المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة و النظم المقارنة

العلاقـات المدنيـة -العسـكرية و الانتقـال الديمقراطي في السودان (2022/2019)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص : السياسة العامة و النظم المقارنة

إعداد :

أسماء بن عبد الله

إشراف :

أ.د لقمان مغراوي

أعضاء لجنة المناقشة :

الرتبة العلمية ،اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د .إيمان بلقرشي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ.د لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا و مقررا
أ.د ناصر عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :2022م- 2023 م /1443 هـ-1444هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

«لا يشكر الله من لا يشكر الناس»

قبل كل شيء أشكر الله عزوجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم و وفقنا و أعطانا من القوة و المقدرة لإتمام هذا العمل المتواضع .

و عرفانا مني بالجميل اتجاه كل من ساهم ، من قريب أو من بعيد في انجاز مذكرتي هذه ،أتقدم بالشكر الجزيل إلى :

- عائلتي العزيزة (والدي و إخوتي)، التي كانت سندا لي
- إلى الأستاذ الدكتور المشرف : لقمان مغراوي ،الذي لم يبخل علي بنصائحه و توجيهاته العلمية و المنهجية القيمة .
- الشكر موصول إلى اللجنة الموقرة ، الأساتذة الكرام على قبول المناقشة والتفضل بقراءة المذكرة
- إلى من مد العون وأعطى من علمه، الأساتذة : علي لراري، ابتسام أوعشرين ، عبد النور زيام ، ناصر عامر ، أسماء صالحي، هجيرة أوبعيش، حليمة موساوي.
- إلى كل من علمني حرفاً ، إلى كل أساتذتي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
- إلى كل أسرة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ،وعلى راسهم مدير المدرسة : البروفيسور مصطفى صايج
- إلى كل من شاء الله مؤاخاتهم لي في المدرسة : عبد الهادي بعيش ، هديل همال، أميرة بوقطيط ،سايح فاطمة الزهراء، و إلى كل من حملتهم ذاكرتي و لم تحملهم مذكرتي

إهداء

إلى روح جدي طيب الله ثراه و أسكنه فسيح جناته

إلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين

إلى من ربتني و أنارت دربي و اعانتني بالصلوات و الدعوات ،إلى أغلى

إنسان في الوجود بسمة الحياة و سر النجاح

"أمي الحبيبة"

إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني الكفاح و زرع في داخلي حب الوطن و

أعطاني من حبه الكثير و الذي تمنى دوما أن يراني في أعلى المراتب ، مثلي الأعلى

"أبي الغالي"

إلى سندي في الحياة : إخوتي "يوسف و يحيى"

إلى كل من يحمل لقب : بن عبد الله، بن عامر

أهدي جهدي المتواضع هذا ...

بن عبد الله أسماء

الملخص:

شكلت طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية، و تأثيرها على عملية الانتقال الديمقراطي جدلا واسعا في السودان ،يرجع إلى فترة ما بعد الاستقلال . عاد هذا النقاش ليفرض نفسه من جديد في المنطقة ،بعد أن هبت رياح التغيير فيها " ثورة 19 ديسمبر 2018" ،و خاصة بعد الاستقطاب ، و التجاذبات التي رافقت المرحلة.

تروم هذه الدراسة فهم، و تحليل طبيعة العلاقة بين المكون المدني ،و العسكري ،في الفترة التي تلت سقوط نظام البشير(2019-2022) ، و ذلك بإبراز معالم التوافق ،و الصراع بين الطرفين ،خلال هذه الفترة. و حاولنا في الأخير اقتراح منظور من شأنه أن يقود لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي .

توصلت الدراسة إلى نتيجة مركزية مفادها أن : نجاح عملية الانتقال الديمقراطي ،تقتضي اعتماد النموذج" التفاوضي / التوافقي" ، و الابتعاد عن منطق الاقصاء .و نجاح هذا الأخير (التوافق)، يرتبط بشكل أساسي بمدى تشبع كلا النخب(المدنية/العسكرية)،بالثقافة و القيم الديمقراطية . وهو ما يستلزم التفكير بآلية" الإصلاح المزدوج" للمكونين ، التي من شأنها أن تقود إلى : تقوية الأحزاب السياسية ،و تهيئتها للقيام بدورها المطلوب في ترسيخ أركان النظام الديمقراطي، و استدامته ،و عدم التفكير مطلقا في الانقلاب عليه، هذا من جهة ، و إلى هيكلة الجيش ،و تزويده بالعقيدة العسكرية الصحيحة، التي تجعله حاميا ،و حارسا للنظام الديمقراطي ،أمام أي انقلاب عسكري من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية : النخب المدنية، النخب العسكرية، العلاقات المدنية-العسكرية ،الانتقال الديمقراطي ، ،الثورة السودانية

Abstract :

The nature of civil-military relations and their impact on the process of democratic transition constituted a wide debate in Sudan dating back to the post-independence period. This controversy re-imposed itself in the region, after the winds of change "December 19, 2018 Revolution" blow, especially after the polarization and tensions that accompanied that period.

This study aims to understand and analyze the nature of the relationship between the civil and military components in the period that followed the fall of the Al-Bashir regime (2019-2022), by highlighting the features of compatibility and conflict between the two parties. during this period. In the end, we tried to propose a perspective that would lead to the success of the democratization process.

The study reached a central conclusion that: the success of the democratic transition process requires the adoption of the "negotiation / consensual" model, and moving away from the logic of exclusion. And the success of the latter (compatibility) is mainly related to the extent to which both elites (civilian/military) are imbued with democratic culture and values. This requires thinking about the mechanism of "double reform" for the two components, which would lead to: strengthening the political parties, and preparing them to perform their required role in consolidating the foundations of the democratic system and sustaining it, and not thinking at all about turning against it, on the one hand, and restructuring the army and providing it with the correct military doctrine that It makes him the protector of the democratic system and its guard against any military coup on the other hand.

Key words : Civil elites, military elites, Civil-Military Relations, Democratic-transition, Sudanese Revolution.

Le résumé :

La nature des relations civilo-militaires et leur impact sur le processus de transition démocratique ont constitué un large débat au Soudan depuis la période post-indépendance. Cette polémique s'est réimposée dans la région, après que le vent du changement « Révolution du 19 décembre 2018 » a soufflé, surtout après la polarisation et les tensions qui ont accompagné cette période.

Cette étude vise à comprendre et analyser la nature des relations entre les composantes civile et militaire ,dans la période qui a suivi la chute du régime d'Al-Bashir (2019-2022), en mettant en évidence les traits de compatibilité et de conflit entre les deux parties. au cours de cette période. En fin de compte, nous avons essayé de proposer une perspective qui conduirait au succès du processus de démocratisation.

L'étude a abouti à une conclusion centrale : la réussite du processus de transition démocratique nécessite l'adoption du modèle « négociation/consensuel », et l'abandon de la logique d'exclusion. Et le succès de cette dernière (compatibilité) est principalement lié à la mesure dans laquelle les deux élites (civiles/militaires) sont imprégnées de la culture et des valeurs démocratiques. Cela nécessite de réfléchir au mécanisme de "double réforme" des deux composantes, qui conduirait à : renforcer les partis politiques, et les préparer à jouer leur rôle requis dans la consolidation des fondements du système démocratique et le pérenniser, et ne pas penser à il s'agit de se retourner contre lui, d'une part, et de restructurer l'armée et de la doter de la juste doctrine militaire qui fait de lui le protecteur du système démocratique et son garde contre tout coup d'État militaire, d'autre part.

L<u>es mots clés</u> : Élites civiles, Élites militaires ,Relations Civil-militaire, Transition Démocratique, Révolution soudanaise)

مقدمة

مقدمة

تمهيد:

أخذ موضوع العلاقات المدنية-العسكرية ، حيزا هاما وواسعا من النقاش السياسي والأكاديمي، حيث تصدر الاجندة البحثية في الدراسات الاكاديمية ، ذلك كونه مرتبط بالسلطة ،والنظام السياسي . فالدولة الحديثة تديرها مجموعة من المؤسسات ، لكل منها وظائف، واختصاصات محددة دستوريا، تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ، ومن بين هذه المؤسسات نجد :المؤسسة العسكرية : التي تعتبر من أهم المؤسسات ، المناط بها حفظ كيان الدولة من الاعتداء، حماية سيادتها ، رد أي عدوان خارجي، ودعم المؤسسات الأمنية ،في حالات الاضطرابات الداخلية، بالإضافة إلى المؤسسات المدنية :التي تعنى بإدارة الدولة ، وضع وتنفيد السياسات ،تفسير القوانين ،تحديد اللوائح وفرض القيود الدستورية، و وبالتالي تحتكر هذه الأخيرة بقية الجوانب المرتبطة بالإدارة ، التنمية، و الحكم .

لعل من أصعب الموضوعات ،واعقد الإشكالات في المرحلة التي تلي سقوط الأنظمة غير الديمقراطية هي عملية ضبط تلك الأخيرة (العلاقات المدنية -العسكرية).حيث لا تكاد تخلو تجربة ديمقراطية وليدة أعقبت تحولا من نظام تسلطي في العالم ، من الجدل حول العلاقات بين "الفواعل المدنية و العسكرية"،بسبب سعي الأولى إلى استبعاد الثانية من اللعبة السياسية ،وحرص الأخيرة على الابقاء على قوتها، والحفاظ على مكتسباتها في فترة ما قبل الانتقال. يؤثر شكل تلك العلاقات و"موازين القوى "بين النخب العسكرية والمدنية بشكل كبير على نتائج مسار الانتقال الديمقراطي، وجودة النظام الديمقراطي الناشئ، حيث يجادل الكثير من الدارسين ان الانتقال إلى الديمقراطية و ترسيخها لا يمكن أن يتحقق من دون فرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، وولاءها للنظام الدستوري الديمقراطي. فالمظهر الأساسي للجيوش الديمقراطية هو خضوعها للقوى المدنية، من خلال الدستور الذي يحكم الجميع ، إذ تتجلى المعضلة الكبرى التي تواجه الادبيات في كيفية تحقيق المواءمة بين :وجود مؤسسة عسكرية قوية بما يكفي لتحقيق مطالب المدنيين ،وبين وجود ولاء عسكري يكفي لعدم تجاوز السلطة المخولة من قبل المدنيين .

لا يستطيع أي دارس للنظم السياسية الافريقية أن يتغاضى عن ثقل المؤسسة العسكرية، و الدور الذي قامت به، و لا تزال،_ليس بكونها مؤسسة سيادية ،تضطلع بمهامها الدستورية فقط، و إنما باعتبارها لاعبا أساسيا في إدارة العملية السياسية ،وإذا كان هذا الأمر يمثل" ظاهرة مرضية "في الأنظمة الديمقراطية الغربية ،إلا انه يعبر عن "ظاهرة طبيعية" في الواقع الافريقي ، ناتج عن التوظيف السياسي للجيوش الوطنية من قبل الزعماء الافارقة في فترة ما بعد الاستقلال و ذلك تحقيقا لغايات سياسية ، هذا من جهة،

مقدمة

و ضعف النخب السياسية المحلية و شخصنة الحياة السياسية و الحزبية. من جهة أخرى . و هو ما أفضى في الأخير الى تسيس المؤسسة العسكرية، انتهت الى تحكم هذه الأخيرة في مقاليد السلطة وصنع القرار بشكل مباشر(الجيش الحاكمthe Ruler Army) ،او غير مباشر(الجيش المحكم the Arbitor Army) منذ استقلال بلدانها.

تشكل التجربة السودانية مرجعية مهمة عندما يتعلق الامر بدراسة الدور السياسي المباشر للجيش في الحياة السياسية ، فلطالما كان للقوات المسلحة السودانية علاقة وطيدة بالسلطة السياسية ،بحكم السياق التاريخي الذي حكم تدخل الجيش في الحياة السياسية منذ عام 1956م.

على غرار العديد من الدول العربية /الإفريقية شكلت ظاهرة الإطاحة بالحكومات المدنية من خلال الأنظمة العسكرية السمة البارزة في الحياة السياسية السودانية في مرحلة ما بعد الاستقلال ،فالمتتبع لتاريخ السودان الحديث يجد أن هذه الدولة عاشت تحت أنظمة عسكرية، أكثر بكثير مما عاشته في ظل أنظمة مدنية منتخبة ،إذ أنه غالبا ما تنتهي فترة الحكومة المدنية (الحقب المدنية) بنزاعات ،و اضطرابات و تدهور اقتصادي ،و فساد ، ما يفتح المجال أمام الجيش ليقدم نفسه على أنه البديل ،و المنقذ للوضع ، و بالتالي في كل مرحلة من مراحل التاريخ السياسي للدولة ، يجد الشعب السوداني نفسه أمام خياريين لا ثالث لهما : إما اختيار حكومة مدنية قاصرة عن مواجهة التحديات ،و مفتقرة لأدوات إدارة البلاد ،أو حكم عسكري استبدادي يقيد الحريات ،و يقضي على الحياة السياسية .و بالتالي فالسودان و منذ استقلاله و هو يدور في دوامة نظام ديمقراطي يعقبه انقلاب عسكري ،فتطيحه ثورة شعبية ،تدخله في نظام مدني ديمقراطي جديد ليجد ذات المصير مرة أخرى ،_وهي الحالة التي يجري وصفها في أدبيات السياسة السودانية بـ"الدائرة الخبيثة "أو "الدائرة الشريرة ".

بعد أن هبت رياح التغيير في السودان " ثورة 19 ديسمبر 2018" ،عاد نقاش العلاقات المدنية العسكرية في المنطقة إلى صدارة الاهتمامات الاكاديمية، خاصة بعد الاستقطاب ،و التجاذبات التي رافقت المرحلة ، حيث ركزت الدراسات على حدود العلاقات بين النخب السياسية ،و العسكرية ،شكل التوازن بينهما ،و طبيعة الدور الذي يجب أن تتقيد به القوات المسلحة السودانية في هذه المرحلة، لضمان نجاح عملية الانتقال ،و تعزيز الديمقراطية .

1/أهمية الدراسة و أهدافها :

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من :

- ✓ محورية العلاقات بين المكون السياسي ،و العسكري، و التحولات التي تطرأ عليها ،كونها تعتبر أحد أهم المؤشرات ،في تحديد شكل و بنية النظام السياسي لدولة ما، و درجة الديمقراطية ،و نسبة الاستقرار فيه .
- ✓ تعتبر العلاقات المدنية العسكرية ،و تنامي الدور السياسي للنخب العسكرية ،من بين القضايا المهمة في السياق العربي/ الافريقي، نظرا لارتباطهما بمسألة الانتقال الديمقراطي.
- ✓ سيطرة المنظور و النماذج الغربية ، على الأدبيات التي تناولت مشكلة الدراسة، و تعميمها على كل الحالات مع تجاهل خصوصية دور الجيش في الدول النامية .
- ✓ كذلك انطلاقا من كون الموضوع من مواضيع الساعة ،ما يجعله ذو أهمية علمية.

أهداف الدراسة :

- ➢ أهداف آنية :

تهدف الدراسة إلى :

- ✓ التعرف على ماهية العلاقات المدنية -العسكرية من الناحية النظرية، و ذلك بدراسة المفهوم، و معرفة الأنماط المختلفة لهذه العلاقات، و المداخل النظرية المفسرة لها .
- ✓ فهم التفاعل بين أهم مكونات الدولة "النخب المدنية و العسكرية" ،و ذلك بإلقاء نظرة على التاريخ السياسي للسودان ، رغبة في اكتشاف العوامل التاريخية التي أدت إلى تشكيل العلاقة بين القوى (المدنية و العسكرية)بالشكل الحالي .
- ✓ دراسة و تحليل عملية التفاعل بين النخب المدنية ،و العسكرية ،و النتائج التي يؤدي إليها ذلك، و تأثيره على مسار الانتقال الديمقراطي .
- ✓ تحليل و تفسير الصراع و أزمة الثقة بين العسكر ،و المدنيين. في فترة ما بعد ثورة ديسمبر 2018،و بالتحديد بين القوات المسلحة السودانية ،و قوى اعلان الحرية و التغيير .و الأكثر من ذلك أزمة الثقة بين "المدنيين أنفسهم" في صورة الاستقطاب السياسي ، و" العسكريين أنفسهم" (القوات المسلحة السودانية ، قوات الدعم السريع).

- أهداف لاحقة :

مواصلة مسار البحث في ذات الموضوع ، سعيا إلى تقديم دراسة تحليلية / مقارنة للعلاقات المدنية -العسكرية و الانتقال الديمقراطي ،في سياقات و مناطق جغرافية مختلفة.

2/الأدبيات و الدراسات السابقة :

I.أدبيات الدراسة :

من بين الدراسات التي ساهمت في بناء فكرة موضوع الدراسة ،و توجيهه ،ما يلي :

- دراسة "صامويل هنتنغتون "، بعنوان "**الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**" ،(ترجمة د. عبد الوهاب علوب)، الصادر عن دار سعاد الصباح، عام 1993 . حاول المؤلف من خلاله هذه الدراسة ،تفسير عوامل ظاهرة الانتقال الجماعي إلى الديمقراطية التي اجتاحت العالم من 1774إلى 1990،فيما أسماه بظاهرة "الموجات". إذ قدمت الدراسة عوامل الانتقال و الكيفية التي تساعد على حدوث التغيرات الحادة في نظم الحكم، و كذا تناولت تنبؤات عن مستقبل الديمقراطية في العالم .

- كتاب "زولتان باراني"،**الجندي و الدولة المتغيرة بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا و أوروبا و الأميركتين** ، (ترجمة نبيل الخشن) ،الصادر عن المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات عام 2018 . قدم الكتاب دراسة مقارنة تفسر الضرورة الحيوية لبناء جيوش ديمقراطية لتخدم الحكم الديمقراطي ، و ما ينطوي عليه ذلك من مهمات و تحديات، في بيئات سياسية ،و مناطق جغرافية مختلفة تخضع للحظات تكوينية(بعد الحرب/في أثناء تغيير النظام، وتحول الدولة) ، و انطلق في ذلك من ثلاث حجج رئيسية و هي كالاتي :

أولا: أنه لا يمكن ترسيخ الديمقراطية من دون نخب عسكرية ملتزمة الحكم الديمقراطي و مطيعة للنخب السياسية المنتخبة .

ثانيا : يكون بناء جيوش ديمقراطية أصعب في سياقات معينة، مما هو في سياقات أخرى، إذ تختلف الأوضاع السياسية ،و الاجتماعية /الاقتصادية ، التي يجب فيها بناء جيوش ديمقراطية ، و تطرح بالتالي تحديات متباينة على صانعي الجيوش الديمقراطية ،و العلاقات المدنية-العسكرية .

ثالثا : يمكن صوغ تعميمات عديدة، للمساعدة على فهم تحول السياسة العسكرية في بيئات مختلفة (مثلا ، بعد الحروب الاهلية ،أو بعد الشيوعية).و مع ذلك فإنه من المستحيل واقعيا لنظرية عامة

أن تقدم تفسيرات جوهرية، و مفيدة للعلاقات المدنية-العسكرية في ببيئات سياسية و اجتماعية/اقتصادية بهذا التنوع .

قسم زولتان باراني كتابه الى عشرة فصول ،و مقدمة و خاتمة ،يتناول الفصل الأول مظاهر الجيش الديمقراطي ، بينما فإن الفصول من الفصل الثاني الى الفصل العاشر ،هي فصول تجريبية (empirical) ، ضمت تحليلات مقارنة للعلاقات المدنية -العسكرية ،سعى من خلالها الكاتب إلى تفسير كيف تبنى الجيوش الديمقراطية ،و كيف تطور العلاقات المدنية-العسكرية في بيئات عدة منوعة ،سعيا لإظهار الفروق ،و تقويم الاختلافات بين السياقات الثلاثة و الأوضاع الستة ،و الحالات السبع و العشرين من الدراسة .

ففي حين يتناول الفصلان الثاني والثالث بناء الجيوش الديمقراطية" **بعد الحرب**" كما في ألمانيا واليابان وهنغاريا "بعد الحرب العالمية الثانية"، و "بعد الحرب الأهلية " كما في البوسنة والهرسك والسلفادور ولبنان. تتناول الفصول من الرابع إلى السابع بناء الجيوش الديمقراطية "**بعد تغيير النظام** "كما جرى "بعد الحكم العسكري" في إسبانيا والبرتغال واليونان والأرجنتين والتشيلي وغواتيمالا وكوريا الجنوبية وتايلاند ،اندونيسيا و في إثر الشيوعية : كما في سلوفينيا وروسيا ورومانيا. أمّا الفصول من الثامن إلى العاشر فتنكبّ على بناء الجيوش الديمقراطية "**بعد تحوّل الدولة**"، كما هو الحال بعد الحكم الاستعماري في الهند وباكستان وبنغلادش وغانا وتنزانيا وبوتسوانا، وبعد إعادة التوحيد في ألمانيا واليمن، وبعد حقبة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

ليخلص في خاتمة الدراسة الى مجموعة من النتائج ، و التوصيات لمساعدة الناشطين في مجال الديمقراطية ، و صناع السياسات الديموقراطيين في جهدهم الرامي الى دمقرطة "القوات المسلحة، والسياسة العسكرية" .

- كتاب "ويليام سي .تايلور "،بعنوان : **الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية و مستقبل العلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الأوسط -تحليل للأحداث في مصر، تونس، ليبيا، و سوريا**، (ترجمة أسامة عباس و عمرو بسيوني)، الصادر عن دار الروافد الثقافية -ناشرون عام 2018 . تمثل هذه الدراسة "نموذجا إرشاديا" لباحثي العلاقات المدنية -العسكرية في تفسير مسألة التدخل العسكري، والتنبؤ مستقبلا بالسلوك المحتمل للقادة العسكريين اتجاه الثورات ، حيث حاول المؤلف من خلالها تسليط الضوء على دور أحد أهم الفاعلين خلال سنوات الصحوة العربية ألا و هي "الجيوش

العربية" ، محاولا تقديم تفسير، و تحليل رصين ومقارن للتباين في الكيفيات التي استجابت بها الجيوش العربية المختلفة مع الانتفاضات (الاضطرابات) الشعبية، التي اندلعت عام 2011 م (موقفها من الربيع العربي)،في كل من مصر ،تونس ، ليبيا ،و سوريا . حيث يشرح الكتاب الأسباب التي أفضت إلى تصدع الجيوش في تلك الدول ، دعمها للنظام القائم أو الإطاحة به ،من خلال الانطلاق من افتراض مفاده : وجود سببية مباشرة بين القيود المفروضة على المؤسسة العسكرية ،و مصالحها ، و بين احتمال تدخلها في المجال السياسي ، و اتجاه ذلك التدخل (في صالح الحفاظ على النظام أو دعما للثورات الشعبية). و يقصد بثنائية **(القيود و المصالح)** ما يلي : القيود : هي الآليات التي تحد من قوة الجيش أو حرية حركته أو قدرته على اتخاذ القرار ، أما المصالح :فهي أي دافع يؤدي إلى انحياز الجيش إلى دعم الانتفاضة الشعبية بدلا من النظام ، وفق اعتبارات موضوعية : النفوذ، التمويل ،المعدات. و بالتالي اعتبر "ويليام سي.تايلور"W.C.Taylor ،أن موقف المؤسسة العسكرية العربية المتوقعة اتجاه الاضطرابات الاجتماعية ، ما هو إلا نتيجة لدراسة مقارنة تجريها تلك الأخيرة (المؤسسة العسكرية) بين مستوى المصالح المتوقع الحصول عليها إذ دعمت المتظاهرين، مقارنة بالقيود التي يمارسها النظام السياسي عليها. لتكون الاستجابة المتوقعة وفقا لأربعة فرضيات :

- ✓ الفرضية الاولى : ستؤدي المستويات المرتفعة من القيود المفروضة على الجيش ، و المنخفضة من المصالح إلى : صناعة قرار أكثر بطئا ، و أقل ميلا لدعم المتظاهرين ، و أكثر ميلا لدعم النظام السياسي. **تترجم هذه الفرضية في حالة سوريا**
- ✓ الفرضية الثانية : ستؤدي المستويات المرتفعة من المصالح ، و المنخفضة من القيود إلى : احتمال أكبر لتدخل الجيش لدعم المتظاهرين. **تترجم هذه الفرضية في حالة تونس.**
- ✓ الفرضية الثالثة : سيؤدي المستوى المرتفع المتساوي لكل من المصالح و القيود إلى نتيجة غامضة ، و لكن قد يرجح معها انقسام الجيش و تمزقه .**تترجم هذه الفرضية في حالة ليبيا** .
- ✓ الفرضية الرابعة : سيؤدي المستوى المنخفض المتساوي لكل من المصالح و القيود إلى نتيجة غامضة ، و مترددة ، قد ينقسم معها ، و قد ينحاز إلى المتظاهرين .**تترجم هذه الفرضية في حالة مصر**.

وقد جاءت الدراسة مقسمة إلى تسعة فصول كما يلي :

خصص المؤلف كلا الفصلين(الأول و الثاني) للحديث عن ماضي العلاقات المدنية -العسكرية العربية و مستقبلها ، و تناول الفصل الثالث نمذجة صناعة القرار العسكري في فترات الاضطرابات

الاجتماعية ، و جاء الفصل الرابع يعالج موقف الجيش التونسي من الحراك الشعبي ، و عالج الفصل الخامس دعم الجيش السوري للنظام السوري، أما الفصل السادس فقد عالج الموقف المتردد للجيش المصري ، و الفصل السابع تحدث فيه المؤلف عن الدعم المنكسر من الجيش الليبي، ثم جاء الفصل الثامن يحلل تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على صنع القرار العربي في المراحل الانتقالية ، و ختم الدراسة بالفصل التاسع كرؤية استشرافية ، بطرحه لخمس سيناريوهات متوقعة ،لمستقبل العلاقات المدنية العسكرية العربية .

II. الدراسات السابقة :

حاولنا تقسيم الدراسات الى قسمين :

- قسم خاص بالمنطقة العربية/ الافريقية في البيئة الكلية للدراسة
- و دراسات خاصة بحالة الدراسة(السودان) في بيئة البحث الجزئية

1. الدراسات الخاصة بالمنطقة العربية الافريقية" البيئة الكلية للدراسة"

سلطت العديد من الدراسات و الأبحاث العلمية الضوء على المكانة والحضور الوازن للنخبة العسكرية في الأنظمة السياسية العربية/ الافريقية، نضرا للخصوصية التي تتمتع بها تلك الأخيرة في المنطقة ،و من بين هذه الدراسات نشير الى :

- دراسة عزمي بشارة بعنوان: **"الجيش والحكم عربيا: إشكاليات نظرية"**، المنشورة في العدد 22 من مجلة سياسات عربية ،عام2016، هي دراسة مهمة في طرحها التاريخي الذي يساعد على فهم تطور، ونشوء "العسكرية العربية"، حيث يشير الباحث إلى أن العلاقة بين "الجيش والسياسة" ليست حدثا عارضا، أو جديدا في السياق العربي، بل نتاج لمراحل تاريخية، ولطبيعة الدولة العربية، وصيرورة نشوئها ،وبنيتها وعملية التحديث فيها. حاولت الدراسة ربط مسألة تدخل الضباط العرب في السياسة، والانقلابات العسكرية في كل من "سوريا ، والعراق، ومصر " بالمرحلة العثمانية، أين تكونت التنظيمات السرية في صفوف الضباط العرب داخل الجيش العثماني،مبرزا الاستراتيجيات التي اعتمدتها النخب العسكرية في السيطرة على الحكم ،بعد الحصول على الاستقلال، بما فيها الانقلابات العسكرية، ومختلف الاستراتيجيات ،والتكتيكات كما هو الحال في" سوريا، والعراق، ومصر، والجزائر، والسودان" حيث تماهت الجيوش مع الحزب على الجيش إلى والدولة، إلى اعتبار الدولة غنيمة لدى النخب العسكرية العربية. تركز الدراسة أيضا على تطلع الجيش الى السياسة، بالمعنى الضيق، أي ممارسة الحكم ،والاستيلاء عليه. وتميز

بين مفهومي "الثورة" والانقلاب" ،عبر دراسة مجموعة من التجارب والحالات التاريخية المختلفة، أين قام فيها العسكر بدور مهم في عملية "التغيير السياسي والاجتماعي". ليتسنى الباحث في الأخير تحديد الفروقات والسمات المشتركة، بين الانقلابات العسكرية. وهي الدراسة التي يمكن من خلالها فهم دور الجيوش في عمليات الانتقال في السياق العربي بالرجوع إلى السياقات التاريخية الناظمة، والحاكمة لفلسفة النخب العسكرية، وعلاقتها بالقوى السياسية، و المدنية.

- دراسة خديجة بن قدور و جهيدة ركاش، الموسومة ب : **العلاقات المدنية -العسكرية و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك فبراير 2019**،المنشورة في العدد الأول ،من مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية سنة 2022 .و التي قارن فيها الباحثان بين موقف الجيوش العربية ،من الانتقال الديمقراطي خلال موجة الحراك الاولى و تأثير ذلك على مسار الانتقال الديمقراطي في هذه الدول بتكريس الديمقراطية أو بإسقاطها ، و بين تأثير العلاقات المدنية العسكرية على عملية الانتقال الديمقراطي في بلدان الوطن العربي خلال موجة الحراك الثانية ،و ذلك بالتطرق بشكل خاص الى الحالة الجزائرية .انطلق الباحثان من تساؤل مركزي : فيم تمثل موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك فبراير 2019 و ما موقعها في تسهيل عملية الانتقال الديمقراطي الجزائري من عدمه مقارنة مع موقف الجيوش العربية الأخرى في موجة الحراك الأولى ، و توصلت نتائج الدراسة الى التعريف بالدور الذي لعبته مؤسسة الجيش في تأمين الحراك و مرافقته من جهة ، و مطالبتها بتفعيل المواد 102،08،07 ،من الدستور القاضية بأن الشعب مصدر كل سلطة ،و إقرار شغور منصب رئيس الجمهورية بسبب استقالته لحدوث مانع طبي من جهة ثانية و كذا الوصول بالانتقال الديمقراطي بالجزائر الى غاية انتخاب رئيس مدني تحت إشراف لجنة مستقلة .

- دراسة م. نيران عدنان كاظم و م. د. حسن علي مكطوف، بعنوان :**جدلية العلاقات المدنية-العسكرية جنوب افريقيا انموذجا**، المنشورة في العدد الخمسون من المجلة السياسية و الدولية ،قدمت الدراسة نموذجا استثنائيا لدولة إفريقية "دولة جنوب افريقيا"، نجحت في فض التشابك بين المكونين المدني و العسكري ، و التأسيس لعلاقات مدنية عسكرية ديمقراطية ،عبر : احتواء مخاوف الأطراف المختلفة و الموازنة بين مطالبها (تبني نهج التوافق و الحوار المنتظم)، تفعيل دور المؤسسات و السيطرة على المؤسسة العسكرية و رفع مستوى الثقافة لدى المجتمع ، كل ذلك ساهم في إقامة دولة ديمقراطية .

مقدمة

دراسة "أحمد عبد ربه" بعنوان : **العلاقات المدنية-العسكرية في مصر : نحو السيطرة المدنية ؟**، المنشورة في العدد السادس، من مجلة عمران ،الصادرة عن المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات سنة 2013م، قدمت الدراسة فحصا لنظريات العلاقات المدنية -العسكرية ، مشيرة إلى أن هذه الأخيرة تغفل مسألة "السيطرة المدنية " كشرط أساسي لنجاح الانتقال الديمقراطي، خصوصا في الحالة المصرية، قدم الباحث توصيفا باستطلاع ماضي العلاقات المدنية -العسكرية، و حاضرها و مستقبلها في مصر ،و بخاصة بعد ثورة 25 يناير ، بالتركيز على مجموعة الدوائر الرئيسية التي يدور حولها الصراع المدني-العسكري ، و هي إشكالية يراها الباحث مهمة لأن التعثر الديمقراطي مرتبط بشكل أساس بتدخل الجيش في العملية السياسية. توصلت الدراسة إلى القول : أولا : بأن العوامل المحيطة بالتنافس العسكري-المدني في مصر تميل إلى مصالح المؤسسة العسكرية، باعتبارها تحوز على استقلالية اقتصادية، و تنظيمية واسعة ،ثانيا : أكدت الدراسة على وجود علاقة ارتباطية بين الجماهير، و الدعوة إلى التدخل العسكري، فيما أسماه الباحث "بتوفير غطاء شعبي للتدخل" ،ثالثا :بينت ان هناك حساسية واضحة لدى المؤسسة العسكرية اتجاه تيارات الإسلام السياسي، و لاسيما جماعة الاخوان المسلمين رابعا : و الأهم هو تأسيس الجيش لعقيدة جديدة في المستقبل، و تفريقه بين دوره الوطني، و السياسي، حيث ان تدخله يصف ضمن واجبه الوطني، و ليس دورا سياسيا ، و هو الامر الذي دفع الباحث في الأخير الاستنتاج انه من الصعب تحقيق "السيطرة المدنية" على المؤسسة العسكرية ،و هو أمر غاية في الصعوبة مستقبلا .

دراسة الطاهر سعود الموسومة ب : **أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر** ،المنشورة في العدد 24 ،من مجلة سياسات عربية عام 2017، تروم الدراسة الحفر عن أدوار الجيش عبر مراحل الانتقال في الجزائر، و ذلك من خلال تتبع مسارات تطور مؤسسة الجيش ،و مراحل تكونها منذ أن كانت إرهاصا لجيش التحرير الوطني، الى ان غدت المؤسسة الراعية ،و المؤتمنة على الدولة ، و مندمجة في علاقة عضوية شبه دائمة مع السياسة ، من أجل فهم سلوكها خلال" مراحل الانتقال الأساسية" في التاريخ الجزائري المعاصر ، و رصد دورها في مسار الازمة السياسية ،و الأمنية عقب انقلاب 1992،و تتبع مراحل المصالحة الوطنية الجزائرية، وسيرورتها ،ودور مؤسسة الجيش في إقرارها، ودعمها ،و صولا الى تقديم" رؤية استشرافية" لمستقبل علاقة الجيش بالفعل السياسي في الجزائر.

دراسة "ديريك لوتربيك Lutterbeck Derek"بعنوان: " **الانتفاضات العربية،القوات المسلحة، العلاقات المدنية العسكرية" ، Arab Uprisings, Armed Forces, and Civil– Military**

Relations ، المنشورة في : Sage Publications ،عام 2013.ناقش الباحث من خلالها خصوصية العلاقات المدنية- العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، مركزا على عنصرين في التحليل، وهما إضفاء الطابع المؤسسي على القوات المسلحة، وكذلك مسألة التجنيد، والعلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع. وقد قدم الباحث نموذجا، وإطارا للتحليل من ثلاثة أنماط، أولا : نمط الانفتاح على الحركات المؤيدة للإصلاح في (مصر وتونس) ثانيا : نمط الانقسام (ليبيا واليمن) ثالثا : (نمط قمع الحركات المؤيدة للإصلاح والوقوف إلى جانب الحاكم(سوريا والبحرين) ،وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن :جميع الدول العربية التي شهدت حركات واسعة النطاق مناديه للإصلاح ، كان الجيش فيها فاعلا رئيسا في الاستجابة لهذا التحدي، وقد تم تفسير هذه الاستجابات المتباينة بناء على الأنماط المطروحة في الدراسة؛ اعتمادا على خصائص القوات المسلحة، حيث كلما كانت صفة المؤسسية مرتفعة داخل المؤسسة العسكرية، والعلاقة بين الجيش ،والمجتمع قوية كانت ردة فعل الجيش ،مؤيدة للإصلاح، الأمر الذي ينطبق على حالتي مصر و تونس ، فضلا على أن الدراسة أشارت إلى أن مكانة، و دور الجيش في مستقبل الحياة السياسية في المنطقة العربية ستكون قضية ملحة ،و رئيسية و يجب معالجتها في مراحل الانتقال.

- دراسة العربي العربي ، بعنوان : **المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية** ،المنشورة في العدد 37 من مجلة سياسات عربية ،عام 2019، سلطت الدراسة الضوء على دور المؤسسة العسكرية ،و الأمنية عقب أحداث "الربيع العربي"، التي عرفتها "تونس و ليبيا "، من خلال وضعها في سياق الأحداث ، و إبراز إيجابيات تفاعلاتها ،و سلبياتها اتجاه العلاقات المدنية-العسكرية ، و تفكيك رموز الاستملاك، و الاستعمال الوظيفي لجدلية العلاقة بين الجيش و السلطة ، و موقفها من مقاربات الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية، و توصلت الدراسة الى جملة من النتائج لعل أهمها : أن نجاح الانتقال الديمقراطي مرتبط بالدور الذي تلعبه للمؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية ، ففي حين كان الجيش في تونس بمنزلة الحامي للمرحلة الانتقالية ، حيث التزم الحياد ،و لم يجنح الى الاستيلاء على السلطة ، في مقابل ذلك فسح غياب جيش نظامي في مرحلة القذافي ، المجال أمام الكتائب، و الميليشيات لتكون حاجزا امام الانتقال الديمقراطي .

الفجوة البحثية :

من الملاحظ أن مجمل الدراسات السابقة تشترك في اتجاه" التأكيد" على أن تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة يعيق الانتقال الديمقراطي ، و اتفقت هذه الدراسات على فكرة الفصل التام بين

المجالين المدني، و العسكري ،و إزاحة و إقصاء العسكر، مع إهمال "الطابع الخاص" للمؤسسة العسكرية في الدول العربية الافريقية ، و تأثيرها العميق في التاريخ السياسي ،و الاجتماعي ،و العسكري لهذه الدول ،الذي يجعل مسألة عزل او ابعاد الجيش عن التدخل في العملية السياسية ،عملية مستعصية و طوباوية إلى حد ما .

2. **الدراسات الخاصة بحالة الدراسة(السودان) في "بيئة البحث الجزئية "**

عملية البحث في الدراسات السابقة لم تصادف دراسات سابقة تحمل نفس متغيرات دراستنا ،إلا أن الدراسات التي سيتم إدراجها جميعا ،تتحدث في مضمونها ،و محتواها عن العلاقة بين متغيري العلاقات المدنية -العسكرية و الانتقال الديمقراطي في السودان بصفة ضمنية . تم تقسيمها إلى دراسات ما قبل ثورة ديسمبر2018 , دراسات ما بعد الثورة.

1) **<u>الدراسات التي تناولت العلاقات المدنية -العسكرية و الانتقال الديمقراطي في السودان في فترة ما قبل ثورة ديسمبر2018 :</u>**

- دراسة حسن الحاج علي أحمد ،الموسومة ب : **الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية : الجيش و السلطة في السودان** ،المنشورة في العدد 24،من مجلة سياسات عربية ،عام2017، حاولت الدراسة مقارنة الأنظمة العسكرية الثلاثة التي شهدتها السودان منذ الاستقلال ،من انقلاب إبراهيم عبود 1958،إلى انقلاب البشير 1989، و تحليل البيئة التي مكنتها من الوصول الى السلطة ،رغبة في اختبار الفرضية التي انطلقت منها الدراسة ،و التي مفادها أن أسباب تدخل العسكريين في السلطة في السودان تعود الى الاستقطاب السياسي ،المتزامن مع تسييس المؤسسة العسكرية ،بحيث أصبح العسكريون امتدادا للمدنيين داخلها، و غدا الانقلاب العسكري استمرارا للعملية السياسية بوسائل أخرى، و خلصت الدراسة في الأخير إلى نتيجة مفادها أن الأنظمة العسكرية الثلاثة التي استلمت السلطة عبر انقلابات عسكرية ،قد قامت بذلك بالتواطؤ مع قوى سياسية مدنية. كما أن ما يدفع العسكريين للانقلاب هو فشل الساسة المدنيون في الميدان السياسي ، و بالتالي فالانقلاب العسكري في السودان هو استمرار للعملية السياسية بوسائل أخرى.
- دراسة أ.د.الطيب زين العابدين، الموسومة ب **"التجربة الديمقراطية في السودان : النجاحات و الإخفاقات** ،الصادر عن مجلة دراسات إفريقية ،ألقت الدراسة الضوء على التجارب

الديمقراطية في السودان ،محاولة تقويم إخفاقاتها و نجاحاتها ،عددت الدراسة أسباب انتكاسة التجارب الديمقراطية التي عاشتها السودان منذ الاستقلال ،لعل أهمها : هشاشة تكوين الأحزاب السياسية ،ضعف ايمانها بالنظام الديمقراطي، و انغماسها في الصراع السياسي حول كراسي السلطة.

- دراسة ليلى سيد مصطفى أرباب ، الموسومة ب : **الجيش و الاستقرار السياسي في السودان**، الصادرة عن المجلة العربية للعلوم السياسية ،سعت الدراسة إلى إبراز أهمية النخب العسكرية في الحياة السياسية السودانية من خلال تجربتها في الحكم، و دورها في تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة ، مع التركيز على الأسباب، و الدوافع التي أدت إلى تدخل الجيش في الحياة السياسية السودانية. و توصلت هذه الدراسة في الأخير ، إلى جملة من النتائج لعل أهمها : ربط تدخل الجيش و استلامه للسلطة، بعامل فشل القوى السياسية، و عجزها على إدارة شؤون الدولة ،ومن ثم إقامة نظام ديمقراطي سليم ،مقارنة بالأنظمة العسكرية ،التي نجحت في تحقيق الكثير من نواحي الاستقرار ،طيلة فترات حكمها.

و من ثم اعتبرت الباحثة أن النظام العسكري، هو النظام الأمثل لدول العالم الثالث ،و ذلك لتحقيقه الكثير الكثير من نواحي الاستقرار في تلك الدول.

الفجوة البحثية : انحصرت الدراسات السابقة على مناقشة إشكالية تدخل القوات المسلحة في الحياة السياسية السودانية منذ الاستقلال . دون الحديث عن طبيعة العلاقة بين المدنيين و العسكريين و تأثيرها على الانتقال الديمقراطي. أما دراستنا فقد اهتمت بتحديد طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية و القوى السياسية السودانية، وتأثيرها على عملية الانتقال الديمقراطي بعد سقوط "النظام العسكري الثالث ".

2) **الدراسات التي تناولت العلاقات المدنية -العسكرية و الانتقال الديمقراطي في السودان في فترة ما بعد ثورة 2018 :**

عاد نقاش العلاقات المدنية -العسكرية ،و الدور السياسي للقوات المسلحة السودانية في الحياة السياسية الى صدارة الاهتمامات الاكاديمية ، نتيجة لانحياز المكون العسكري الى المتظاهرين ضد البشير و الدور المحوري الذي لعبه ذلك الأخير في المرحلة الانتقالية.

- دراسة مزارة زهيرة ، الموسومة ب "**الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي : بين مطالب التغيير الجذري للنظام و استكمال عملية البناء الديمقراطي**، المنشورة في العدد الثاني، من مجلة الفكر

القانوني و السياسي،2020. قارنت الدراسة بين الدور المركزي للقوات المسلحة في إبقاء الاستبداد، و تفكيكه في السودان، و الجزائر نظرا لتشابه الحالتين إذ أن كلا الجيشان تم تسيسهما في مرحلة ما بعد الاستعمار ، كما أن للجيشين الدور الحسم في الإطاحة بحكمي بوتفليقة و البشير.

- دراسة أحمد إبراهيم أبوشوك و صلاح الدين الزين محمد ، الموسومة ب : **الانتقال الديمقراطي في السودان** ،المنشورة في العدد السادس ، من مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية و الإعلامية ،مايو 2020، حللت الدراسة السياق السوداني و تطوراته بعد الإطاحة بالبشير ، تقدم الدراسة مقاربة تحليلية لتلمس التحديات التي تواجه تجربة الانتقال الديمقراطي ، بعد الثورة الشعبية التي اندلعت ضد نظام الانقاذ، و جملة مقترحات من شأنها أن تساعد على تجاوزها ، تنطلق الدراسة من تفسير الظروف التي أدت الى انفجار تلك الأخيرة(الثورة) ،و التي تم ربطها بسببين : يتعلق الأول بتركيبة النظام و تناقضاته الداخلية و بتصاعد نفوذ القوى المعارضة و تصدع قاعدته السياسية، و يتعلق الثاني : بتدهور الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن سياساته العامة في إدارة الاقتصاد و اتساع دائرة الفساد ، لينتقل الباحثان بعد ذلك إلى تعداد العوائق التي تقف في سبيل تنفيذ برنامج الثورة الذي تم صوغ خطوطه العامة في الوثيقة الدستورية ،و خلصت الدراسة في الأخير إلى نتيجة مفادها أن : نجاح السودان في اجتياز عتبة الانتقال الى مرحلة ترسيخ الديمقراطية و استدامتها مرهون بأداء الطبقة السياسية السودانية .

الفجوة البحثية :

- أكدت جل الدراسات على الدور المفصلي الذي لعبته القوات المسلحة السودانية في انجاحها لثورة ديسمبر 2018 ، من خلال انحيازها للمتظاهرين ، لكن دون السعي إلى تفسير الأسباب و الدوافع التي تقف وراء ذلك السلوك.
- لم تشر الدراسات الى التحول الذي طال طبيعة العلاقات بين مكونات المشهد السياسي السوداني (النخب المدنية و العسكرية)، في المرحلة التي تلت نجاح الثورة و سقوط عمر البشير (صراع، توافق، صراع).
- كما خلصت معظم الدراسات الى نتيجة مفادها أن : مسألة الاستعصاء الديمقراطي في السودان مرتبطة باختلال توازن العلاقات المدنية -العسكرية ، نضرا لقوة و تنظيم المؤسسة العسكرية مقارنة بضعف الأحزاب السياسية و المنظمات المدنية ،إلا أن مرحلة ما بعد سقوط البشير فرضت "واقعا

مغايرا "، أين طال الضعف و الوهن كلا القوتين (توازن الضعف) ،و هو الأمر الذي لم تشر إليه الدراسات.

.

ولهذا جاءت دراستنا محاولة تجاوز هذه الفجوة البحثية ،وتغطية تلك النقائص.

3/إشكالية الدراسة

تعبر العلاقات المدنية -العسكرية، عن نوع من التفاعلات داخل نظام سياسي معين، تساهم في صياغته ،و تشكيله بشكل، أو بآخر، و في السودان و بصفة خاصة، تبرز الكثير من الجدالات السياسية، حول تلك العلاقة ، و التي من المعروف بأنها تتسم بالكثير من التعقيد ،و الحساسية ، مما جعلها تؤثر على مسار الانتقال الديمقراطي، على اعتبار أن استكمال كافة خطوات تلك العملية محكوم بقضايا فارقة كالعلاقات المدنية -العسكرية ،و التي تصبح إن اتسمت ب "**الطابع الصراعي** " معوق لها (لعملية الانتقال الديمقراطي) ،و هذا تحديدا ما سيتم معالجته في الحالة السودانية خاصة في الفترة الأخيرة "بعد ثورة 19 ديسمبر 2018 "

تنبع إشكالية الدراسة من طبيعة العلاقة بين النخب المدنية، و العسكرية في الجمهورية السودانية و تأثيرها على مسار الانتقال الديمقراطي بعد ثورة19 ديسمبر 2018 ، لذا ستكون الإشكالية كالتالي :

كيف تؤثر طبيعة العلاقات المدنية- العسكرية على مسار الانتقال الديمقراطي في السودان في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022؟

و تندرج على ضوء هاته الإشكالية المطروحة ، جملة من **التساؤلات الفرعية التالية**:

1. ماذا نقصد الانتقال الديمقراطي ؟ و ما المقصود بالعلاقات المدنية العسكرية؟
2. ماهي أهم النماذج و المقاربات التي تحكم العلاقات المدنية العسكرية ؟
3. كيف يمكن فهم العلاقة بين المتغيرات (العلاقات المدنية العسكرية و الانتقال الديمقراطي) ؟
4. ما هي العوامل المحددة لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية في السودان ؟
5. ما الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية السودانية بعد حراك 2018 ؟

6. ما هي البدائل التي يمكن أن تتبناها السلطة من أجل إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي في السودان ؟

4/ فرضيات الدراسة

تستدعي الإجابة عن المشكلة البحثية المطروحة، صياغة جملة من الفروض العلمية هي كالتالي:

الفرضية الرئيسية :

يرتهن نجاح مسار عملية الانتقال الديمقراطي في السودان على اعتماد " النموذج التفاوضي/ التوافقي "،بين النخب السياسية و العسكرية ، و تجاوز منطق الازاحة و الاقصاء .

انطلاقا من هذا الفرضية العامة "الرئيسية" ،يمكن صياغة مجموعة من **الفرضيات الجزئية** تنعكس بين ثنايا الدراسة :

- **الفرضية الأولى** : تشكل العلاقات المدنية -العسكرية ركيزة أساسية في عملية الانتقال الديمقراطي ، كونها المحدد لنجاحها ،او انتكاسها.

الفرضية الثانية : تعميق أزمة الثقة في العلاقات بين المكونين المدني و العسكري من شأنه أن يؤدي لا محالة إلى عدم تحقيق السيطرة المدنية و منه فشل عملية الانتقال الديمقراطي .

الفرضية الثالثة : يتحدد مستقبل الانتقال الديمقراطي في السودان، بمدى التزام كلا القوتين المدنية و العسكرية بالقيم الديمقراطية .

5/حدود الدراسة :

لابد أن تكون لاي إشكالية منهجية، حدودا تميزها في اطار من الوضوح ،و الدقة ، على هذا الأساس ،حددنا الإشكالية من ناحية" البعد المكاني" في الحيز الجغرافي في المنطقة العربية /الافريقية و بالتحديد" حالة السودان "و البعد الزماني المرتبط بفترة ما بعد الثورة الشعبية(2019-2022)

❖ **الحدود الزمانية :**

يتحدد المجال الزمني للدراسة بالفترة ما بعد الثورة الشعبية 2019/2022 ،و هي الفترة التي أعادت النقاش حول جدلية" العسكري و السياسي" الى الواجهة ،و طرح فيها تساؤلات عدة حول دور

العسكريين في الأحداث الأخيرة، و موقعهم ،و موقفهم منها .إلا أن ذلك لا يمنعنا من العودة الى فترات تاريخية سابقة "تخرج عن نطاق الفترة المحددة "، بغية تقديم فهم أفضل لحاضر، وواقع الظاهرة المدروسة.

❖ **الحدود المكانية :**

جاء اختيار "السودان" كحالة لدراسة موضوع تأثير طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية على الانتقال الديمقراطي، كونها تتيح بيئة، و مجالا مواتيا للبحث، ذلك لخصوصية العلاقات المدنية - العسكرية في هذه الدولة . حيث غالبا ما تتوجه إليها الأنظار حين الحديث عن موضوع "العلاقات المدنية - العسكرية" ، على اعتبارها أحد أكثر البلدان التي تتميز ببروز" الظاهرة العسكرية فيها"، و اتسام العلاقات بين العسكريين و المدنيين ب"الصراع " ،في جزء منها، و "التعاون و التحالف" في جزء أخر . كما ان التحولات الحاصلة فيها ،في السنوات الأخيرة (منذ عام 2018) جعلت غالبية انظار الباحثين موجهة لدراستها.

6/مناهج الدراسة و اقترابها:

i. **مناهج الدراسة**

يشير مصطلح المنهج ، إلى الطريق الذي ينتهجه الباحث لدراسة مشكلة البحث المطروحة، رغبة في الوصول الى الكشف عن الحقيقة العلمية [1].وقع اختيارنا في معالجة موضوع العلاقات المدنية-العسكرية و الانتقال الديمقراطي في السودان ، على ثلاثة مناهج أساسية :

- **المنهج الاسترادادي**: يعد هذا المنهج جزءا من المنهج التاريخي العام(*) ،و مهمته تقتصر على استرجاع أحداث تاريخية بطريقة علمية (الوصف العلمي لما جرى عليه الزمن) ،بغية التأكد من صحتها و فهم ملابساتها [2] . اعتمدنا هذا المنهج في الدراسة ،من خلال تتبع تطور العلاقات المدنية- العسكرية في السودان ، في مختلف فترات الحكم منذ الاستقلال، على

[1] - محمد شلبي ،**المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ،المناهج، الإقترابات، و الأدوات**، ا(الجزائر ، 1997)،ص55

(*) : القائم على دراسة الوثائق و السجلات التاريخية و تحليلها و تركيبها .فينتقل الباحث من تجميع الوثائق إلى نقدها و تحليل محتواها (التحليل الداخلي و الخارجي للوثائق التاريخية).

[2] -كتاب جماعي، **منهجية البحث العلمي و تقنياته في العلوم الاجتماعية**،(المركز الديمقراطي العربي ،2019)،ص124.

اعتبار أن تحليل الدور السياسي للقوات المسلحة في السودان و فهم طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية ، يتطلب استدعاء التاريخ من أجل فهم الحاضر، و التنبؤ بالمستقبل .

- **المنهج المقارن:** هو أحد المناهج الأساسية، التي تعتمد على "المقارنة"، في تفسير الظواهر المتماثلة ،من حيث إبراز أوجه الاختلاف، و أوجه التشابه ،فيما بينها وفق خطوات معينة للوصول للحقيقة العلمية، بشأن الظاهرة محل الدراسة ،و السعي لإيجاد تعميمات أمبريقية عامة . [1] و في هذا الشأن تم إستخدام هذا المنهج في الدراسة بغية المقارنة :

أولا: بين وضعية الجيوش في الأنظمة السياسية المختلفة(الديمقراطية و غير الديمقراطية) ، و هو ما يسمى بالمقارنة الخارجية **(المقارنة العبر مكانية)**[2]

ثانيا: بين أنظمة الحكم" المدنية و العسكرية" التي عرفها التاريخ السياسي للسودان (مقارنة حقب تاريخية مختلفة) .و هو ما يسمى بالمقارنة الداخلية [3]**(المقارنة العبر زمانية)**

- **منهج دراسة الحالة** : هو منهج يهدف الوصول إلى "معلومات شاملة"، عن الحالة المدروسة وذلك بالاهتمام بكافة جوانبها ،وكذا بمختلف العوامل المؤثرة فيها، قصد الإحاطة بها، و إدراك خفاياها [4]،و في هذا الشأن استخدم لدراسة طبيعة العلاقات المدنية -العسكرية ،و تأثيرها على عملية الانتقال الديمقراطي في جمهورية السودان.

ii.إقترابات الدراسة :

لمعالجة الموضوع و الإحاطة بكافة جوانبه، و تبعا لما تفرضه أهداف، ومستوى التحليل فقد اعتمدت الدراسة على" **توليفة من الإقترابات النظرية**"، وهي:

- **الاقتراب المؤسسي القانوني:** أحد أهم الإقترابات ،يمكننا من خلالها الاقتراب من الظاهرة ،و موضوع الدراسة من الناحية الرسمية عن طريق الوثائق القانونية التي تحدد شكل الفاعلين، طبيعة العلاقة بينهم و أدوارهم في الجمهورية السودانية.

---

[1] -**المرجع نفسه**،ص71

[2] -د.نصير خلفة، **محاضرات في منهجية و تقنيات إعداد البحوث في العلوم السياسية** ،مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة أولى ماستر علوم سياسية ،(جامعة ابن خلدون -تيارت-،كلية الحقوق و العلوم السياسية)،ص15

[3] - **المكان نفسه**

[4] -شلبي، **مرجع سابق**، ص 87.

- **الاقتراب النظمي(النسقي):** . هو أحد أكثر الإقترابات استخداما في الدراسات السياسية ،إذ يمكننا من التعرف على بنية، و هيكلة المؤسسات التي سنتعرض لها بالدراسة خاصة المؤسسة العسكرية و القوى السياسية ، و التفاعلات الحاصلة فيما بينها في إطار التفاعلات الكبرى للنظام السياسي ككل ،و تأثيرها عليه و تأثرها به ، و أثرها على المسار الانتقالي في السودان .
- **اقتراب النخبة** : لا يخفى دور النخب المدنية، و العسكرية في أي نظام سياسي و تأثيرها على مجريات الاحداث ، يعتبر هذا الاقتراب من الأطر الرئيسية في دراستنا ، حيث يساعدنا في تحليل "بنية العلاقات المدنية-العسكرية" ، و دورها في تحفيز، أو تثبيط عملية الانتقال الديمقراطي .كما يساعدنا هذا الاقتراب في توضيح أساليب انتقال الحكم، و طبيعة الدور الذي تلعبه "النخب العسكرية "في ذلك ، من خلال فكرة "دوران النخب"، و طرق إدارة الصراع بين النخب ،للانتقال الى نظام حكم ديمقراطي. خاصة في ظل "خصوصية البيئة السياسية و الاجتماعية "لجمهورية السودان.

7/أدوات البحث :

اعتمدت الدراسة على المصادر المكتبية التي تشمل: الكتب ، الدراسات و البحوث و الوثائق الرسمية ،المقالات و التقارير، التي عالجت موضوع العلاقات المدنية- العسكرية، و الانتقال الديمقراطي في **السياق العربي / الافريقي** بشكل عام ، و في جمهورية السودان بشكل خاص.

8/ تقسيم الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المركزية ،و الأسئلة الفرعية للدراسة ،و لاختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة ، قامت الدراسة ببناء خطة بحثية تنطلق من **"مقدمة"**، و تنتهي ب**"استنتاجات"** ، تتخللها ثلاثة فصول ،و هي كالاتي :

الفصل الاول : تناول "الفصل الأول"، و الموسوم ب**" العلاقات المدنية العسكرية و الانتقال الديمقراطي : مقاربة نظرية معرفية "** ، مدخلا نظريا تحليليا لموضوع الدراسة ، و تضمن ثلاثة مباحث: تم التطرق في المبحثين الأول و الثاني: الى المضامين المختلفة لمفهومي الانتقال الديمقراطي ،والعلاقات المدنية -العسكرية ،و انتقلنا بعد ذلك في المبحث الثالث: الى دراسة وضعية الجيوش، و السياسة في الأنظمة السياسية المختلفة(الديمقراطية و غير الديمقراطية)، ومن ثم محاولة إيجاد العلاقة النظرية بين متغيري الدراسة (العلاقات المدنية-العسكرية و الانتقال الديمقراطي).

الفصل الثاني: في هذا الفصل ارتأينا ضرورة تسليط الضوء على: طبيعة الحكومات المتعاقبة في السودان ،و تتبع تاريخية العلاقة الثنائية الجدلية بين (العسكري والمدني) ،و تحليل البيئة التي مكنت "الأنظمة العسكرية الثلاثة" ،من الوصول الى السلطة . وصولا إلى تحليل ،و تفسير " الاستجابة العسكرية للقوات المسلحة السودانية ل "ثورة ديسمبر 2018".

أما الفصل الثالث: فقد جاء بعنوان: "**حدود العلاقات المدنية- العسكرية بعد سقوط نظام الإنقاذ وفرص بناء نظام ديمقراطي**" .و اندرج تحته مبحثين ، سنحاول بداية في المبحث الأول: تحليل طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية بعد سقوط نظام الإنقاذ 2019،و ذلك بإبراز "معالم التوافق السياسي "،بين عناصر من النخبة على جانبي النظام (المكون العسكري) ،و المعارضة(قوى إعلان الحرية و التغيير) ، و ذلك من خلال دراسة " الوثيقة الدستورية"، الموقعة في 17 أغسطس 2019، لننتقل بعد ذلك الى مناقشة أسباب فشل هذه الأخيرة في خلق ضمانات تسير الانتقال الديمقراطي ، و من ثم إبراز "معالم الصراع" بين المكونين ، الذي انفجر مع انقلاب أكتوبر 2021، من ثم جاء المبحث الثاني للحديث عن إعادة هيكلة مزدوجة (عسكرية-مدنية) ،كمدخل لتحقيق الانتقال الديمقراطي.

بعد تناول الفصول السابقة الذكر وبناء على هذه المعطيات واختبار الفرضيات خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات حول الموضوع.

الفصل الأول العلاقات المدنية -العسكرية و الانتقال الديمقراطي: مقاربة نظرية معرفية

تمهيد الفصل :

تعد دراسة موضوع العلاقات المدنية-العسكرية و الانتقال الديمقراطي من المواضيع التي تستقطب اهتمام العديد من الباحثين لدراستها، نظرا لأهميتها خاصة في الدول النامية ،التي تتخبط في استبداد الأنظمة غير الديمقراطية ، و التي تعاني من تدخل نخبها العسكرية في شؤون الحكم، و بما أن الظواهر تتغير و تتحول ، جاءت دراستنا لفهم هذه العلاقة بين المتغيرين .

و للإحاطة بهذا الموضوع سنحاول في هذا الفصل تحديد الاطار المفاهيمي و المقاربات النظرية المتعلقة بالدراسة ،و ذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية و هي كالآتي :

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للانتقال الديمقراطي

المبحث الثاني : العلاقات المدنية -العسكرية : مقاربة مفاهيمية نظرية

المبحث الثالث : العلاقات المدنية- العسكرية و علاقتها بالانتقال الديمقراطي

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للانتقال الديمقراطي

المطلب الأول : تعريف الانتقال الديمقراطي

ترتبط فكرة "الانتقال إلى الديمقراطية " في الأساس ، بحدوث **تغيير** على مستوى النظام السياسي ،من صيغة غير ديمقراطية ،إلى أخرى ديمقراطية، عبر مسار تدريجي ،من مرحلة **الهيجان الديمقراطي** التي تتسبب في تصدع ،و انهيار النظام الديكتاتوري، إلى مرحلة **ترسيخ « consolidation » الديمقراطية.**

أدت التجارب الانتقالية، التي شهدتها "دول جنوب أوروبا" ،من منتصف سبعينات القرن العشرين ، و التي امتدت خلال عقدي الثمانينات، و التسعينات، لتشمل العديد من بلدان "أمريكا اللاتينية، اسيا ، شرق أوروبا ،و أفريقيا" ، إلى التأسيس لمجال بحثي جديد، متمثلا في "**علم الانتقال الديمقراطي**" Transitologie [1] .

يستخدم مصطلح "الانتقال الديمقراطي"، في الادبيات السياسية لتوصيف الحالة، التي تلعب فيها الثورة سوآءا اكانت" سلمية او عنيفة" ، دورا في إحداث القطيعة مع الحكم غير الديمقراطي السائد ،ممهدتا لبناء ، و محاولة التأسيس لنظام ديمقراطي جديد مغاير، يستند على أسس ديمقراطية.[2]

مصطلح "الانتقال الديمقراطي "، لا يعني التغيير بالمفهوم الكلي الشامل ، أي التغيير الذي يمس "القيم و الثقافة "، و إنما يعبر عن الانتقال **بطريقة الحكم** من نموذج لأخر ، لذلك فالمهم في هذا المسار

---

[1] - عزمي بشارة ، **محاضرة افتتاحية بعنوان : الانتقال الديمقراطي و إشكالياته : دروس نظرية من تجارب عربية**، المؤتمر السنوي الثاني للمركز العربي-باريس : "ديمقراطيات في طور التشكل : البلدان العربية بوصفها مختبرا لتحولات سياسية جديدة"، (الكوليج دو فرانس : باريس، 28 نوفمبر 2019)، ص4.

[2] - **دور النقابات العمالية في تعزيز حقوق الانسان في مرحلة الانتقال الديمقراطي : الاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجا** ، ضمن كتاب "الأولويات المطروح ما بعد الثورة"،(المعهد العربي لحقوق الانسان و الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية : تونس، 2013)، ص15.

هو : "***نوعية مواقف، التزام ،حسابات، ونيات النخب الرسمية ، هل تستهدف الديمقراطية فعلا أم هي مجرد (خيار ظرفي)، للمناورة والمقايضة".***[1]

يرى الأستاذ مانويل أنطونيو (Manuel Antonion)في تعريفه للانتقال الديمقراطي بأنه : "مرحلة تمتد من انهاء أزمة النظام ،الى غاية الشروع في أول انتخابات ديمقراطية، حتى و لو لم تكتمل بعض أوجه الديمقراطية".

عرف هنتنغتون (Samuel Huntington) الانتقال الديمقراطي بأنه : عبارة عن حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي، إلى النظام الديمقراطي ، تحدث في فترة زمنية محددة .[2]

و يذهب الاستاذين غراي ستراديوتو (Gray Stradioto) و صوجيان غيو (Sujian Guo)في تعريفهما للانتقال الديمقراطي بأنه : "عملية سياسية للحراك ،تهدف إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي ، إما من الفوق أو من الأسفل ، أو مزيج من الاثنين معا ، ناهيك عن تعزيز القيم ،و الأهداف الديمقراطية، و يتيح التسامح مع المعارضة، و للقوى السياسية المختلفة ،حل النزاعات الاجتماعية عن طريق المساومة ، مع إضفاء الطابع المؤسسي على الهياكل ،و الإجراءات ،التي تسمح للقوى السياسية المختلفة بالتنافس على السلطة، و تنظيم نقل السلطة ، و الانخراط في التحول الأساسي للهيكل السياسي."[3]

إن تغيير نظام سياسي ما ،مشروط بالأساس بتفكيك العناصر المكونة له (إجرائية، سلوكية، معيارية أو قيمية)، عبر تسلسل زمني دقيق، وكذا التغيير ،في الإجراءات السياسية، ثم مدى قدرة هذه الإجراءات على **ضبط سلوك الأطراف السياسية (الفاعلين)** ، باعتبارها وحدة التحليل الأساسية في عملية الانتقال ، نضرا للدور الحاسم الذي تلعبه في تشكيل المشهد السياسي ، هذا ما يفسر سبب تأكيد جل أدبيات الانتقال الديمقراطي على أهمية **اتفاق الأطراف السياسية الفاعلة على "قواعد اللعبة الديمقراطية"**، و الذي يمثل حجر الأساس للمشروع الديمقراطي ،و هذا تحديدا ما أكده الأستاذ **جاسك**

---

[1] - سعيد ملاح ، الوطن العربي و الألغاز غير المحلولة في براديغم الانتقال الديمقراطي ، (**المستقبل العربي** ، العدد 498)، ص27.

[2]- Havard Strand, Havard Hegre, Scott Gates, and Marianne Dahl, Why Waves? Global Patterns of Democratization, 1816-2008, Department of Political Science, University of Oslon,Centre for the Study of Civil War, (**PRIO,Department of Sociology and Political Science,** Norwegian University of Science and Technology , February 3, 2012),p11

[3] - سعيد ملاح ،.ساعد بلواضح ، الشروط المسبقة للانتقال الديمقراطي Preconditions to Democratic transition ،(**مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية** ، المجلد 05 ، العدد 02 ، 2020)، ص267

كوغلر (Jacek Kugler)،و ما عززته كتابات **نارسيس سير (Narcís Serra)** . وبالتالي، فالمتحكم الحقيقي في المسار الانتقالي هو **سلوك الفاعلين السياسيين**، ولا سيما عندما تدمج مع القيود الهيكلية والثقافية.[1]

يقول "عبد الإله سطي" أن "فترة الانتقال الديمقراطي"، يمكن اعتبارها جسر ،يربط بين ضفتين ضفة غير ديمقراطية ،و ضفة ديمقراطية، و حينما تنجح عملية المرور بين الضفتين عبر هذا الجسر ،يتم تفكيكه ،و تدميره، بشكل يقطع أي اتصال ما بين الضفتين ."[2]

"الانتقال الديمقراطي لا يشكل في الواقع سوى فترة زمنية انتقالية غير واضحة المنفذ ، وليس فيها ما يؤكد أنها ستؤدي فعلا إلى الديمقراطية."[3]

عادة ما تشمل عملية الانتقال ،مختلف عناصر النظام السياسي، كالبنية الدستورية، و القانونية ، المؤسسات ،و العمليات السياسية ،و أنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية ، بالإضافة الى ذلك ،فإن مرحلة الانتقال الى الديمقراطية ،قد تشهد **صراعات و مساومات و عمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.**[4] فالتغيير في الأساس ، ما هو إلا" حصيلة نزاع "،حول النفوذ ،و القوة، بين مختلف الجماعات السياسية ،والاجتماعية.[5]

والتهديد الأكبر للديمقراطية ،وفقا ألفريد ستيبان « Alfred Stephan » ، يتجلى في الاختلاف، و انعدام الاتفاق بين النخب السياسية الديمقراطية ، و اكتمال عملية الانتقال الديمقراطي ،مرتبط في الأساس بقدرة النخب السياسية ،التوصل الى توافق، و اتفاق ،حول الإجراءات السياسية، التي ترتبط بوضع ترتيبات دستورية ،و مؤسسية ،بشأن النظام السياسي ،خاصة فيما يتعلق ب : إصدار دستور جديد

---

[1] - ملاح، (الشروط...)،**مرجع سابق**، ص27.

[2] - عبد الإله سطي ، أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب ،(**المركز العلمي العربي للأبحاث و الدراسات الإنسانية**)، ص4.

[3] - **معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية** ، غي هرميه و برتراند بادي و أخرون ترجمة هيثم اللمع ، (المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، بيروت -لبنان، 2005)، ص 201 .

[4] - د. حسنين توفيق إبراهيم ، الانتقال الديمقراطي : إطار نظري ،في : **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري | مركز الجزيرة للدراسات(aljazeera.net)** ،تاريخ الاطلاع : 01/02/2023

[5] - ملاح، (الشروط ..)،**مرجع سابق**، ص 24.

و تأليف حكومة من خلال انتخابات عامة ،حرة و نزيهة ، تمتلك الشرعية لممارسة السلطة و إقرار ، تبني و تعميم سياسات جديدة، فضلا عن غياب قوى ،تنازع السلطات الرسمية اختصاصاتها ،و صلاحيتها.[1]

الانتقال الديمقراطي [2] transition démocratique : هو عملية الانتقال من نظام استبدادي، الى نظام ديمقراطي ، هذه العملية يمكن أن تحدث : بعد هزيمة عسكرية، وفاة ديكتاتور ،أو حتى **بعد الثورات.**

يمكن فهم هذه التحولات على أنها : فترات تتسم بدرجات عالية من عدم اليقين ، إذ يمكن أن تأتي جهود " الدمقرطة" بشكل متناقض، فليس كل عملية انتقال ديمقراطي تنجح ، و تؤدي الى توطيد الديمقراطية ،و في هذا الصدد يميز كل من شميتر « P.SCHMITTER »و دونيل« G.O'Donnel » ،بين ثلاثة سيناريوهات للانتقال الديمقراطي :

- ❖ **الترسيخ la consolidation**
- ❖ **عودة النظام السلطوي la restauration autoritaire**
- ❖ **البديل الثوري l'alternative révolutionnaire**

ينظر للديمقراطية على أنها عملية صراعية /تنافسية : [3]

- إن تحقيق المكاسب الديمقراطية للجماهير، لا يتم بقرار فوقي، بل يتمخض عن "نضال متواصل" .
- مسيرة الانتقال الديمقراطي، لا تنتهي بمجرد تزايد المطالب الشعبية الملحة من أجل التغيير و الإصلاح، و المنادية بالحرية ، العدالة، و بإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات السياسية ،و الاتجاه نحو الأخذ بنظم تعددية سياسية تنافسية ، بل أن الأمر يتطلب "ضمانات للتحول الصحيح".

---

[1] - ملاح ، (الشروط..) ، **مرجع سابق**،ص32.

[2] - **lexique de science politique -vie et institutions politiques-** , olivier Nay ,(Dalloz , 3eme édition , 2014) ,p588.

[3] - جمال محمد السيد ضلع ، تقييم عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا ،(**دفاتر المتوسط** ،المجلد1،العدد2، 2014) ، ص86.

كما أن الانتقال الديمقراطي محكوم بعدة اعتبارات : [1]

- القدرة على إيجاد التسوية للصراعات الاجتماعية .
- مدى انتشار الثقافة الديمقراطية /الوعي الديمقراطي بين المواطنين .
- مدى استعداد الطبقة البيروقراطية البرجوازية المهيمنة و المستفيدة بطبيعة الحال من النظام القائم، للتفاوض السلمي من أجل الإصلاحات الديمقراطية .

عدد كاسترن « Castern »و فيليب شميتر « Philippe Schmitter »**مؤشرات الانتقال الديمقراطي** كما يلي : [2]

-دخول الحركات الاجتماعية و السياسية في معارضة ،و نقاش عام مع النظام.

-ظهور الصراع بين الأجهزة الإدارية للدولة ،و بقية السياسيين ،و كذا الاعتراف به.

-الإقدام على تبني بعض التغييرات الشكلية ،و تراجع استعمال القوة من طرف النظام.

-بداية التغيرات المؤسسة، و تراجع قوة "فيتو النظام".

-تنظيم انتخابات حرة.

-احترام نتائج الانتخابات من طرف الجميع .

"**فعل الانتقال** " مسلسل، يروم توفر مجموعة من الشروط" الذاتية و الموضوعية" لتعزيز فرص انجاحه :[3]

<u>الشروط الذاتية :</u> و هي ترتبط بالدرجة الأولى بتوفر "إرادة الانتقال الديمقراطي،" لدى الفاعلين السياسيين سواء الحاكمين، أو المعارضين ،و توفر" الاطار التعاقدي"، لتفعيل تلك الإرادة السياسية ، ثم" التشبع بثقافة الديمقراطية و قيمها" ،كعناصر جوهرية لإنجاح فعل الانتقال .

<u>أما الشروط الموضوعية :</u> فهي ترتبط بتحمل تكلفة الانتقال، و التي تضم كلا من التكلفة الموضوعية، و الزمنية :

- **<u>تكلفة موضوعية</u>**: من خلال توفر المشروع الديمقراطي المجتمعي /الاجتماعي .

---

[1] - محمد السيد ضلع، **مرجع سابق**، ص86.

[2] -ملاح، (الشروط...) ،**مرجع سابق**، ص 28.

[3] - سطي، **مرجع سابق** ، ص4.

- **تكلفة زمنية** : "فعل الانتقال " : هو فعل محصور في زمنية معينة، تربط **ما بين(من أين ؟ إلى أين ؟)**،و هي فترة زمنية ترتبط بمدى الجهد القائم في التخلص من البنى القديمة غير الديمقراطية ،و التي لابد أن لا تطول، حتى يمكن إنجاح العملية (عملية الانتقال الديمقراطي).

و اعتبر روستو (Rostow)" **الوحدة الوطنية** "،الشرط الحاسم ،و الاولي للانتقال الديمقراطي ، و هذا يعني أن الديمقراطية تستوجب" **الحسم في النقاشات الإثنية و الهوياتية**"، و البدء في تشكيل" هوية سياسية مشتركة"، لدى معظم المواطنين ، قبل البدء في أي عملية انتقال، فالجماعة السياسية التي تتسم بوجود انقسامات ذات طابع "ديني أو عرقي أو طائفي"، عليها بمعالجة مسألة الولاءات التحتية و الفوقية(الولاءات الفوق والتحت دولاتية) قبل التفكير أو الحديث عن الديمقراطية .

يقول ايفور جنوينغ (Ivor Jenuing)في هذا الصدد أن : "**الشعب لا يمكنه أن يقرر إلا إذا كان هناك من يقرر من هو الشعب**"، لذلك إذا لم يحسم في مسألة الهوية ،و الأقليات، سواء عن طريق: تقديم الضمانات، أو تقديم الحماية ،فإن النتيجة هي انهيار ،و إجهاض الديمقراطية ،و اندلاع الحروب الاهلية .[1]

اقترح دانكورات أ.روستوف « D.Rostof » ، تقسيم عملية الانتقال الديمقراطي إلى ثلاث مراحل : [2]

- ✓ **المرحلة التحضيرية**: تتميز بالنضال ،و الصراع ،بين مختلف القوى الاجتماعية المختلفة على السلطة ، دون أن يكون الهدف الأولي هو تحقيق الديمقراطية ، فخيار الديمقراطية وفقه، هو خيار النخب السياسية، التي تلتزم بها كحل بديل للنزاعات ، و هي في المراحل الأولى ليست بالضرورة خيار المواطنين، بل هو حصيلة "تحالف مجموعة قوى" تدعم التغيير، سواء من داخل النظام ،أو خارجه ،أو باجتماع قوى من داخل النظام ،و قوى من خارجه، (الدمقرطة هي نتاج لعملية الصراع السياسي/ أي الديمقراطية هنا تولد من رحم الصراع) .
- ✓ **مرحلة القرار:** تأتي هذه المرحلة، عندما توافق الأطراف السياسية بالتنوع ،ضمن الوحدة الوطنية ، تتوافق مع الديمقراطية" كإطار للصراع السياسي" ، أكد روستوف على أهمية "التوافق السياسي "في هذه المرحلة، فقرارا تبني الديمقراطية كخيار هو حصيلة اشتراك العديد من القوى التي تتفاوض، و تقبل على مزيد من التنازلات، لمصلحة الديمقراطية (تأطير اللعبة السياسية على أسس تعاقدية).

---

[1] - ملاح، (الشروط..)،**مرجع سابق**،ص30.

[2] - نارسيس سيرا، ترجمة وفيقة مهدي ،**الإنتقال العسكري -تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة-** ،(لبنان :شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، الطبعة الأولى ،2016)، ص27 .

"فالاتفاق حول احترام قواعد اللعبة (و التي تعتبر لحظة تاريخية في حياة النظام السياسي) سيخلق الثقة، و الأمان بين الأطراف السياسية المتنافسة، و بهذا الشكل تعتبر الديمقراطية صفقة بحيث يقبل الجميع بحل خلافاتهم بطرق سلمية دون اللجوء للعنف ، أي اللعبة غير صفرية و"الجميع رابح" [1] . و بالتالي تتحول "الديمقراطية "في هذه الحالة إلى آلية مؤسساتية لإدارة النزاعات الاجتماعية، و التنافس السياسي ، و ألية سلمية لتوزيع المكاسب [2](آلية لإنتاج التوافقات).

- ✓ **مرحلة التعود** يقصد بها تعود ،و تكيف الأطراف المختلفة ،على القواعد الديمقراطية (التعايش مع الديمقراطية ،وتبنيها بإيمان ، باقتناع و التزام)، إذ أن الديمقراطية تصبح في هذه المرحلة : الحل الوحيد ،و الأوحد الذي يقبله الجميع، ***"لذلك لا نستطيع أن نتكلم على ديمقراطية راسخة إلا حينما تصبح الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة في المدينة"*** [3]
  - **فعلى المستوى الادراكي** هذا يعني : أن الجميع متمسك بالخيار الديمقراطي ،حتى في زمن الازمات .
  - **وعلى المستوى السلوكي يعني** : انعدام أي جماعة سياسية كانت، او غير سياسية، تحاول اطاحة النظام الديمقراطي، أو الانفصال عن الدولة. [4]
  - **و مؤسساتيا : يعني** الاحتكام الدائم للقواعد المؤسساتية [5]

---

[1] - بلواضح، ملاح ، **مرجع سابق** ، ص276.

[2] - السعيد ملاح ، عتبات الانتقال الديمقراطي في العالم العربي ،(**المجلة الجزائرية للأمن و التنمية** ، العدد الخامس ، جوان 2013) ، ص240.

[3] - ملاح ، (الشروط ..)،**مرجع سابق**، ص32.

[4] - ملاح ، (الوطن العربي..)،**مرجع سابق**، ص32.

[5] - **المرجع نفسه**، ص 33.

(*) : أن لا يكون للمواطنين المقيمين في الدولة أي تحفظ فكري حول الجماعة السياسية التي ينتمون إليها

أما الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي فيقسم مراحل الانتقال الديمقراطي الى ما يلي : [1]

1/**مرحلة ما قبل الانتقال** : يميز هذه المرحلة ما يلي :

- ❖ محاولة النخبة السياسية البقاء في السلطة ،مقابل تهديد مكانتها من المعارضة .
- ❖ حدوث انقسامات داخل القوى المساندة للنظام ، فيبرز بذلك اتجاهين : اتجاه إصلاحي، و اخر متشدد.
- ❖ اشتداد الصراع بين المطالبين بالإصلاحات، و المساندين للنظام، إلى أن يتم إقرار الانتقال.

2/**المرحلة الانتقالية :** تعتبر هذه المرحلة "دعامة الانتقال الديمقراطي"، باعتبار أنها: مرحلة حساسة، تتسم بالشك ، الترقب ،و عدم اليقين ، فهي المرحلة التي تتميز بتواجد خليط غير متجانس من المؤسسات ،و الافراد، و الجماعات، التي ترتبط بالنظام القديم ،و أخرى بالنمط الجديدة ، فتبرز ثنائية الصراع ،و الوفاق بين الأطراف ، من بين سمات هذه المرحلة "اختلال توازن القوى" ،و"التحالفات القائمة" ،ما يقود الى صراع على النفوذ ،بين مختلف القوى و الأطراف ، يفترض أن تثمر هذه الفترة بإجماع وطني، حيث يتم إعداد "مواثيق توافقية "بين مختلف الأطراف، كما يتم تشكيل "مجلس تأسيسي"، يعمل على ضمان الفترة الانتقالية ،بمراعاة إمكانية تعديل، و إعداد دستور خالي من النقائص، و يوازي بين السلطات و المؤسسات، و الصلاحيات (وضع قواعد سياسية للنظام الجديد كإجراء انتخابات) .

3/**مرحلة الترسيخ الديمقراطي** : يتضمن الترسيخ معاني تعميق الديمقراطية ، استكمالها و مأسستها ،على النحو الذي يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي، او الانقلاب عليه ، و بالتالي هي المرحلة : التي يؤمن فيها جميع الأطراف بمبدأ الديمقراطية ،مهما كان الاختلاف.

المطلب الثاني : عوامل الانتقال الديمقراطي

تتعدد و تختلف عوامل الانتقال الديمقراطي من دولة لأخرى ،إلا أنه يمكن حصرها فيما يلي :

1. عوامل تتعلق بحدة الأزمات الداخلية و عجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية :

تبادر القيادة السياسية باتخاذ قرار "الانتقال الديمقراطي" في العديد من الحالات نتيجة ضعف أداء النظام و تآكل مشروعيته ،و تعرضه لضغوطات داخلية(تصاعد المعارضة) . و إدراك

[1] - عائشة سالمي ، دور النخبة السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية -دول ما بعد الحراك العربي- ،(**مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية** ، المجلد18 ، العدد 01)، ص ص. 194،195.

القادة بأن تكاليف الخروج من السلطة، أقل من تكاليف البقاء فيها ،و أنه من الأفضل المبادرة بالانتقال .ناهيك عن اعتقادهم ان التوجه نحو الديمقراطية سينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع : كزيادة المشروعية الدولية ،و التخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة.[1]

2. **عوامل تتعلق بطبيعة الفاعليين السياسيين و موازين القوة بينهم :**

و يرتبط ذلك بمجموعة من العناصر أهمها :

- درجة تماسك النخبة الحاكمة ، و موقف كل من الجيش ،وقوات الامن منها ،و حجم التأييد الشعبي لها .
- طبيعة القوى المعارضة السياسية ،و مدى فاعليتها في تحدي النخبة الحاكمة .

وفي هذا السياق : "يكون للقيادة السياسية ،أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة دور حاسم في عملية الانتقال الديمقراطي ،و يحدث ذلك باقتناع القيادة السياسية ،بضرورة التوجه نحو الانتقال كحل آمن لتجنب تغيير النظام بالقوة ".[2]

3. **عوامل تتعلق بطبيعة المجتمع المدني و مدى فاعلية منظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي :** برز دور مهم و مؤثر لقوى ،و تنظيمات المجتمع المدني، في دفع عملية الانتقال الديمقراطي في العديد من دول العالم ، و تبرز أهمية المجتمع المدني في تدعيم ،و ترسيخ المبادئ الديمقراطية ،من حيث كونه يمثل البيئة المناسبة لغرس ، و تنمية القيم الديمقراطية .

---

[1] - فتيحة طبيب ، التحول الديمقراطي : دراسة في الأسباب و العوامل ،(**مجلة الرائد في الدراسات السياسية**، المجلد 04، العدد 01، نوفمبر 2022)،ص4 .

[2] - خديجة بن قدور و جهيدة ركاش، العلاقات المدنية العسكرية و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك فبراير 2019 نموذجا، (**الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية**، المجلد 14، العدد 01، 2022)، ص335.

4. عوامل خارجية :

تتمثل في بروز القوى الغربية ،التكتلات الكبرى ،و المؤسسات المالية الدولية ، في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي، مالم يتعارض ذلك مع مصالحها[1] ، و ذلك من خلال : [2]

- تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل الانتقال ، و هو ما يسمى ب "المعونات المشروطة "(*)،أو تخفيف أعباء ديونها الخارجية .
- تقديم الدعم المادي و الفني للأحزاب السياسية، و منظمات المجتمع المدني.
- فرض العقوبات الاقتصادية على النظم التسلطية .

يربط هنتنغتون(Samuel Huntington) الانتقال الديمقراطي بعدة عوامل [3]:

- تآكل شرعية الانظمة التسلطية. هو من العوامل التي تدفعها(لأنظمة التسلطية) للمبادرة بإقامة نظام ديمقراطي محل النظام القائم .

-النمو الاقتصادي" ابتداءا من الستينيات"، الذي أدى إلى رفع مستويات المعيشة ، زيادة التعليم ، و توسيع الطبقة الوسطى .

---

[1] - شريف البوشي ، الانتقال الديمقراطي -العوامل و المراحل و الأشكال،(**المعهد المصري للدراسات** ،8نوفمبر 2019)،ص12.

[2] - بن قدور و ركاش ، **مرجع سابق**، ص ص336 .

(*) : أي المعونات المرتبطة ببرامج التكييف الهيكلي، والتي يرجع تاريخها إلى أواخر السبعينات ،وأوائل الثمانينات من القرن الماضي ،حيث ظهر ما يعرف ب "الجيل الأول للمشروطية" الذي ركز على آليات الإصلاح الاقتصادي مدفوعاً بما عانته الدول النامية من أزمات اقتصادية، ثم ظهر بعده "الجيل الثاني للمشروطية" مع بداية التسعينيات، والذي تضمن" **المشروطية السياسية** "بما شمله من شروط متعلقة **بالديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم الحكم الرشيد.**

الشكل(1) : علاقة النمو الاقتصادي بالانتقال الديمقراطي [1]

- تغير في عقيدة و طبيعة أنشطة الكنائس الكاثوليكية، و تحولها من مدافعين عن الوضع الراهن و للأنظمة الاستبدادية إلى معارضي الاستبداد ،بعد مؤتمر الفاتيكان 1963-1965 .[2]

-التغيرات في سياسات القوى الخارجية ، و ابرزها الاتحاد الأوروبي [3]،الولايات المتحدة الامريكية[4] ،و الاتحاد السوفياتي "سابقا"[5].

-انتقال النموذج، من تجربة لأخرى عن طريق" العدوى" [6] أو ما عبر عنه صامويل هنتنغتون ب "كرات الثلج " : حيث أن نجاح الانتقال الديمقراطي في دولة ما ، يشجع على إحداث الانتقال الديمقراطي في دولة أخرى ،فيما يشبه كرات الثلج التي تتزايد في حجمها كلما تدحرجت.

---

[1] -صامويل هنتنغتون , ترجمة .عبد الوهاب علوب, **الموجة الثالثة -التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين-**، ترجمة : عبد الوهاب علوب ،(القاهرة : دار سعاد مصباح : ، الطبعة الأولى،1993)،ص3.

[2] -هنتنغتون ،**مرجع سابق**، ص ص139-143

[3] - خيري أبو العزايم فرجاني , **التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري** ،(مصر : دار الفارابي للنشر و التوزيع ، 19يوليو 2015)،ص60

[4] -**الرجع نفسه**،ص59

[5] - هنتنغتون , **مرجع سابق**، ص 167.

[6] - **ملاح** ،(الوطن العربي....)،**مرجع سابق**،ص26 .

وفق الملاحظات الأولية على" نموذج الانتقال "وحتى على أهم المراجعات النظرية، التي قام بها الانتقاليون، وبخاصة كتابات خوان لينز(Juan Linz) ،والفرد ستيبان(Alfred Stépan) ، فإن "النموذج المعرفي "،لم يستوعب خصوصيات العديد من التجارب الانتقالية، وبخاصة في المنطقة العربية أين تتعاظم إشكاليتين [1]:

- ❖ عدم الحسم في المسألة القومية للدولة .
- ❖ تعاظم دور العوامل الخارجية في تفسير طبيعة الترتيبات السياسية الوطنية والإقليمية.

المطلب الثالث : أنماط الانتقال الديمقراطي

أحصى هنتنغتون "سبعة و عشرين 27 "متغيرا للانتقال الى الديمقراطية : أزمة الشرعية،العامل الاقتصادي ، طبيعة الفاعلين الأساسيين قبل عملية الانتقال و في أثنائها ، دور النخب و القيادات ، مدى قوة الفئة الحاكمة و تماسكها ، حجم التعبئة الشعبية في الشارع ، موقف منظمات المجتمع المدني من النظام ، مدى دعم المؤسسات العسكرية و الأمنية للنظام القديم، مواقف القوى الدولية ، الإرث الاستعماري و التاريخ السياسي للدولة، و قد توصل إلى إحصاء أربع طرائق للتحول : نمط التحول/نمط الإحلال/الاحلال التحولي و أخيرا نمط التدخل الخارجي . [2]

يقصد ب **"أنماط الانتقال الديمقراطي"** : "الأشكال التي تتخذها عملية الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي ،و يميز هنتنغتون بين أربع أنماط، و أشكال لعملية الانتقال الديمقراطي "و هي : [3]

1/نمط الانتقال من الأعلى (Transition From Above) : هو انتقال يقوده ،و يهندسه "الجناح الإصلاحي" في النخبة الحاكمة، أي يكون بمبادرة من النخب المسيطرة ذاتها ،بتبني الديمقراطية ،و تحويل البنية التسلطية للنظام السياسي ،الى بنية مؤسساتية، يتم التداول عليها بشكل حر و نزيه ، و ذلك دون تدخلات من جهات أخرى، سواء أكانت من القوى المعارضة ،او المجتمع ككل ، و غالبا ما تحتفظ النخب المسيطرة في النظام التسلطي ،بسيطرتها على السلطة ،و القوة في الترتيبات الجديدة ،في مثل هذا النمط

---

[1] - ملاح ،(الوطن العربي....)،**مرجع سابق** ،ص37 .

[2] - **المرجع نفسه**، ص 26.

[3] - مروان طاهري ،**الثقافة السياسية و التحول الديمقراطي : دراسة في مسألة الاستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر تخصص سياسات عامة مقارنة ،(جامعة العربي بن مهيدي: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2016-2017)،ص21.

من أنماط التحول ،أي يكون ميزان القوى لصالحها، في المقابل تتسم قوى المعارضة بالوهن ،و الضعف ، و تعد : البرازيل و إسبانيا، من أبرز الحالات التي شهدت انتقالا ديمقراطيا من أعلى .

2/نمط الانتقال التفاوضي (Negotiated Transition) : يحدث الانتقال هنا : نتيجة لاتفاق، و تعاقد ،يتم التوصل اليه ،عبر المساومات، و المفاوضات (أي بمبادرات مشتركة)، بين النخب الحاكمة، و المعارضة . و عادة ما يأتي ذلك كمحصلة، لوجود نوع من التوازن النسبي ،في ميزان القوى بين الطرفين ، يكون الهدف من هذا التحرك ،حل خلافات النخب ،و تدعيم نفوذها، و توجيه الفعل السياسي ،بما يلاءم مصالحها ،لضمان الاستقرار السياسي ،بعد المرحلة الانتقالية، لأنه إذا لم تشعر النخب ،بأن النظام الجديد يحمي مصالحها ،فإنها لن تقبل شرعيته ،وسوف تبذل ما في وسعها لتقويضه. وقد حدث هذا النمط من الانتقال في بلدان عديدة منها: بولندا وجنوب أفريقيا والسلفادور ونيكاراجوا.[1]

3/نمط الانتقال الإحلالي أو من القاعدة (Transition From Below) : و ينتج غالبا عند :عجز النظام عن مواجهة أزمة وطنية خطيرة ، مما يعرض النظام لضغوطات المعارضة الشعبية ،ففي هذه الحالة تميل النخب عادة إلى الخضوع لمطالب [2] "الإرادة الشعبية"، و تقديم تنازلات، تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي. مثلما حدث في بلدان عديدة من بينها : البرتغال ، اليونان، رومانيا و الارجنتين ، و في حالات أخرى ،قد يترتب على هذا النمط" انتكاسات"، أثناء عملية بناء النظام الجديد ، و بالتالي ،تبقى عملية الانتقال ، نحو النظام الديمقراطي نسبية ،فإمكانية العودة للنظام التسلطي قائمة ، في حال ما إذا لم يصاحب عملية انهيار النظام القائم عملية توافق .[3]

4/نمط التدخل الأجنبي : يحدث هذا النمط ،عندما يكون الانتقال الديمقراطي، نتيجة لتدخلات، ولضغوطات أطراف ،و عوامل خارجية. لا يرتبط الأمر فقط بالتدخل العسكري المباشر، بل أيضا ،على مسألة الإعانات، التي تمنحها دول أجنبية ،والمنظمات الدولية، فيكون التأثير على عملية الانتقال ،بشكل غير مباشر، وربما أقرب مثال على ذلك،" التدخل الأمريكي في العراق"، الذي جاء تحت "مظلة الديمقراطية"

---

[1] - حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، في : **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري | مركز الجزيرة للدراسات(aljazeera.net)** ،تاريخ الاطلاع : 2023/02/15.

[2] - طاهري ، **مرجع سابق** ، ص21.

[3] - أحمد الشوري أبوزيد، الانتقال التفاوضي في السودان .. الظروف و الملابسات و تحديات المستقبل 2019-2022 ،(**مجلة السياسة و الاقتصاد**، المجلد 9، العدد8 ، أكتوبر2020)،ص10.

فسياسات الإدارة الامريكية المتعاقبة اتجاه المنطقة العربية، قامت على التضحية بمبادئ الديمقراطية ،و حقوق الانسان ،من اجل "أجندة المصالح" [1]، كما أن العوامل الخارجية ،لا تؤتى تأثيراتها الإيجابية ،في حال عدم وجود قوى ،و عوامل داخلية، محركة للانتقال الديمقراطي، فالأصل في عملية الانتقال، هو" العوامل الداخلية الديمقراطية". و في ذلك يقول الدكتور حسنين توفيق إبراهيم ***"الديمقراطية لا تفرض من الخارج كما أنها لا تصدر ولا تستورد بل لابد وأن تنمو وتتطور في الداخل مرتبطة بالتطورات والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول والمجتمعات لكن الخارج يمكن أن يقوم بدورهام في دعم ومساندة التطور الديمقراطي في دول لديها معطيات وأمكانيات تجعلها أكثر قابلية للانتقال الديمقراطي"*** [2]

[1] - طاهري، **مرجع سابق**، ص 22.

[2] - توفيق إبراهيم ، **مرجع سابق**، ص 12.

المبحث الثاني : العلاقات المدنية -العسكرية : مقاربة مفاهيمية-نظرية

تعد دراسة العلاقات المدنية العسكرية مجال بحثي متعدد التخصصات Interdisciplinary « Area of Research »،كعلم الاجتماع ،والتاريخ والسياسة ، و يشمل العديد من التخصصات الفرعية المختلفة في العلوم السياسية ، إذ ظهرت العلاقات المدنية-العسكرية ،كموضوع أساسي للدراسة ،في العلاقات الدولية ،السياسات المقارنة ،و علم الاجتماع العسكري.

ارتبط تبلور هذا الحقل المعرفي ، و ظهوره كموضوع حيوي للجدل ،و الدراسة ، بفترة انهيار الاتحاد السوفييتي ،و نهاية الحرب الباردة ، و الإرادة القوية للولايات المتحدة ،و كذلك الدول الأخرى، لجعل نشر الديمقراطية "هدفا ذا أولوية لسياستهم الخارجية"[1] ،و بالتالي بات الهدف الأساسي ،من هذا الحقل : ضمان المنظومة الحضارية الغربية لقيم الديمقراطية، التي تستلزم "عدم تدخل الجيش في مسائل الحياة السياسة" ، باعتبارها من اختصاص المدنيين المنتخبين من قبل الشعب(مصدر السلطة) ، و بالتالي الرغبة في الوصول إلى صيغة متوازنة، بين الأدوار المنوطة بالطرفين، شرط ان تخضع مؤسسة الجيش، لسيطرة المدنيين ،و مؤسساتهم المنتخبة .

إن المسائل التي تطرحها العلاقات المدنية العسكرية وخاصة العلاقة بين "الحكام المدنيين وقادة الجيش" هي قديمة ، ففي وقت مبكر من الثلاثينيات من القرن الماضي ، كان مشهد "العسكرة" الألمانية واليابانية مصدر إلهام لعلماء الاجتماع .بعد الحرب العالمية الثانية ، كان للتطور غير المسبوق لمجمع صناعي عسكري لم يسبق له مثيل في الولايات المتحدة، الدور في إحياء تلك النقاشات، التي تأثرت إلى حد كبير بالأفكار التي قدمها "صمويل هنتنغتون" « Samuel Huntington »في عمله الكلاسيكي .[2]

---

[1] - Albert Legault and Joël J. Sokolsky ,Les relations Civilo-Militaires : transfert de normes et coopération démocratique, **(Études internationale**, Volume 32, Number.9 2, 2001),p161.

[2] - Jean Joana, Marc Smyrl**,** CIVILS ET MILITAIRES EN DÉMOCRATIE, (**Revue internationale de politique comparée,**Vol. 15, n. 1, 2008),p7.

المطلب الأول : مفهوم العلاقات المدنية -العسكرية

يعتبر مفهوم العلاقات المدنية -العسكرية من بين المفاهيم التي يواجه الباحثون صعوبة في تناولها، كما و تتعدد وجهات النظر المحدد للمدلول المفاهيمي لها .(غياب تعريف جامع لمصطلح العلاقات المدنية العسكرية و مختلف العناصر المكونة له).

يشير كل من « wogu and Ibietank »أن مفهوم مصطلح العلاقات المدنية -العسكرية بمعناه الواسع يعني : العلاقة بين المجتمع المدني ككل ، و المؤسسة العسكرية أو المؤسسات التي أنشأت من أجل حمايته ".

و بمعناه الضيق هي " العلاقة بين السلطة المدنية لمجتمع معين و السلطة العسكرية" ، و تنظر مختلف الدراسات التي تناولت العلاقات المدنية -العسكرية أن " السيطرة المدنية على الجيش"، هي أفضل من سيطرة الجيش على الدولة ، و تبقى المشكلة التي تدرس هو كيفية إنشاء سيطرة مدنية على الجيش، و الحفاظ على "استقلالها السيادي" في نفس الوقت .

في حين يعرفها « MACKUBIN THOMAS OWENS » "هي تلك التفاعلات التي تصف العلاقة بين شعب الدولة و مؤسستها و جيشها ." [1]

العلاقات المدنية العسكرية هي : "مجمل التفاعلات التي تصف العلاقة بين شعب الدولة و مؤسساتها و جيشها ،و التفاعلات التي تنشأ بين العسكريين، و الفواعل المدنية [2]،و هذه التفاعلات متعلقة بسلطة اتخاذ القرارات السياسية."[3]

أما « ADEDEJI EBO »"أنها شبكة العلاقات بين المؤسسة العسكرية و المجتمع الذي تعمل فيه ، و التي هي بالضرورة جزء من هذا المجتمع ،وتشمل هذه العلاقات جميع جوانب دور المؤسسة العسكرية(كمؤسسة مهنية، سياسية، اجتماعية، اقتصادي) في الحياة الوطنية ، و تشمل أيضا هذه العلاقات القضايا المرتبطة بموقف المؤسسة العسكرية اتجاه المجتمع المدني ، و كذا الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في علاقتها مع الدولة. "

---

[1] -Mackubin Thomas Owens, What Military Officers Need to Know About civil-Military Relations, (**Naval War Review** , vol 65 , N 02 , Spring 2012) , p67.

[2] -مدوخ عجمي العتيبي، تطور العلاقات المدنية -العسكرية في إثيوبيا،(**سياسات عربية**، العدد 56،المجلد 10،مايو 2022)،ص25.

[3] -أحمد عبد ربه، العلاقات المدنية-العسكرية في مصر : نحو السيطرة المدنية ؟،(**عمران**، العدد 6، 2013)،ص147.

يظهر من خلال هذا التعريف : ان ثمة "**علاقة ثلاثية**" في مفهوم العلاقات المدنية -العسكرية ،كونه يصف التفاعلات **بين المجتمع و مؤسسات الدولة و الجيش** ، و ضمن هذا التفاعل تتحقق "المأسسة". ذلك أن الجيش ما هو في النهاية إلا "مؤسسة اجتماعية "،تتأثر و تؤثر مجتمعيا .في الجانب الأخر يفترض أن يلتزم الجيش الحياد في مسائل السياسة العامة ،و يترك "اليد الطولى" للمدنيين في رسمها، بما في ذلك السياسة العسكرية ،التزاما بكونه "مؤسسة محترفة" ، بينما يتجلى دور العسكريين "في تنفيذ ما يخططه المدنيون "، و أخيرا فإن المحصلة النهائية من هذا التفاعل، تكمن في الحفاظ على كيان المجتمع ،و قوة المؤسسات، ووجود الدولة.[1]

أما الباحثان « Paul Chambers and Aurel croissant » فيعرفان العلاقات المدنية -العسكرية : على أنها " تلك التفاعلات بين العسكريين و الفاعلين المدنيين ، و هذه التفاعلات متعلقة بسلطة اتخاذ القرارات السياسية. "[2]

قد يشير هذا المصطلح "العلاقات المدنية -العسكرية" : الى العلاقات المتبادلة بين المدنيين ،و الجند العاديين ، لكنه بالنسبة لعلماء السياسة : " يشير دائما الى العلاقة بين الحكومة ،و الهيئة العسكرية."[3]

يشير مفهوم العلاقات المدنية -العسكرية إلى نمط العلاقة بين" العسكريين و المدنيين".و قد انطوى التركيز في تعريف المفهوم على فكرة حدوث "انقلاب عسكري "من عدمه ، على مشكلة عدم الدقة ، و تبسيط المفهوم بالتركيز على جانب واحد فقط، في العلاقة بينهما ، حيث أن تعريف نظام الحكم بأنه مدني يعتمد فقط على غياب حدوث" انقلابات العسكرية "، و أن جميع نظم الحكم الأخرى ،و التي قد تضم أنماطا مختلفة من العلاقات المدنية -العسكرية تعرف بأنها" نظم حكم مدنية" ، على الرغم من أنها قد تتسم بتدخل عسكري، قد لا يقل خطورة عن "الانقلاب العسكري".[4]

---

[1] - بومدين عربي، العلاقات المدنية -العسكرية و تحديات السيطرة المدنية في مصر بعد 2011 : المؤسسة العسكرية في مواجهة قواعد الديمقراطية ، **(الحوار المتوسطي ، المجلد 10 ، العدد 2، جوان 2019)**، ص 26 .

[2] - نور الدين حفيظي ، المؤسسة العسكرية و العملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، **(مجلة البحوث السياسية و الإدارية**، العدد الثاني عشر)،ص5 .

[3] - **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، فرانك بيلي، (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع ،الطبعة الأولى، 2004) ،ص 108.

[4] -إسراء إحمد إسماعيل ، **العلاقات المدنية العسكرية و عملية التحول الديمقراطي -دراسة مقارنة بين مصر و الجزائر** ، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف ،الطبعة الأولى 2017)، ص8.

العلاقات المدنية -العسكرية في الديمقراطية هي: "نتيجة (محصلة) الصراع على السلطة بين **الحكومة المنتخبة** ، وهي أسمى تعبير عن الإرادة السياسية للشعب ، وبين **التنظيم العسكري**، الذي يشكل جزءًا قويًا للغاية من إدارة الدولة."[1]

كما وصفت العلاقات المدنية -العسكرية على أنها : **"لعبة تفاعل إستراتيجي** " ، يحاول من خلالها كل جانب تحقيق" النتائج التي تعزز مصالحه"، إلى أقصى حد ممكن.[2]

أكد أنتوني فورستر (Anthony Forster) ، على أن: "العلاقات المدنية العسكرية، لا يمكن أن تقتصر على العلاقات بين القادة العسكريين، و ممثلي السلطة التنفيذية ، و يشير إلى أنه يفترض إيلاء اهتمام إضافي للدور الذي تلعبه البرلمانات، و المجتمعات المدنية. "[3]

هناك ثلاثة مجالات رئيسية مهمة للغاية للتعامل معها من أجل المساعدة في توطيد الديمقراطيات الجديدة في ظل **العلاقات المدنية- العسكرية غير الديمقراطية** التي تسبق عملية الانتقال الديمقراطي:[4]

أولاً : يجب وضع الجيش بقوة تحت السيطرة المدنية ، وهي مهمة صعبة يتمتع فيها الجيش ، سواء النخبة أو الجندي ،بامتيازات خاصة.

ثانيًا :يجب ألا تحاول الحكومة الديمقراطية استخدام الجيش لأجندة سياسية خاصة بها.

وأخيرا :الفظائع التي ارتكبها الجيش في الماضي تدعو إلى العدالة نيابة عن الضحايا(العدالة الانتقالية) ، وتعتمد قدرة واستعداد الحكومة الديمقراطية الجديدة ،على القيام بذلك على قوة وشرعية الحكومة وعملية الانتقال نفسها.

---

[1] -Heiberg Lene, **Civil-Miltary Relations in Uganda: A Cultural Approch**, (Oslo , Universities Oslo, 2010), p 04.

[2] - Ruth Eguono Olofin,**STRENGTHENING CIVIL MILITARY RELATIONS IN NIGERIA FOR IMPROVED NATIONAL SECURITY: LESSONS FROM THE FIELD**, p5

[3] - Jean Joana, Marc Smyrl, **CIVILS ET MILITAIRES EN DÉMOCRATIE**,p10

[4]- Lene,op.cit,p7

الشكل(2) : العلاقات المدنية-العسكرية

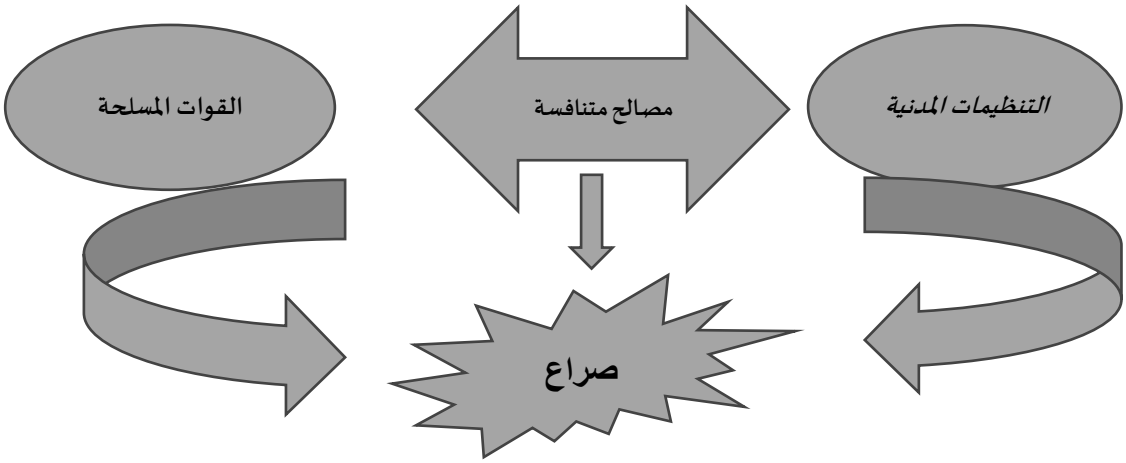

المصدر : من إعداد الطالبة

نخلص هنا إلى أن "العلاقات المدنية- العسكرية "تعني : **حدود التأثير و التأثر بين المؤسسة المدنية و المؤسسة العسكرية** ، و التي يمكن حصرها في ثلاث صور : [1]

- ✓ إما تدخل الجيش في الشأن السياسي بشكل مباشر ،أو غير مباشر.
- ✓ أو تسييس الجيش لصالح قوى سياسية ،على حساب أخرى .
- ✓ أو استقلالية السياسة عن الجيش الذي يعمل على تطوير نفسه بشكل مهني، و احترافي.

[1] - نور الدين فلاك ، العلاقات المدنية- العسكرية في مصر بين تحدي إنهاء الوصاية العسكرية و إعادة إنتاج الحكم العسكري ،(**مجلة العلوم القانونية و السياسية**، المجلد 11 ، العدد 02 ، سبتمبر 2020) ،ص 14.

العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية :

يمكن الحديث عن وجود "علاقات مدنية -عسكرية ديمقراطية"، وفق "المعايير الدولية"، في حال توافر العناصر الثلاثة التالية :

i. **السيطرة المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة :**

تنفرد المؤسسة العسكرية ، عن غيرها من مؤسسات الدولة المعاصرة ،بحيازتها الأسلحة ،و احتكارها أدوات العنف الشرعي، كونها المؤسسة المناط لها : مهمة الدفاع عن حدود الدولة ،و ضمان أمنها من الأخطار الخارجية ، لكن في النفس الوقت، قد تشكل تلك الأخيرة،" **مصدر خطر ،و تهديد للدولة**"، عبر **ألفريد ستيبان** (Alfred Stepan)، عن هذه المعضلة بوضوح في قوله :

"بينما يعد احتكار استخدام أدوات العنف أمرا ضروريا للدولة الديمقراطية الحديثة ، فإن الفشل في تطوير الأليات التي يمكن من خلالها السيطرة على الجيوش، يمثل تنازلا عن السلطة الديمقراطية " [1]

كما ورد في كتاب السيطرة المدنية على الجيش لمايكل ديش_: [2] ***« Michael Desch »***

"أفضل مؤشر لحالة السيطرة المدنية هو من يسود عندما تتباين التفضيلات المدنية والعسكرية"

لا يجب أن تفهم "السيطرة المدنية الديمقراطية "، على أنها : مرادفة لغياب الانقلابات العسكرية ، بل يقصد بها : انصياع المؤسسة العسكرية لسلطة الحكومة المدنية ، و هو الوضع الذي يتحقق عندما تكون القرارات المتعلقة بتنظيم القوات المسلحة ،و تحديد مهامها ،في يد السلطات المدنية ،و ليس القيادات العسكرية ، و يكمل السيطرة المدنية ،امتناع المؤسسة العسكرية عن التدخل بأي صورة من الصور في

---

[1] - عبد الفتاح ماضي، **الديمقراطية و البندقية -العلاقات المدنية العسكرية و سياسات تحديث القوات المسلحة-** ،(بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2021)، ص9.

[2]- Jeffrey W. Donnithorne, Theories of Civil-Military Relations,(**IR University Press**, 2013),p9.

عملية صنع السياسة العامة ، في هذه الحالة يمثل المدنيون "**اليد الطولى** "،التي ترسم تلك الأخيرة(**السياسة العامة**) ، بينما يمثل العسكريون **اليد التي تنفذ تعليمات اليد العليا** ،و تضع السياسة العسكرية التي يخططها المدنيون ،موضع التنفيذ.[1]

فعلى النقيض من **العسكرة** ،التي تعبر عن الحالة التي : تهيمن فيها **القيم العسكرية** على المجتمع و تستأثر، فيها الطبقة **بحصة غير متناسبة من موارد المجتمع** ، فإن "السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية "تمثل الطرف الأخر، الذي **يحضر لتأكيد، و تقوية السيطرة، و الإشراف، على المؤسسة العسكرية**، ويظهر ذلك حين يكون لمسؤولي الحكومة المدنية **سلطة البث النهائي** فيما يتعلق **بالأنشطة العسكرية** و، تزداد تلك السيطرة حينما يقتصر **عمل الجنود، و الضباط على المهام، و الاختصاصات المقننة، و المحددة دستوريا**، المتعلقة بالأساس **بوظيفتهم الرئيسية، و هي الإعداد للحرب** .

وفقا لهارولد ترينكوناس « harold trinkunas »[2] فإن : "***السيطرة المدنية ستنشأ فقط عندما يكون لدى القادة المدنيين من السلطة ما يكفي لإجبار القوات المسلحة على قبول فرض الرقابة عليهم و يؤكد أن الديمقراطية تسود فقط حين يتم مأسسة السيطرة المدنية في داخل هياكل الدولة.***"

ووفقا لترنكوناس « harold trinkunas » فإن "السيطرة المدنية الديمقراطية القوية" تتكون من شقين :[3]

أولهما : يتمثل في" **الرقابة المؤسسية على النشاطات العسكرية** "من قبل السلطات المدنية ، بمعنى :**وجود مؤسسات مدنية، معنية في المقام الأول ببسط رقابتها على الأوجه المختلفة ،لأنشطة المؤسسة العسكرية .**

و ثانيها : يتمثل في "**احترافية القوات المسلحة**"، و هو ما يقتضي ضمنا كما يؤكد" هنتنغتون" : "الإذعان للسلطات المدنية في الدولة "،و الحياد السياسي فيما يتعلق بسياسات ،و أنشطة الحكومة المدنية كأهم قيم تلك الاحترافية.

---

[1] - عبد الرحمن حمدي ، **الجيوش و التحول الديمقراطي في إفريقيا -معوقات بناء الدولة الوطنية-** ، (الدوحة : منتدى العلاقات العربية و الدولية ، الطبعة الأولى ، 2015)، ص 22.

[2] - حمدي ، **مرجع سابق** ، ص 23.

[3] - حمدي ، **مرجع سابق**، ص24.

إن "مبدأ السيطرة المدنية "،ينبع من جوهر النظرية الديمقراطية، تفرض الدول السيطرة /الرقابة المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة ،باتخاذها مجموعة من **الإجراءات القانونية و المؤسسية** : [1]

- وجود **قيادة مدنية على رأس وزارة الدفاع**، مزودة بكادر محترف من العسكريين و المستشارين المدنيين ذوي الخبرة في الشؤون الإستراتيجية و العسكرية .
- كذا **وجود رقابة مدنية على اللجان التي تشرف على صياغة سياسات الدفاع ، دراسة ميزانيات الدفاع وترشيد النفقات العسكرية** .
- بالإضافة إلى **الإشراف المدني على تحديد مهام و أدوار القوات المسلحة**، على المستوى الداخلي و الخارجي على حد سواء و **الإشراف على مسائل الموظفين في المنظمات العسكرية و الأمنية** مثل طرق و شروط التوظيف ، التعليم العسكري ، التدريب القتالي ، معايير الترقية و نظام التقاعد.

و كل ذلك يرتبط بصفة أساسية **بالإطار القانوني**، الذي يحدد سلطات ،و مسؤوليات كل من السلطات الرسمية الثلاث ،و القوات المسلحة ،في أوقات السلم ،و الحرب ،و توضيحه للعلاقات بينها . كما لابد أن ينص الدستور بدقة ،و بعبارات لا لبس فيها" **حتى لا تقبل تأويلات مختلفة** " ، **على أن : " القوات المسلحة خاضعة للقادة المدنيين المنتخبين ديمقراطيا ".**

كما أنه من الضروري أن لا يمنح" الدستور" القوات المسلحة أي حق في تفسير دستور الدولة، او قوانينها ،و لا السلطة في التعيينات السياسية . و في مقابل ذلك لابد أن تنص النصوص القانونية صراحة على أن يحترم ممثلو المجتمع المنتخبون "الاحترافية العسكرية" ،و لا يتدخلون في صناعة القرارات التكتيكية، و العملياتية.[2]

و من هنا يمكن التفريق بين "السياسة العسكرية" التي تتولى صنعها "السياسيين"، و الاستراتيجية العسكرية التي يحتكر صنعها "القادة العسكريين ".

ii. **فعالية القوات المسلحة في أداء أدوارها المحددة (الفعالية العسكرية)** : تعني الفعالية العسكرية : "قدرة قوات الدفاع و الأمن على تحمل الأدوار بنجاح، **وتنفيذ** المهام المحددة

---

[1] - محمد سخري ،" منظور العلاقات المدنية – العسكرية" ، في: **منظور العلاقات المدنية - العسكرية-(politics dz.com)**،تاريخ الاطلاع على الموقع(2023/02/16).

[2] -جمال محمود ، الرقابة المدنية على الأجهزة العسكرية -ضوابط و تجارب- ، (**المعهد المصري للدراسات** ، 4 أوت، 2021)، ص3.

لها من قبل القادة المدنيين المنتخبين ديمقراطيا ، **أي قدرتها في تنفيذ المهام و الأدوار بأقصى سرعة و بأقل التكاليف "، و بالتالي فالجيوش الفعالة هي : تلك الجيوش التي تنفذ المهام و تحقق الأهداف الموكلة لها .**

هناك حاجة إلى عدة اعتبارات لتحقيق الفعالية :[1]

أولا : تحديد المهام المختلفة لمختلف القوى و المؤسسات الأمنية و أدوارها المحتملة تشكل أساس الفعالية .

ثانيا : توفير الموارد ، و المتطلبات العسكرية (تطوير قدرات القوات المسلحة) ، بما في ذلك الموارد التدريبية(المعدات) و الأفراد ، ما يؤدي إلى تنفيذ القرارات بشكل فعال .

ثالثا : يربط بين ثروة المعلومات المقدمة من قبل مختلف الأجهزة و المنظمات المخابراتية .

رابعا : تحالف معقول بين المؤسسات ذات التفكير المماثل هو جوهر الفعالية.

iii. **الكفاية الدفاعية** : أما بالنسبة **لمتغير الكفاية الدفاعية** ، فإنه يعني بالنسبة لتوماس برونو « thomas bruneau » و هارولد تريكوناس « harold trinkunas »"البحث في تحديد ما إذا المؤسسات العسكرية و الأمنية يمكن أن تنجز أدوارها و مهامها المحددة لها بكلفة مقبولة للمجتمع .من أجل **تحديد الكفاية** ، يجب أن يتفق القادة المدنيون و العسكريون **إبتداءا على الأدوار و المهام"**[2]

و يعرفانها في مناسبة أخرى بأنها : "الفعالية في إستخدام الموارد لإنجاز الأدوار و المهام المحددة."[3]، أي أن يكون هناك **توازن، و توافق بين الموارد المتاحة ،و الحاجات الدفاعية المطلوبة، و الأهداف المحددة لإنجازها** من قبل القوات المسلحة، و هذا يرتبط بدرجة كبيرة بمدى قدرة الحكومات الديمقراطية على توفير الموارد اللازمة (تطوير قدرات القوات المسلحة)، و ذلك بتخصيص نسبة معينة من الدخل القومي لتحقيق الغايات الدفاعية ، و تشمل تغطية "نفقات عمليات التدريب/تحديث المعدات /التسليح

---

[1] -Bishnu Pathak, PhD and Surendra Uprety , Civil-Military Relations: Theories to Practices, (**TRANSCEND Media Service** ,7 November 2011), p 3 p 4.

[2]-مصباح عامر ، **نظرية العلاقات المدنية العسكرية "الحالات التطبيقية في التحليل الإستراتيجي**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث ، الطبعة1، 2018)، ص 14.

[3] - عامر ، **مرجع سابق** ، ص 15 .

/الرواتب ،الحوافز ،برامج التكوين العسكري سواء في المدارس الوطنية ،او بشراكة مع أطراف أجنبية"[1] ، **بحيث أنه من غير المعقول أن يتم وضع أهداف دفاعية تفوق الحاجات او الموارد المتاحة** هذا بالضرورة سينعكس سلبا على قدرة القوات المسلحة في القيام بالمهام العسكرية الموكلة لها .و هناك من يضيف شرط أخر و المتمثل في : ليبيرالية الاقتصاد الوطني .[2]

الشكل(3) :يوضح عناصر البنية النظرية للعلاقات المدنية -العسكرية

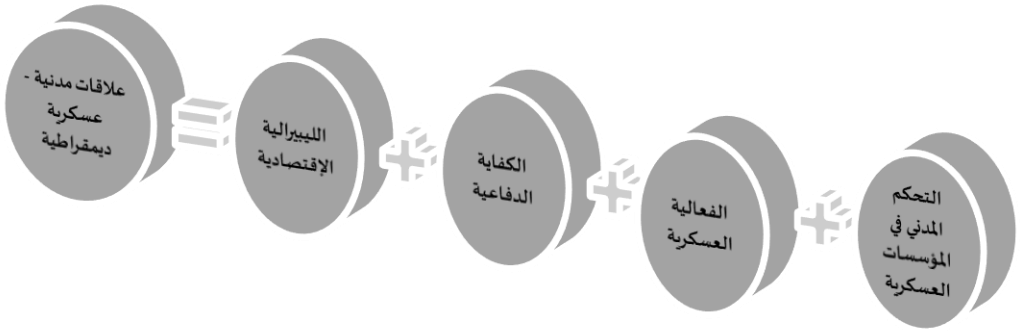

المصدر : من إعداد الطالب

لا يمكن الحكم على حالة معينة و إطلاق عليها **وصف العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية** في حال غياب أحد العناصر الثلاث : **civilian control/Deffence Effiency/military Effictiveness**

[1] - سخري ، "منظور العلاقات المدنية – العسكرية"، في : منظور العلاقات المدنية - العسكرية-politics) (dz.com، تاريخ الاطلاع على الموقع : 2023/02/16 .

[2] - سخري ، "منظور العلاقات المدنية – العسكرية"، في : منظور العلاقات المدنية - العسكرية-politics) (dz.com، تاريخ الاطلاع على الموقع : 2023/02/16 .

" إن العلاقة العسكرية -المدنية السليمة ضرورية لاستقرار الأنظمة الديمقراطية ، و العلاقة السامة بين المدنيين و الجنود ستنتج بشكل فعال إما جيشا ضعيفا، أو جيشا يصبح تهديدا للعامة(للجمهور) ، الذي من المفترض أن يقوموا بحمايته."[1]

من الناحية العملية ، لم تكن هناك "وصفة مثالية "،لتطبيق المضامين ،و المتغيرات الثلاثة للعلاقات المدنية -العسكرية، على كل حالات العالم ، و تعميمها ، بحيث اختلفت الدول في "الامتثال لمضامين كل عنصر "،كما هي موصوفة ،و مطروحة ، من قبل المنظرين.[2]

كما أن المعضلة التي تواجه أطروحة العلاقات المدنية -العسكرية، و المتمثلة في ظهور التناقض، في بعض الأحيان بين الأبعاد الثلاثة . إذ أنه يمكن أن تؤدي "السيطرة المدنية" إلى إضعاف "الفعالية العسكرية للقوات المسلحة "،بسبب الميول الكبيرة للقادة المدنيين، نحو القطاعات الاقتصادية ،و الاجتماعية أكثر من غيرها، أو بسبب الخوف من هيمنة النخب العسكرية على السياسة ، أو استمرار تأثير الماضي السياسي-الأمني (الخبرة السياسية الماضية) للمؤسسة العسكرية ،على طريقة تفكير القيادة /النخبة السياسية الديمقراطية الجديدة ، لذلك تميل إلى الحد من نفوذ الأولى ،و حتى إضعافها.[3]

المطلب الثاني : النقاشات النظرية المفسرة لطبيعة "العلاقات المدنية العسكرية "

تتعدد المقاربات التي حاولت فهم، و تفسير ،العلاقات المدنية-العسكرية ، فبينما ينظر الى "السيطرة المدنية "،و عدم تدخل الجيش في السياسة ،و خضوعه للمسائلة ،أمام السلطات المدنية المنتخبة ديمقراطيا، على أنهما حالة مرغوبة ، فقد كان هناك بعض الخلاف بين المحللين، حول أفضل طريقة لتحقيق ذلك. و في ذلك يمكن التمييز بين :

- **النظريات التقليدية :** و التي يمثلهما كل من "صامويل هنتنغتون "من جهة و ""موريس جانوويز" و "فينر" من جهة أخرى ،
- **والنظريات الحديثة :** التي برزت مع كل من "ريبيكا شيف"" و" دوجلاس بلاند "

---

[1] - Ruth Eguono Olofin, **STRENGTHENING CIVIL MILITARY RELATIONS IN NIGERIA FOR IMPROVED NATIONAL SECURITY: LESSONS FROM THE FIELD** , p5

[2] -عامر ،مرجع سابق ، ص20

[3] - المرجع نفسه، ص24

النظريات التقليدية في دراسة علاقات المدنية العسكرية :

i. صمويل هنتنغتون « Samuel p . Huntington» (نظرية الاحتراف/نظرية الانفصال) :

لاشك أن من أولى الأدبيات التي تناولت موضوع الجيش و السياسة هو العمل الكلاسيكي لعالم السياسة الأمريكي و" أب الأبحاث المدنية-العسكرية"[1]، صامويل هنتنغتون « Samuel p . Huntington» الصادر عام 1957 : الجندي و الدولة [2]

ترتكز نظرية صمويل هنتنغتون « Samuel p . Huntington» على :ضرورة الفصل بين المؤسسات المدنية و العسكرية ،و يفضل "الرقابة المدنية الموضوعية" ، انطلاقا من مبدأ "سمو المدني"، و الحفاظ على حياد الجيش من خلال" احترافيه ".

اعتبر هنتنغتون **"الاحتراف"**، هي حجر الأساس و الجوهر في فهم العلاقة بين المؤسسة العسكرية، و العملية السياسية ، إذ أنه ينطلق من خلال طرحه، من افتراض عام، مفاده أنه :

"كلما بلغت الاحترافية مدى أعلى ، كانت الرقابة المدنية على العسكر في مستوى أعلى"

و بالتالي فالعلاقات المدنية العسكرية وفقه :قائمة بالأساس على تحقيق "ا لسيطرة المدنية على الجيش "، و لن يتم ذلك ،إلا من خلال السعي إلى تكريس "مبدأ الاحترافية المهنية للجيش " professionalism ، و إن هذا الأخير **(مبدأ الاحتر افية)**، وفقه يرتبط بشكل أساسي **بضرورة التحديد الدستوري لوظائف ،و أدوار المؤسسة العسكرية** ،بشكل يؤدي إلى التقليل من النفوذ العسكري ،في الشأن السياسي ،و زيادة الاحترافية العملياتية للجيش ، **كما وضع هنتنغتون تقسيم وظيفي ثلاثي للمؤسسة العسكرية** :

- ✓ **الوظيفة التمثيلية :** و ذلك من خلال إضفاء صفة التمثيل الرسمي للضباط العسكريين أمام رئيس الدولة ، و يكون دورهم بذلك نقل التقارير، و المعلومات الأمنية، و الدفاعية إلى رئيس الدولة، و ذلك لتمكينه من وضع الإستراتيجية ،التي تعمل وفقها المؤسسة العسكرية ،بكل شفافية و مسؤولية .

---

[1] -ويليام سي تايلور، ، **الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية و مستقبل العلاقات المدنية -العسكرية في الشرق الأوسط -تحليل للأحداث في مصر، تونس ، وليبيا و سوريا**، ترجمة : أسامة عباس و عمرو بسيوني ،(بيروت : ابن النديم للنشر و التوزيع ، دار الروافد الثقافية-ناشرون ،الطبعة الأولى ، 2018)،ص94

[2] - حفيظي ،**مرجع سابق**، ص 172.

- ✓ **الوظيفة الاستشارية** : حيث يتم وضع القادة العسكريين بصفتهم استشاريين أمام رئيس الدولة ،و يساعدونه في تحديد إستراتيجية الأمن القومي ،بشرط أن لا تسمح هذه الصفة الاستشارية بأن يمارس العسكريون ضغوطات معينة ،لتوجيه، أو تحديد، و صياغة قرار رئيس الدولة.
- ✓ **الوظيفة التنفيذية :** حيث تعد هذه الوظيفة أساس عمل المؤسسة العسكرية ، و ذلك من خلال عمل النخب العسكرية على تنفيذ مخرجات الإستراتيجية الأمنية ،التي وضعها رئيس الدولة **"حتى و إن كانت لا تتو افق مع جزء من تصورات المؤسسة العسكرية ."**

يرى هنتنغتون بأن ذلك التقسيم الوظيفي، سيسمح للجيش بتحقيق ثلاث ركائز أساسية لدعم الاحترافية المهنية و هي :

- ➢ الخبرة الوظيفية في التعامل مع مختلف الأزمات ، المسؤولية الاجتماعية و التضامن الداخلي للمؤسسة العسكرية [1]

يجادل هنتنغتون ، بأن الدولة تتطلب وجود فريق ضباط مهنيين،(مهمتهم الأولى صيانة و ضمان أمن و سلامة حدود الدولة) ،ينظرون إلى أنفسهم على أنهم "ملتزمين أخلاقيا" بإخضاع أنفسهم للسيطرة المدنية [2].

من أجل إخضاع العسكر "للسلطة المدنية "اقترح هنتنغتون ما أسماه **بالسيطرة الموضوعية « objective control »، و السيطرة الذاتية « subjective control »**

تعني الأولى (objective control) : ترك الجيش دون تدخل من السلطة المدنية، لضمان احترافيته، و تنميتها ، و تتحقق هذه الأخيرة : عندما يسمح للجيش كونه أداة للدولة ،بأن يدير شؤونه وفق قدر معين من الحكم الذاتي، مقابل عدم تدخله في الحياة السياسية ، بحيث يركز العسكريون المهنيون المحترفون ،و القادة السياسيون ،جهودهم في **مجالات خبرة متمايزة** ،إذ يبقى الجيش منفصلا عن النظام السياسي، و يركز على "تطوير الخبرة في مهنة السلاح"، و هذا ما يعظم "الاحتراف العسكري"، حسب هنتنغتون .

---

[1] - إسماعيل قادير، فول مراد، دور المنظور البروسبوغرافي في دراسة العلاقات المدنية- العسكرية "محاولة لتأسيس مقاربة نظرية جديدة في الأكاديميا العربية " ،(**المجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية** ، المجلد 05 ، العدد03 ، ديسمبر 2021)، ص 583.

[2] -رابح زاوي و فارس لونيس ،فهم صيرورة العلاقات المدنية العسكرية من خلال مدخل نظرية التوافق ، (**مجلة الناقد للدراسات السياسية** ، المجلد 04، العدد 01 ، 2020)، ص 125

أما الثانية (subjective control) : تعني دمج الجيش في الحياة المدنية،(تمدين المؤسسة العسكرية) [1]،بغرض ردعه عن التدخل في الحياة السياسية، بحيث يتسم هذا النموذج بغياب الخطوط الواضحة بين القيم ،و الجماعات المدنية ،و العسكرية ، و تتحقق(السيطرة الذاتية) في هذه الحالة :

- عبر أدوات قانونية ،و مؤسساتية، إلى جانب :خفض ميزانية الجيش، و تحديد حجمها، و إسناد إليهم بعض المهام ،و العمليات التي هي عادة من مهام المدنيين إليهم ، يعتبر هنتنغتون بأن "الاحتراف العسكري"، سيكون ضئيل للغاية، في هذه الحالة [2]

[1] -بومدين عربي ، العلاقات المدنية -العسكرية و تحديات السيطرة المدنية في مصر بعد2011 : المؤسسة العسكرية في مواجهة قواعد الديمقراطية ،(**مجلة الحوار المتوسطي** ، مج10 ، العدد 2 ، جوان 2019)، ص27.

[2] - Dayne E. Nix , American Civil-Military Relations: Samuel P. Huntington and the Political Dimensions of Military Professionalism,**(U.S Naval war college Press ,**vol 65,number2, spring,2012 **),**p 90

الشكل (4) :السيطرة المدنية Civil Supermacy عند هنتنغتون . Samuel p» Huntington »

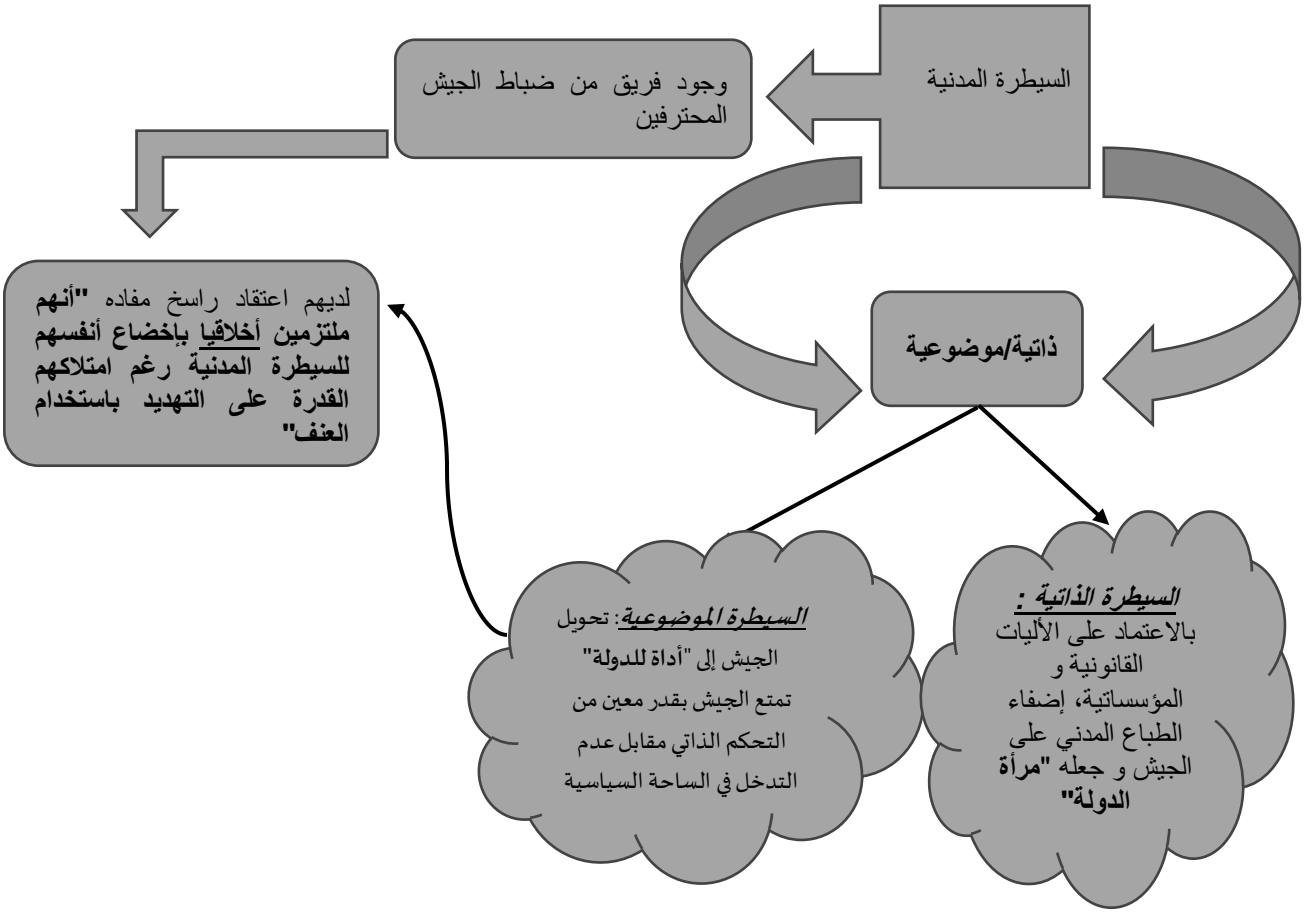

المصدر : من إعداد الطالبة

جعل هنتنغتون « Samuel p . Huntington» من خضوع قادة الجيش للسلطة السياسية ، عنصرًا مركزيًا في الكفاءة المهنية للجيش ، معتبراً أن إنشاء سيطرة "موضوعية" على القوات المسلحة ،تحترم مجال خبرتها الخاصة ، هو أفضل طريقة ، و الضامن الوحيد "وفقه "، للتوازن في علاقاتهم ،مع من هم في السلطة.

و بالتالي ف"**السيطرة المدنية**" وفق لهذا التصور، و أخرين من **رواد نظرية الانفصال** ، هي بمثابة" **الرادع** "،لتدخل الجيش في السياسة ، إذ أنه : كلما تمكن من يتولون السلطة، إحكام سيطرتهم على كل ما هو عسكري ، زاد بالمقابل اهتمام العسكر بمهامهم الرئيسية ،المرتبطة بالدفاع الخارجي ،و الإعداد للحرب.

تعرضت نظرية الفصل للعديد من الانتقادات، نضرا لعدم مرونتها، و لتوافقها و النموذج الغربي الديمقراطي لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية ، القائم على ضرورة تبعية العسكري للمدني، من خلال احترافية هيئة الضباط ، ما أدى بالضرورة إلى فشلها في تفسير تلك العلاقات ،في دول أخرى غير غربية و أقل ديمقراطية ،بسبب إهمالها "للجوانب و الخصوصية الاقتصادية ، الاجتماعية ، التاريخية و الثقافية لهذه الدول ".

ii. نظرية جانوفيتز janowitz

يعتبر جانوفيتز « Janowitz » **"الدعامة الثانية لنظرية العلاقات المدنية العسكرية"** بعد هنتنغتون على حد تعبير فيفر « Feaver » ،كما و يعتبر كتابه : "الجندي المحترف " the professional soldier 1960 " أهم دراسة ذات مقاربة سوسيولوجية حول المؤسسة العسكرية [1] .

أكد جانوينز « Janowitz » من خلال كتابه بأن خلق جيش محايد تماما عن السياسة "هو ضرب من الخيال ،و أمر غير واقعي "،لذا لا يمكن وفقه تجاوز حقيقة أن الجيش يشكل "جماعة سياسية ضاغطة" للتدخل في سياسات الأمن القومي ، إلا أن ذلك لا يشكل وفقه معضلة ،مادام يؤدي واجباته، و يخضع للسلطة المدنية. [2]

اقترح جانويتز « Janowitz » مسارا مختلفا إلى حد ما، و حتى إلى حد معاكس ،نحو ضمان السيطرة المدنية على الجيش ، بحيث سلط جانويتز « Janowitz » الضوء على الاختلاف بين المجالين : العسكري و المدني مثله مثل هنتنغتون ، يستند الأول وفقه إلى : التسلسل الهرمي، النظام و الانضباط الصارم ،

في حين أن الأخير "المجال المدني" : غير منظم و يعطي قيمة للحريات الفردية ، **و مع ذلك و على عكس هنتنغتون** لم يدافع جانويتز عن "الفصل بين المجال العسكري و المدني" لتحقيق السيطرة المدنية على الجيش، بل دع إلى **" التقارب بين الإثنين** ".

---

[1] - محمد نبيل بخدومة ، **العلاقات المدنية العسكرية و تأثيرها على النظام السياسي التركي 2002-2013** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولة تخصص : الدراسات السياسية المقارنة ، (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2013-2014)،ص33.

[2] -محمد نبيل بخدومة ، حل معضلة العلاقات المدنية العسكرية لتحقيق الاستقرار السياسي في مصر و تركيا ،(**مجلة العلوم القانونية و السياسية** ، الجلد 10 ، العدد 02 ، سبتمبر 2019)، ص3 .

بحيث انه انطلق من فرضية مفادها أن: " أفضل طريقة للتأكد من استمرار استجابة الجيش لمطالب السلطات المدنية: **هي تشجيع التفاعل المنتظم بين المجالين**، و هذا من **شأنه أن يضمن وفقه بقاء قيم** ،و **توقعات المجتمع حاضرة داخل المؤسسة العسكرية"**[1] . فتبعية الضباط في هذه الحالة للمدنيين لا ترتبط بمعيار" الاحترافية العسكرية "،بل تكون على أساس "اندماج حقيقي للقيم المدنية " [2].

و لهذا السبب كان جانوفيتز « Janowitz » من **مؤيدي التجنيد العام** ،**و الذي اعتبره أداة رئيسية في ضمان التقارب بين "المجالين العسكري و المدني"** [3]،و بالتالي منع "التدخل العسكري "غير المبرر.[4]

عدد جانويتز « Janowitz »**دواعي تدخل الجيش في العملية السياسية** فيما يلي:

- قد يكون إنقاذ الدولة، و تخليصها من أيدي" **المدنيين الفاشلين"** ، الدافع الرئيسي وراء تدخل العسكريين ، وهذا من "منطلق الوطنية" .
- أكد جانويتز « Janowitz » بأن تدخل العسكريون في العملية السياسية لا يرتبط فقط بقدرتهم على ذلك ، بل أن الأمر محكوم ب "البيئة السياسية و الاجتماعية" ، إذ قد تجتمع عوامل عديدة تساعد على الانقلاب: كتردي الأوضاع الاقتصادية ، الانقسامات الاجتماعية و الاثنية ،و كذا العوامل الخارجية الداعمة للوجود العسكري في الحياة السياسية .[5]

إن اختلاف و تنوع الأوضاع السياسية ،الاجتماعية و الاقتصادية في بيئات مختلفة تطرح تحديات متباينة لصياغة تعميمات ،و بناء" نظرية عالمية "،تقدم تفسيرات للعلاقات المدنية العسكرية. [6]

لعل ما يعاب على كل من جانويتز « Janowitz »و هنتنغتون « Samuel p. Huntington »:أنهم اتخذوا من السياق ،و المناخ الغربي (الديمقراطيات العريقة المستقرة سياسيا و أمنيا) ، كنقطة انطلاق

---

[1]-Derek Lutterbeck, CIVIL-MILITARY RELATIONS,**(Book Title: Arab Uprisings and Armed Forces, Ubiquity Press; Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces)** ,p09

[2] -أسماء بلخضر ، **تأثير العلاقات المدنية العسكرية على مسار التحول الديمقراطي في تركيا منذ 2002** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (جامعة محمد بوضياف : كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2016-2017)، ص 17

[3] -Lutterbeck **,op.cit**, p 09

[4]- **ibid**, p 10

[5] - رفيق غراب، **مرجع سابق**، ص 112 .

[6] - زولتان باراني ،ترجمة نبيل الخشن ، **الجندي و الدولة المتغيرة بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا و آسيا و أوروبا و الأميركتين** ،(قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،الطبعة الأولى، فبراير 2018)،ص 18.

،و كمرجعية معيارية أساسية "للتحكيم و القياس عليها "كل الديمقراطيات الأخرى الناشئة ،أو حتى الجديدة ،أو الفتية[1]ما يجعلها غير ملائمة ، و قاصرة على تحليل الأنظمة السياسية غير الغربيةles) systèmes politiques extra-occidentaux)[2]

iii. نظرية صامويل فينر

في حين أن نظريات هنتنغتون « Samuel p .Huntington » و جانوويتز « Janowitz »للعلاقات المدنية – العسكرية، متحيزة ثقافيا ،و مستمدة أساسًا من تجارب" الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى "، فقد ركز عدد من المحللين الآخرين ، على الطبيعة الخاصة للعلاقات المدنية - العسكرية في البلدان الأقل تقدمًا. سلطت هذه التحليلات الضوء بشكل عام على الدور السياسي الأكبر الذي يلعبه الجيش في العديد من الدول النامية ،وتدخله المتكرر في السياسة ،على سبيل المثال في شكل" انقلابات عسكرية". يمكن القول إن المساهمة الأولى في هذا السياق كانت صامويل فينر (Samuel F. Finer's Man).

اعتبر فينر،(Samuel F. Finer's Man)." **الثقافة السياسة** "وحدة التحليل الأساسية في تفسير ظاهرة التدخل العسكري(العسكرياتية) ،في الحياة السياسية سوآءا من خلال : الاستيلاء المباشر على السلطة ، عن طريق انقلاب العسكري، أو التأثير عليها بالضغوطات ،و التهديدات الممارسة على الحكومات المدنية . إذ يرى فينر(Samuel F. Finer's Man) : أن درجة تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، مرتبط بمستوى الثقافة السياسية السائدة فيه . إذ كلما انخفضت الثقافة السياسية في المجتمع، ارتفعت درجة التدخل العسكري في الشأن السياسي.

و بالتالي فوفقًا لفينر ، فإن : التدخل العسكري في السياسة يكون عمومًا أكثر احتمالية ،واتساعًا في البلدان التي أسماها ذات "الثقافة السياسية المنخفضة" ، على عكس البلدان ذات "الثقافة السياسية المتطورة".

و تشير الثقافة السياسية ، في تحليل فينر إلى : **" وجود مؤسسات وإجراءات حكومية فاعلة تنظم ممارسة السلطة السياسية"** . ففي البلدان ذات "الثقافة السياسية المتدنية" ، مثل تلك المؤسسات والإجراءات إما تكون غير موجودة ، أو تفتقر إلى المشروعية الشعبية. و بالتالي في ظل هذه الظروف يكون

---

[1] - عامر ، **مرجع سابق** ، ص 16 .

[2] -Jean Joana, Marc Smyrl, CIVILS ET MILITAIRES EN DÉMOCRATIE **, (Revue Internationale de Politique comparée,**Vol.15,N °1 ,2008),p7.

التدخل العسكري في السياسة مرجحًا. وفقًا لفينر (Samuel F. Finer's Man) : قد يحدث مثل هذا التدخل أيضًا في البلدان ذات "الثقافة السياسية العالية" ، لكنها تقتصر عادة على ممارسة الضغط من قبل الجيش على القيادة السياسية، أما في البلدان ذات الثقافة السياسية "المنخفضة" ، على النقيض من ذلك ، قد يشمل التدخل العسكري" إزالة الحكومة المدنية "، أو حتى" استبدالها بنظام عسكري ". و بالتالي وفقا لفينر(Samuel F. Finer's Man)، فإن : " ***التدخل العسكري في السياسة في البلدان ذات "الثقافة السياسية الناضجة "،هو خطر غير وارد ،أو يكون أقل حدة منه في الدول ذات" الثقافة السياسية المنخفضة"***.

النظريات الحديثة في دراسة العلاقات المدنية العسكرية :

بعد امتداد موجة الانتقال إلى الديمقراطية لتشمل :دول أوروبا الشرقية ،و العديد من دول العالم الثالث، تعرضت" النظريات التقليدية" للعديد من الانتقادات، و انطلاقا من تلك الأخيرة ،حاول بعض الباحثين "**التأسيس لنظريات بديلة للنظريات التقليدية** "، و في هذا الاطار سنعرض نظريتين رئيسيتين :

i. **نظرية التو افق لريبيكا شيف (Rebecca L.Schiff) :**

تبنت ريبيكا شيف(Rebecca L.Schiff) الطرح البنائي، من خلال مقالتها الموسومة ب "القوات المسلحة و المجتمع " ،الصادرة عام 1995، من خلال انتقادها ،و تجاوزها للافتراضات الذي جاء بها عمل كل من هنتنغتون « Samuel p. Huntington »و جانويتز « Janowitz » ،و دعمت طرحها هذا بمجموعة من المبررات :

1/أكدت بأن تلك النظريات ترتبط الى حد كبير ب "السياق و التجربة الأمريكية" ، ما يجعل تطبيقها في بيئة مغايرة مستعصيا [1]، على اعتبار أن السؤال الذي انطلق منه هنتنغتون« Samuel p. Huntington » في مقدمة كتابه "الجندي و الدولة" هو كالاتي : ما هو نمط العلاقات المدنية العسكرية الأكثر توافقا مع القيم الديمقراطية الليبيرالية الأمريكية، و الذي سيحافظ على أمنها القومي؟[2]

---

[1] - زينب شنوف ، جدلية تحليل العلاقات المدنية العسكرية، مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية ، (**المركز الديمقراطي العربي** ، المجلد الأول -العدد الثاني ، ديسمبر 2018)، ص19.

[2] - رابح زاوي ، فارس لونيس ، فهم صيرورة العلاقات المدنية العسكرية من خلال نظرية التوافق ، (**مجلة الناقد للدراسات السياسية** ، المجلد 04، العدد 01، 2020)، ص127.

2/كما تجادل بأنها "نظريات أهملت القضايا ،و الظروف الثقافية و التاريخية "، مقابل المبالغة في "الجوانب المؤسسة " التي تستوجب سيطرة المدنيين على العسكريين. [1]

يرى أنصار نظرية التوافق أن : "**الظروف التاريخية و الثقافية** "هي المؤثرة في طبيعة العلاقات المدنية- العسكرية ، و بما أن التجارب ،و الظروف تتباين من دولة إلى أخرى هذا الأمر الذي يجعلها علاقات متعددة ،لا علاقة نمطية واحدة، مرتكزة على "الفصل بين الطرفين". [2]

على العكس من" نظرية الانفصال "، جاءت نظرية التوافق للتأكيد على **الحوار ، المصالحة ، القيم و الأهداف المشتركة بين الشركاء الثلاث : العسكر ، النخب السياسية و المجتمع (المواطنون)**، و بالتالي فهذه النظرية، و على عكس سابقاتها، لا تفترض أن هناك حاجة إلى : مجالات مدنية و عسكرية منفصلة للتدخل العسكري المحلية بل تجنبها يكون" **بتعاون** "الجيش/النخب السياسية/المواطنين"[3]

الشكل (5) :السيطرة المدنية وفقا لنظرية التو افق لربيكا شيف (Rebecca L.Schiff)

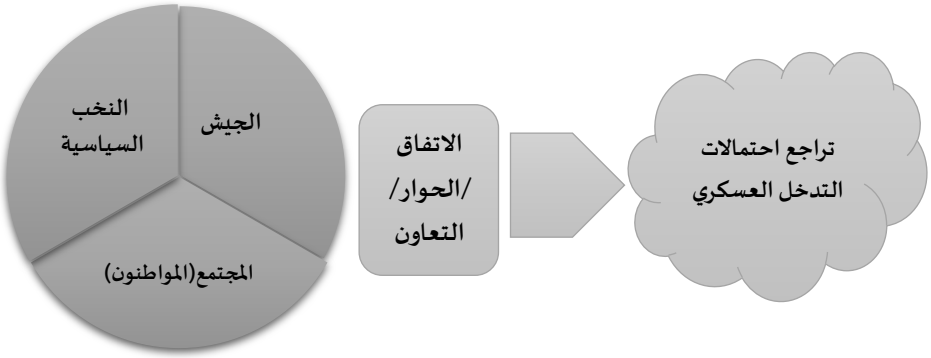

المصدر : من إعداد الطالبة

[1] - شنوف ، **مرجع سابق**، ص19.

[2] -الأمين كرواز ، نقاش العلاقات المدنية -العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي : حالتي تونس و مصر (2011-2014) ، (**المجلة الجزائرية للأمن و التنمية** ، المجلد 9، العدد 02، جويلية 2020)، ص 384 .

[3] - نيران عدنان كاظم و حسين علي مكطوف، جدلية العلاقات المدنية-العسكرية جنوب إفريقيا أنموذجا، (**المجلة السياسية و الدولية**، العدد الخمسون)،ص201.

انطلقت هذه النظرية من عدة افتراضات و هي كالتالي : [1]

-التأكيد على أهمية الحوار، و اقتسام القيم، و الأهداف بين "العسكريين و النخب السياسية ".

-التأكيد على أن "المؤسسات و المتغيرات الثقافية" هي التي تمنع، أو تعظم احتمالات" التدخل العسكري ".

-كلما زاد التوافق بين العسكريين ، النخب السياسية، و المجتمع" تراجعت احتمالات التدخل ".

حددت هذه النظرية أربعة مؤشرات تؤثر على الاتفاق من عدمه بين الشركاء الثلاثة، و هي التي تحدد طبيعة العلاقة بين العسكر/المجتمع/الحكومة ، بحيث يجب أن يتفق الشركاء الثلاث حول هذه المؤشرات الأربعة : [2]"***إذ كلما كان هناك قبول عام بين الشركاء فيما يتعلق بهذه المؤشرات ، فإن احتمالية التدخل العسكري تتضاءل*** "[3]

1/**<u>التركيبة الاجتماعية لهيئة الضباط (التكوين الاجتماعي لسلك الضباط) :</u>** الحرص على أن يمثل سلك الضباط الدوائر /الطبقات المختلفة للأمة (التمثيل الواسع).

2/ **<u>عملية صنع القرار السياسي</u>** : تشمل الأعضاء المؤسساتية للمجتمع، و التي تحدد عوامل هامة للعسكر(تلبية متطلبات القوات المسلحة على أفضل وجه) : الميزانية ، الوسائل ، الحجم و الهيكلة ، المواد و المعدات. [4]

3/**<u>طريقة التوظيف</u>** : يرتبط هذا المؤشر بطريقة التجنيد للقوات المسلحة ، التي يمكن أن تكون :

- <u>إجبارية/قسرية</u>(بالتجنيد الإجباري أو فرض الضرائب لسد احتياجات الجيش) ،و هذا الشكل لا يؤدي دائما الى المصالحة ،و التوافق بين العسكر و المواطنين.

---

[1] -رشاد عبد العال ، العلاقات المدنية العسكرية بين النظريات التقليدية و الحديثة ، في : **العلاقات المدنية العسكرية بين النظريات التقليدية والحديثة – بوابة الخبر الالكترونية(al-khabr.com)** ، تاريخ الاطلاع : 2023/03/8 .

[2] - رويبح حياة ، النموذج التركي للعلاقات المدنية العسكرية ، (**مجلة دراسات استراتيجية**، العدد20) ، ص57

[3] - زاوي ، لونيس ، **مرجع سابق** ، ص123.

[4] - **المرجع نفسه**، ص 130.

- أو إقناعية: يأخذ في هذه الحالة التوظيف شكلا طوعيا (لا تحتاج الحكومة إلى إكراه المواطنين على الخدمة العسكرية)، حيث يكون الشعب مقتنعا بوجوب التضحية في الخدمة العسكرية ،للحفاظ على الأمن، أو بدافع الوطنية ، و يتوقف التوظيف بالاقتناع بالدرجة الأولى على الاتفاق بين الزعامة السياسية، الجيش ،و المواطنين بشأن "متطلبات و تركيبة القوات المسلحة". [1]

4/**النمط العسكري** : ترتبط بالمظاهر الخارجية للعسكر، و التي تميز النخبة العسكرية عن غيرها. بحيث ،تشير إلى: البناء الذهني الداخلي المشترك للجيش، و إلى العناصر الإنسانية ،و الثقافية للقوات المسلحة .[2]

ii. **نظرية اقتسام المسؤولية** :

طرح دوجلاس بلاند « Douglas .Bland » هذه النظرية ، حيث تقوم على أساس ان: للعسكر دورهم في "مجالات الدفاع "بشكل أساسي، إلى جانب دورهم في "حفظ الامن الداخلي" وقت الضرورة، و تتم وفقه "السيطرة المدنية "على الجيش من خلال: تقسيم المهام ،و المسؤوليات بين الطرفيين (بين القادة السياسيين و الضباط العسكريين خاصة) ، بحيث يقتصر دور العسكريين على: المشاركة في صنع القرار في الشؤون الدفاعية ،و العسكرية، و حماية النظام السياسي من التهديدات الداخلية .مع احتفاظ المدنيين بسلطة اتخاذ القرار ،و الرقابة على العسكريين .[3]

تقوم هذه النظرية على افتراضين هما [4] :

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص 131.

[2] -رويبح ، **مرجع سابق** ، ص58.

[3] - عبد النور زيام ، **المؤسسة العسكرية و دورها في عملية التحول السياسي في مصر2011-2019** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2020-2021)،ص68.

[4]- رشاد عبد العال، العلاقات المدنية العسكرية بين النظريات التقليدية و الحديثة ، في: **العلاقات المدنية العسكرية بين النظريات التقليدية والحديثة – بو ابة الخبر الالكترونية(al-khabr.com)** ، تاريخ الاطلاع: 2023/03/9 .

- ✓ أن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت، و مستمرة من خلال "اقتسام السلطة"، فلكل من المدنيين، و العسكريين مسؤولياته اتجاه جوانب معينة يحاسب عليها ،و لا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات .
- ✓ هناك مصدر واحد لتوجيه" العسكريين"، نابع من" المدنيين المنتخبين" خارج المؤسسة العسكرية، و السيطرة المدنية هنا هي : عملية متغيرة ،و ديناميكية ،تتغير وفقا للأفكار ، القيم ،الظروف المحيطة ،القضايا ، المسؤوليات ،الضغوط المرتبطة بالأزمات، و الحروب .

يرى "دوجالاس بلاد" « Douglas .Bland »أنه" لا يوجد تعارض بين اقتسام المسؤولية ،والسيطرة المدنية"، حيث أن اقتسام السلطة بين" العسكريين والمدنيين "،يرجع إلى أنهما يتشاركان في اتخاذ القرارات في قضايا مثل : [1]

- **القضايا الإستراتيجية**: والتي تتضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بآليات الدفاع وقدراتها .
- **القضايا التنظيمية :** والتي تعلق بالقوات المسلحة والمجتمع .
- **القضايا العملية** : المتعلقة باستخدام القوات المسلحة .

ان الالية الرئيسية التي تمكن من السيطرة المدنية على الجيش ، هي "المساءلة الفعالة "التي تمكن السلطة المدنية من إخضاع ضباط الجيش للحساب. [2]

[1] - زيام ، **مرجع سابق** ، ص69.

[2] -حفيظي نور الدين ، **مرجع سابق** ، ص178 .

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على العلاقات المدنية العسكرية

إن الدور الطبيعي لأي مؤسسة عسكرية في" دولة المؤسسات" ينحصر في الاهتمام بمهامها العسكرية المنوطة بها، و المرتبطة بالأساس في ضمان أمن الدولة، و سيادتها الوطنية ،ضد إي اعتداء أو تهديد لاستقرارها مهما كان مصدره ،و أبرزت معظم التحليلات أن "الدور السياسي للجيوش "يكون ناجما عادة عن عاملين أساسيين : [1]

- عدم قدرة العسكر على تحقيق أهدافهم السياسية بوسائل الإقناع و الرغبة ، مما يدفعهم إلى القيام بانقلاب عسكري .
- طبيعة النظام السياسي ،و تحدياته ، و التي قد تدفع أحيانا بالعسكر للتدخل، "**بهدف التصويب**"، فتلعب المؤسسة العسكرية في هذه الحالة "**دور المنقذ** ".

و بالتالي يمكن إرجاع الأسباب التي جعلت من الجيش لاعبا أساسيا في العملية السياسية إلى عدة عوامل :

1/**العوامل الاجتماعية :**

- ✓ نظر محللون في الظروف الاجتماعية التي من شأنها أن توفر الأرضية الخصبة للتدخل العسكري في السياسية ، و أكد أموس بيرلماتر « Amos Perlmutter » ذلك ، إذ يرى الأخير أن الظروف الاجتماعية تساهم في تكريس ما أسماه " praetorianism" وتشمل هذه الظروف [2] :
  - ❖ الافتقار إلى التماسك الاجتماعي، و الوحدة الوطنية .
  - ❖ ضعف الطبقة الوسطى التي تعتبر تاريخيا الطبقة الثائرة ،و التي تقود النضال الديمقراطي ضد القهر ،و الاستبداد .
  - ❖ وجود مستوى منخفض بشكل عام من التعبئة السياسية.

---

[1] -مدوني علي، ظاهرة عسكرة السياسة و انعكاساتها على النظم السياسية العربية: حالة مصر ، (**مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية** ، المجلد3، العدد3، سبتمبر 2020)،ص57

[2] - Lutterbeck , **op.cit**,p 11.

2/العوامل السياسية :

- ✓ ضعف و هشاشة القوى المدنية السياسية [1]، و انقسامها ،و لجوؤهم للمؤسسة العسكرية لحسم خلافاتهم كونها الأكثر تنظيما ،و انضباطا ،و جاهزية لتولي، وتسيير شؤون الحكم .
- ✓ ضعف/غياب المشروعية السياسية للأنظمة السياسية، نتيجة عجزها عن مواجهة الأزمات التي تمر بها الدولة بفاعلية، و كفاءة .
- ✓ غياب الثقافة السياسية لدى الشعب و النخبة ، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى غياب التنشئة السياسية .
- ✓ عسر ميلاد الدولة الوطنية الحديثة (دولة القانون و المؤسسات).

و بالتالي :تخلق عوامل معينة كالضعف السياسي و الاقتصادي ، الفساد ،و عدم وجود هياكل ديمقراطية مؤسساتية،" فرصا للقوات المسلحة" للإطاحة بالقادة السياسيين.[2]

3/**عوامل ترتبط ببنية وتركيبة المؤسسة العسكرية :** حيث يمكن تفسير التدخل العسكري في السياسة ، عن طريق الرجوع إلى الهيكل الداخلي للمؤسسة العسكرية "**خصائصها الداخلية**" : [3]

- ✓ نمط التنشئة العسكرية للجيوش (نمط تدريبه).
- ✓ "تظل القوات المسلحة عاملاً رئيسياً في النظام السياسي ، ولا سيما في أوقات الأزمات ، أو عندما يرى الجيش أن مصالحه الأساسية مهددة ، فمن المرجح أن يمسك بزمام السلطة ، ويتولى السيطرة المباشرة على صنع القرار السياسي."[4]
- ✓ اكتساب نوعا من المشروعية غداة الاستقلال، حيث تعتبر المؤسسة العسكرية في هذه الحالة "ذات الدور "في تحرير البلاد من الاستعمار ،بحيث كانت في طليعة النضال ،من أجل الاستقلال ،و ما تلاه من بناء الدولة ، و بالتالي من أجل فهم موقع القوة العسكرية

---

[1] - حمدي عبد الرحمن حسن، **العسكريون و الحكم في افريقيا -دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية** -،(مركز دراسات المستقبل الافريقي : القاهرة، الطبعة الأولى ،1992)،ص ص 22،27

[2] - مبادئ الاحتراف العسكري – مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، في : **مبادئ الاحتراف العسكري – مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية (africacenter.org)** ، تاريخ الاطلاع : 21/02/2023 .

[3] - حمدي ، **مرجع سابق**،ص21

[4] - Derek Lutterbeck, **op.cit**,p30،

العربية على الخريطة السياسية لدولة معينة، لابد النظر إلى دورها التاريخي في تشكيل الدولة و رمزيتها.

- ✓ تعتمد قدرة القوة المسلحة في اضطلاعها بدور سياسي من عدمه ،على مساحة المناورة السياسية، و الاجتماعية، التي يمنحها المجتمع لها ،و لكن ما إذا كانت قادرة فعلا على القيام بذلك ،يعتمد كليا على "**بعدها التنظيمي الداخلي** " و بالتالي: يحدد بُعدها (الخارجي / المجتمعي)الغرض العسكري ، بينما يحدد بُعدها (الداخلي / المؤسسي) قدرتها على تحقيق هذا الغرض.[1]
- ✓ كما تحدد الطريقة التي ترتبط بها الدولة ، المجتمع ،و القوة السياسية ببعضها البعض عناصر أخرى أيضا كالتجنيد .[2] إذ يمكن لمعدلات التوظيف الأعلى ،او الأدنى لمجموعة عرقية، او طائفية ،مقارنة بالمجموعة الأخرى ،بالإضافة الى العوامل الاقتصادية، التعبير عن العلاقة بين الدولة ،و المجتمع. [3]
- ✓ كما أنه و من بين ما يساعد على نجاح تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ما يلي : [4]

❖ <u>اعتبارها المؤسسة الأكثر تنظيما</u> : **يقول شيلز، لوسيان باي في مقالته "الجيوش في عملية التحديث السياسي" : *(إن الجيش ، باعتباره المؤسسة المنظمة الوحيدة في المجتمع الانتقالي ، هوأحدث تنظيم عقلاني. وكتب باي ، يلعب التنظيم العسكري دورًا بارزًا في الدول الناشئة حديثًا لأنها عامل تحديث)*** [5] ، و هو ما أكده كذلك **ألفريد ستيبان** ، فيما أسماه ب"**المهنية الجديدة**" ، إذ رأى أن الجيوش أضحت "النخبة الاستراتيجية "، التي تستجيب للأزمات في ظل فشل السياسيين في إدارتها ، و ينظر اليها

---

[1] - Florence Gaub , Understanding Arab armies, **(European Union Institute for Security Studies (EUISS)** ,2014), p13.

* : أي حالة يتم فيها التحكم أو على الأقل التأثير في صنع القرار السياسي من قبل الجيش

[2]- Gaub ,**op.cit**,p15

[3]- **ibid**,p16

[4] - زيام ، **مرجع سابق**، ص35.

[5] - Amos Perlmutter,The Arab Military Elite,(**Cambridge University Press,World Politics**, Vol. 22, No. 2 ,Jan, 1970), p273.

على أنها القوة الدافعة للوحدة ،و التحديث، و المؤسسة التي في إمكانها القيام بمهمات أخرى غير العسكرية، كبناء الدولة الوطنية و تحقيق التنمية و التكامل الاجتماعي .

- ❖ احتكارها القوة المادية ووسائل استخداما في المجتمع.
- ❖ تمتعها بالنصيب الأكبر في الميزانية القومية .
- ❖ تصور الافراد العسكريين لدور القوات المسلحة باعتبارها "حارس الامة ".

4/ **العوامل الخارجية و التي تتمثل في :**

- ✓ بروز دور القوى الغربية في دعم الديكتاتوريات، و تدخل الجيش في الحياة السياسية لبعض الدول في المنطقة العربية "خدمة لأجندتهم المصلحية " ، إذ لا يمكن لأمريكا مثلا : ضمان أمن إسرائيل و أمن النفط و الطاقة المرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القومي للأمريكي بانتخابات عربية دورية كل أربع سنوات غير معروفة النتائج [1] هذا الطرح تؤكده **"نظرية التآمر" (*)** « conspiracy » ، القائمة على مقولة مفادها أن : "الدوافع الإمبريالية هي التي تقف وراء الإطاحة بالحكومات المدنية"[2]

ووفقا لعبد المعطى ذكى إبراهيم فإن :عدم قيام علاقة سوية بين« الجيش و السلطة »في الوطن العربي ،لا تعود لمجرد "غريزة شهوانية سلطوية" عند بعض القدة العسكريين فحسب، بل أن هناك أسباب موضوعية تكمن وراءها : [3]

الأول : عدم وجود دولة حديثة : الدول العربية لم تشهد قيام دولة وطنية حديثة بالمعنى القانوني المتعارف عليه في الفكر السياسي الحديث "دولة مؤسسات"، بل بقيت دولة هجينة /مركبة ، بجوهر داخلي سلطاني موروث ،و ذات قشور حداثية موروثة ،عن الإدارة الاستعمارية السابقة.

الثاني : ضعف الطبقة الوسطى : كونها حامل "**المشروع الوطني الديمقراطي**"،كما تبلور في الغرب تاريخيا ، بحيث كانت هي الطبقة التي تفكر ، تكتب ، تنتج و تتمرد على الأوضاع القائمة ،و تقود النضال الديمقراطي ضد القهر ،و الاستبداد، إلا أن الوضع مغاير في الدول العربية فالطبقة الوسطى العربية

---

[1] - بشارة ، **مرجع سابق**، ص6.

[2] -حمدي، **مرجع سابق**،ص37

(*) : من النظريات المبكرة التي طرحت لتفسير دوافع التدخل العسكري

[3] - ذكى إبراهيم، **مرجع سابق**، ص5.

بأحزابها، و قواتها السياسية ،و قاداتها الشعبوية ،تتسم ب "الهزل و الضعف "، و بالتالي بدت المؤسسة العسكرية هي **الأكثر تنظيما ،انضباطا و جاهزية** على تولي تسيير شؤون الحكم.

المطلب الرابع : أنماط العلاقات المدنية العسكرية

"تتخذ العلاقات المدنية العسكرية أشكالا مختلفة حسب وضع ودرجة نمو البلد وتقدمه و ثقافته السياسية وهياكله المؤسسية" [1]

نتج عن تعدد وجهات النظر المحدد للمدلول المفاهيمي للعلاقات المدنية العسكرية ،ما أسماه بيتر فيفر peter feaver **"المشكلة المدنية -العسكرية "** the civil -military problématique ، بحيث لا توجد نظرية "عامة " أو حقل موحد قادر على ان يشرح بنجاح الأنماط المختلفة لهذه العلاقات ، التي تقع في قلب نظريات سلوك الدول، والجماعات على المستويين" الدولي و المحلي". [2]

درس جون ماينو « jean maynaud » ،العلاقة بين" الجيش و السلطة المدنية "،و ميز في ذلك بين ثلاث أنماط من العلاقات : [3]

1/ النمط الذي يكون فيه الجيش أداة للسلطة السياسية un instrument du pouvoir ، بحيث تكون في هذه الحالة "السلطة العسكرية" تابعة بشكل تام للحكومة التشريعية، و يتحدد دور القوة العسكرية في : الحفاظ على الأمن العام، و الدفاع على الوطن ضد العدو الخارجي .

2/ النمط الثاني يكون فيه الجيش متغير هام في اتخاذ القرارات الحكومية، إذ يعمل في هذه الحالة على فرض وجهة نظره ،خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تمسه ،و هذا ما يؤدي بالضرورة إلى إفراغ السلطة المدنية من محتواها ،مقابل تعاظم الدور العسكري في صناعة القرارات الحكومية .

3/ أما النمط الثالث و هو "النمط البريتوري " الذي يكون فيه الجيش العنصر الوحيد، و الأوحد الموجه ،و المتحكم في العمليات السياسية برمتها، و المتخذ للقرارات الكبرى "حصريا و بصورة غالبة" ، و

---

[1] - بيلي ، **مرجع سابق**،ص108.

[2] - شنوف ، **مرجع سابق** ، ص13 .

[3] - عمر فرحاتي ، **أزمة القيادة في الوطن العربي و إشكالية الصراع السياسي و العسكري -دراسة حالة الجزائر-** ، رسالة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية : تخصص تنظيم سياسي و إداري ، (جامعة محمد خيضر :كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013-2014)، ص90 .

يشير هذا النمط عموما إلى حالة تتميز بضعف مشروعية القيادة السياسية ،أو النظام السياسي ككل، أو ضعف الهياكل و المؤسسات السياسية في الدولة.[1]

أما أموس برلموتر « Amos Perlmutter » الذي يعتبر من أبرز الباحثين في "الظاهرة العسكرية" ، ركز في تصنيفه للعلاقات المدنية -العسكرية على : درجة و مستوى "**بريتورية** "النظام السياسي ، و يقصد بالنظام البريتوري : النظام الذي تلعب فيه النخب العسكرية دور مركزي باعتبارها الجماعة المركزية ،و المصدر الرئيسي و الوحيد للمشروعية السياسية[2]، كما أن القيادة السياسية للدولة البريتورية تأتي بشكل أساسي من الجيش، أو مجموعة قريبة من الجيش. و ميز برلموتر « Perlmutter » بين نوعين من " الجيوش البريتورية" :

- ✓ **جيش المحكم "arbitrator army"** : الذي يحاول الحد من الحكم العسكري ،ويسعى للتأثير على السياسة بشكل رئيسي من" وراء الكواليس".
- ✓ **الجيش الحاكم "ruler army"**: الذي يمارس حكما عسكريا مباشرا، و لفترات طويلة.[3] تتحول قيادات الجيش في هذه الحالة إلى" نخب حاكمة بزي مدني" .

و اعتمد هذا الأخير في تصنيفه للأنظمة العسكرية على مجموعة من المعايير ،و ذلك بغية شرح الاختلافات بين الأنواع المختلفة للأنظمة العسكرية : [4]

- طبيعة العلاقات بين النخب و الهياكل العسكرية و المدنية .
- نطاق الحكم الذاتي العسكري و المدني التنظيمي و المؤسسي في النظام العسكري .
- طبيعة الأدوات السياسية و الإدارية التي يستخدمها النظام العسكري لتحقيق التحديث و الشرعية : الهياكل البيروقراطية/ الأحزاب السياسية ، جماعات المصالح و بالطبع الجيش نفسه .
- الطبقات أو الجماعات التي يخترقها النظام العسكري و الطبقة التي يسعى إلى استقطابها أو التعاون معها .

---

[1] - زيام عبد النور ،**مرجع سابق**، ص36.

[2] -Perlmutter,(The Comparative...), **op.cit**, p104.

[3] - Lutterbeck**, op.cit**,p30.

[4]-Perlmutter,(The Comparative..)**, op.cit** ,p104.

و في هذا الإطار ،و استنادا إلى هذه المعايير ، يميز أموس برلموتر« Amos Perlmutter »بين ثلاث أنواع من حكم الأقلية العسكرية :

1/ البريتورية السلطوية(الكوربوراتية) : تمثل حكم عسكري /مدني "نتيجة تحالف المكونين" ،فالسلطة التنفيذية تتشكل من ائتلاف عسكري/ مدني، يهيمن على النشاط السياسي، و يسعى هذا النوع من الحكم إلى اكتساب ، و جذب الدعم السياسي، و التأييد ، لعل أهم مصدر للدعم السياسي لهذا النوع من الأنظمة العسكرية هو" المؤسسة العسكرية" ، هذا بالإضافة إلى الدعم الإضافي من مجموعات كالكنيسة و النقابات العمالية ،و التكنوقراطية، إلا أنها تظل ثانوية بالمقارنة مع دعم" المؤسسة العسكرية"[1]

2/**الأقلية العسكرية-الاشتراكية و الأوليجاركية** : التي تشير إلى حكم عسكري بواسطة مجموعة قليلة العدد ، بحيث يتشكل الجهاز التنفيذي للسلطة(مجلس الوزراء) من عسكريين، أو رجال من أصل عسكري، و في هذا النوع من النظم العسكرية يتدخل العسكريون عند تصاعد "الصراع الاجتماعي"، الذي تتسبب فيه مختلف الأحزاب ،و الجماعات ، و إجراء انتخابات بشكل غير نظامي .

3/ **الأقلية العسكرية الأوتوقراطية/ الاستبدادية :** يمكن تعريف الاستبداد على أنه : حكم من قبل شخص واحد ،يمارس سلطة تنفيذية مطلقة.

"الاستبداد هو حكومة تعسفية يؤمن فيها الخوف ويحافظ على سلطتها" [2]

و بالتالي يشير هذا النمط إلى حكم عسكري ،يتم من خلاله تركيز السلطة السياسية في يد فرد واحد المتمثل في" الحاكم العسكري" .لا تحتوي "الحكومة الأوتوقراطية" على أحكام بشأن القيود القانونية على السلطة، أو المساءلة، أو الخلافة المنظمة. فالحكم تعسفي في هذه الحالة ، ويتم الحفاظ عليه بالقوة.

أشار الدكتور **"عبد العطى ذكى إبراهيم"** لوجود عدة نماذج تعبر عن العلاقة بين ثلاثية : الجيش /السياسة/و السلطة ، و ذكر أهمها :

I. **جيش السلطة الحاكمة** : يتم في هذه الحالة" تسييس الجيش و تحزبه" بسياسات الحزب الحاكم، أو إيديولوجيته الحاكمة ،و السيطرة عليه. و بالتالي يكون الجيش هنا "**أداة بيد السلطة المستبدة**"، تقوم هذه الأخيرة بإحكام سيطرتها على الجيش بواسطة ما يسمى ب : مكتب التنظيم العسكري للحزب و الذي يترأسه مدني ، و خلق ما يسمى ب"الجيش العقائدي المؤدلج" المعتمد على الولاء الحزبي للجندي، أكثر من اعتماده "الكفاءة

[1] - Perlmutter, (the comparative...)**,op.cit**,p105.
[2] -Perlmutter,(The Comparative..)**,op.cit**, p116.

العسكرية" ، ترتكز مهام الجيش بالدرجة الأولى في هذه الحالة على الحفاظ على السلطة، و قمع المعارضة.[1]

II. **سلطة الجيش الحاكم :** تغادر قيادة الجيش في هذه الحالة الثكنات، و تتحول إلى" نخب حاكمة "ترتدي الزي المدني ، و تلقي بالزي العسكري بعيدا ، يمكن أن تدار هذه السلطة بطريقتين :

- الممارسة المباشرة للسلطة من خلال حكم عسكري بالزي المدني أو العسكري .
- أو الممارسة غير المباشرة للسلطة "من وراء الستار" ، ووضع شخصيات مدنية صورية في الواجهة. [2]

III. **الجيش العصبوي**: وهي الحالة المنتشرة في الدول غير المندمجة ،و المتعددة الأعراق ،الأديان و الطوائف و القبائل و هو ما ينعكس سلبا على "مؤسسة الجيش" في ظل نظام سياسي شمولي مهيمن على السلطة ،و يفرض أراءه الأيديولوجية و السياسية الأحادية على الجميع، و يتبع سياسة "فرق تسد " بين المكونات المجتمعية، و القوى السياسية المتعددة رغبة في إعاقة تحقيق "الانصهار المجتمعي" .

ينعكس هذا السياق الذي يسمه طابع" الاقتتال الأهلي " ، على "تكوينة الجيش" بحيث يغدو هذا الأخير : **جيش عرقي/طائفي /مذهبي** ،و يتجه للتشظي "انعكاسا للمجتمع الأهلي" ، و يتحول بذلك إلى "ميليشيا بقوام عصبوي" ، **"وهنا يتم الانتقال من احتكار الدولة للعنف اتجاه الخارج ،إلى خصخصة العنف اتجاه الداخل"**، في هذا الوضع يكون الجيش منحازا و أداة بيد فريق سياسي أو عرقي أو مذهبي او طائفي ضد فريق أخر .[3]

---

[1] - عبد المعطى ذكى إبراهيم ،وضعية الجيش في النظم السياسية -رؤية تحليلية-، (**المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية**،31 مارس 2016) ،ص3.

[2] - **المرجع نفسه** ،ص4.

[3] - **المرجع نفسه** ، ص5.

المبحث الثالث : العلاقات المدنية -العسكرية وعلاقتها بالانتقال الديمقراطي

تطرح عمليات الانتقال الديمقراطي تطرح مجموعة من القضايا ذات الصلة **بالمؤسسة العسكرية** لعل أبرزها : [1]

- كيفية استعادة ،و تدعيم "السيطرة المدنية" على المؤسسة العسكرية **في اعقاب انهيار نظام الحكم التسلطي** ، تحديد الاطار المؤسسي الملائم لذلك، و يرتبط بذلك طبيعة الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسات السياسية المختلفة، و لاسيما التنفيذية، و التشريعية .
- قضية المزايا ،و الامتيازات الخاصة بالعسكريين، و يشمل ذلك مجالات متعددة، تتراوح بين الاستقلال المهني، و مسائل المرتبات، و المخصصات المالية ،و بين السلطات السياسية و الدستورية الممنوحة لهم.
- إعادة تحديد دور ورسالة العسكريين، بما في ذلك وظائفها، بالقياس الى مؤسسات الامن الداخلي ،و لاشك أن هذه العملية تشتمل على قضايا المبدأ العسكري ،و مستويات القوة و أنماط التسليح ،و الهياكل ،و العلاقات المؤسسية الملائمة.
- إثارة إشكالية الميزانية العسكرية ،و تلك مسألة بالغة الخطورة في عملية الانتقال نحو الديمقراطية في افريقيا ،حيث تقع موقع القلب في الإصلاح العسكري ،و تقرير مزايا المؤسسة العسكرية.

يرى "فيليبي أغوريرو "أنه يترتب على النخب السياسية معرفة سبل الانتقال من "**عملية التوطيد السلبي**" إلى "**عملية التوطيد الإيجابي**" . **فالتوطيد السلبي** يعني تحقيق مطمح ،و مسعى هذه النخب من خلال خلق الظروف ،التي تحول دون وقوع "التمرد العسكري "على مسيرة الدمقرطة ، في حين تتميز **عملية التوطيد الإيجابي** بالجهود الواعية، التي تبذلها النخب السياسية على المدى الطويل، بهدف تصميم "سياسات" و" إستراتيجيات " ترمي إلى إشراك ، و خرط العسكريين ،في أهداف النظام الديمقراطي الجديد و مؤسساته. [2]

---

[1] -نور الدين حفيظي ، **المؤسسة العسكرية و العملية السياسية -دراسة مقارنة بين مصر و تونس 2011-2018** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية ،(جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية،2019-2020)، ص ص71 ، 72

[2] - سيرا، ت. ر : مهدي ، **مرجع سابق**، ص 49.

حيث يرى "أغوريرو" أن **مسيرة الانتقال نحو الديمقراطية** تتضمن مهمتين مختلفتين : [1]

I. استبعاد العسكريين من الشؤون السياسية ،و إزالة الرد العسكري .

II. ترسيخ صلاحيات الحكام المدنيين في البث في القضايا العسكرية، و الدفاعية .

و بالتالي ، لا يمكن اعتبار الديمقراطية مترسخة على الأقل من منظور النظام الجزئي للعلاقات المدنية -العسكرية ، **ما لم تتوطد "فوقية" السلطات المدنية** (السيطرة المدنية) ، أي قدرة الحكومة المدنية المنتخبة ديمقراطيا على تنفيذ سياسة عامة ما "دون تدخل العسكريين"، و تحديد الأهداف، و التنظيم العام للدفاع الوطني ، و صياغة ،و تنفيذ سياسة الدفاع ،و مراقبة تطبيق السياسة العسكرية المعتمدة".[2]

فالمرحلة الانتقالية وفقا للمنظور الغربي : هي تلك المرحلة التي يتمكن من خلالها المدنيون المنتخبون ديمقراطيا، من إلغاء تدخل العسكريين في القرارات السياسية ،سواء لعدم مشاركة الأخيريين في مهمات الحكم ،أو لإلغاء قدرتهم على الاعتراض بقوة الفيتو . و بالتالي فمرحلة التوطيد هي المرحلة التي تكون فيها الحكومة المدنية المنتخبة قادرة على صياغة السياسة الدفاعية ،و العسكرية ،و ضمان وضعها قيد التطبيق العملي، و إدارة و توجيه عمل القوات المسلحة .[3]

و توصلت أغلب الدراسات إلى نتيجة مفادها أن : "إرساء الديمقراطية الوليدة، و ترسيخها في أي نظام سياسي يرتبط ،و بصفة حصرية بشرط تسليم الجيش السلطة للمدنيين **كقناعة** ، سيما و أن السلطة المنتخبة المستلمة تعبر عن إرادة الشعوب ، و يكون ذلك بتدعيم الثورات، و مطالبها إضافة الى شرط وجود "**قوى مدنية وطنية حقيقية** ".[4]

---

[1] - **المرجع نفسه** ،ص 50.

[2] -**المرجع نفسه** ص51.

[3] -**المرجع نفسه**، 52.

[4]- بن قدور ، ركاش ، **مرجع سابق** ، ص337.

المطلب الأول : جدلية العلاقة بين الجيش و السلطة في النظم السياسية المختلفة

تختلف دراسة العلاقات المدنية العسكرية في الدول النامية عامة ،و العربية خاصة عن مثيلتها في الدول الغربية -الديمقراطية، و يرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف طبيعة الدولة في كل منها هذا من جهة ،و الى الظروف التاريخية ،و الاجتماعية التي تختص بها جيوشها من جهة أخرى .

و بالتالي فإن لاختلاف السياقات بين الدول المتقدمة **ذات الديمقراطيات العريقة و الراسخة** و تلك التي لاتزال تحكمها **نظم ديكتاتورية و يغيب عنها تماما مفهوم السيطرة المدنية** دور في تحديد، و تكريس نمط العلاقات المدنية- العسكرية .

الفرع الأول : وضعية المؤسسة العسكرية في النظم الديمقراطية

المؤسسة العسكرية في الدول ذات الديمقراطيات الراسخة لا تعدو الا أن تكون مؤسسة من مؤسسات الدولة "غير السياسية "[1]،لا ترتبط لا بالحكومة ،و لا بالجماعة الحاكمة ،و لا تناصر حزبا سياسيا دون أخر خلال عملية "الانتقال السلمي" للسلطة ، أي أنها ليست" أداة "بيد من هم على سدة الحكم ،هذا ما يجعلها بعيدة كل البعد عن المشهد السياسي (**غير مسيسة**)،و بالتالي لا تضطلع إلا بالمهام المنوطة بها دستوريا (الأدوار الدفاعية)،و التي ترتكز أساسا على حفظ كيان الدولة و سيادتها ،و حمايتها من الأخطار الخارجية ،و تنفيذ" قرار الحرب"، الذي تتخذه مؤسسات الدولة" المخولة دستوريا بذلك". وهو ما يفسر انعدام ظاهرة" الانقلابات العسكرية" .

[1] - العربي العربي، المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية و الليبية،(**سياسات عربية**،العدد37،مارس2019)،ص29.

تقوم العلاقات المدنية العسكرية في الدول الديمقراطية الراسخة(في النظام الديمقراطي الراسخ) على ركيزتين أساسيتين : [1]

الاولى : الفصل بين المؤسسات العسكرية و السياسية .

الثانية : خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية ، و تتفرع من هاتين الركيزتين مبادئ و محددات من أهمها : [2]

-أن النخبة السياسية التي تحظى بمشروعية الانتخابات هي صاحبة القرار في شأن تخصيص الموارد الاجتماعية و الاقتصادية للدفاع و القوات المسلحة

-أن السلطات السياسية المدنية بمشروعية الانتخابات هي التي تنشئ الاطار القانوني الواضح للمؤسسة العسكرية.

-أن القوات المسلحة ليست فوق الدستور بل تخضع له .

-أن القوات المسلحة جهاز محايد، و غير منحاز سياسيا ، كما أن ولاءها يكون للدولة، لا لفرد أيا كان منصبة، و لا لمجموعة من الافراد (الأحزاب) .

-أن ميزانية المؤسسة العسكرية ،و أوجه صرف مواردها المالية في الدولة، مثل باقي مؤسسات الدولة.

-أن القواعد، و التنظيمات ،و القوانين الخاصة بالمؤسسة العسكرية ،تنطبق حصريا على أفرادها ،و لا يخضع المدنيون لها.

-أن منصبي القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزارة الدفاع يتولاهما "سياسي مدني"، و أن هذين السياسيين هما صاحبي القرار، في تعيين الافراد في المناصب العليا في القوات المسلحة ،و يتمتعان بإمكانية الوصول الكامل للمعلومات الخاصة بالمؤسسة العسكرية.

-أن ميزانية المؤسسة العسكرية تخضع لرقابة السلطة التشريعية، و تدقيق أجهزة المحاسبة المالية في الدولة ،مثل باقي مؤسسات الدولة.

-أن العسكريين يحظون بالاستقلالية ،و السلطة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون العسكرية .

---

[1] -بلخضر ، **مرجع سابق**،ص26.

[2] - **المكان نفسه.**

-أن هناك قنوات قانونية لمشاركة العسكريين كمواطنين في السياسة كالتصويت في الانتخابات ،او تسلم المناصب التنفيذية لكن بوصفهم" افرادا "لا" ممثلين للمؤسسة العسكرية "،او" مؤيدين لها".

و بالتالي فطبيعة العلاقة بين "المؤسسات السياسية المنتخبة ،و المؤسسات العسكرية" في تلك الدول قائمة أساس خضوع الثانية للأولى ، باعتبار أن الشعب صاحب السيادة ،و مصدر السلطة هو الذي ينتخب المؤسسات السياسية ،التي تقوم بدورها بخلق مؤسسات ،و هيئات الدولة غير السياسية، و مراقبتها ،و محاسبتها ، و من ابرز المؤسسات غير السياسية نجد : المؤسسة العسكرية .[1]

لعل من الطوباوية الحديث عن إلغاء "الدور السياسي للجيش "، و هو ما أكده دارس العلاقات الدولية هانس مورغانتو « H.Morgenthu » قائلا : إن الجيش المحايد كليا في داخل الدولة هو تناقض في الكلام " [2] ، و ما أكده كذلك أ. الدكتور **لقمان مغراوي « Loukemane Meghraoui »** في قوله :

not apolitical. It never has been, and it should not try to be. The "the military is military is an instrument of policy ,and there are always tensions between our security and our value"

فالجيوش في أصلها ليست مؤسسات محايدة بعيدة عن السياسة تماما ، و انما هي مؤسسات سياسية بامتياز، و ذلك نضرا لطبيعة النشاطات اليومية التي تقوم بها هذه الجيوش من : إخماد للتمرد ،و حفظ للسلام ،و إدارة الحروب، و ملفات الدفاع، إضافة لإدارة ملفات الامن القومي التي يدخل فيها كل ما تعلق بالاستقرار السياسي ،و الاقتصادي، و الاجتماعي ، و كل هذه الملفات و القضايا هي من صميم السياسة فكيف يصح لنا أن نصف من يقوم **بهذه المهمات بأنه بعيد عن السياسة** [3] . و بالتالي لابد التطلع الى جيش يكون ملتزما "بالحوكمة الديمقراطية" ،و ليس بعيدا عن السياسة.[4]

---

[1] - عبد الفتاح ماضي ، الجيوش و الانتقال الديمقراطي "كيف تخرج الجيوش من السلطة؟" ، (**سياسات عربية** ،العدد 24، يناير 2017)، ص11.

[2] -براني، **مرجع سابق**،ص60.

[3] -خالد عثمان الفيل، سياسات التحرير الاقتصادي و في العلاقات المدنية العسكرية : حالات عربية مختارة ،(**سياسات عربية** ، العدد 44،ماي 2020)،ص38.

[4] -زولتان باراني، القوات المسلحة و عمليات الانتقال السياسي،(**سياسات عربية**، العدد 24،يناير 2017)،ص85.

الفرع الثاني : موقع المؤسسة العسكرية في الأنظمة الغير ديمقراطية

إذ ما نظرنا إلى "**السيطرة المدنية الديمقراطية** "،باعتبارها الوجه المرغوب فيه "للعلاقات المدنية-العسكرية" داخل نظم الحكم الديمقراطية ،فإن "**التدخل العسكري** "يشكل الطرف الأخر للعلاقات المدنية -العسكرية[1]،داخل الأنظمة غير الديمقراطية . حيث باتت" الظاهرة الانقلابية "،و ما يتبعها من حكم النخب العسكرية ،و تجاوز الجيوش لوظيفتها العسكرية المخولة لها دستوريا إلى القيام بأدوار اقتصادية ، سياسية و أمنية أحد الملامح البارزة لتطور البلدان الإفريقية منذ بداية مرحلة ما بعد الاستقلال" أوائل ستينيات القرن الماضي "، إذ أصبح الضباط في كثير من البلدان أحد مكونات النخبة الحاكمة ، و هذا ما أسهم في تقويض أسس "الحكم الديمقراطي التعددي" لتحل محله نظم تسلطية ابوية .

أثارت" الموجات الانقلابية" في تلك الدول، العديد من التساؤلات حول طبيعة العوامل المفسرة لها ،و أجمع الكتاب و الدارسين على توليفة من "الحوافز و الدوافع "، التي تشجع الجيش على التدخل في الحياة السياسية في الأنظمة غير الديمقراطية على غرار الأنظمة السياسية العربية : [2]

1/ فشل النخبة المدنية في إضفاء الشرعية على نظام حكمها .

2/ضعف و هشاشة المؤسسات السياسية المدنية .

3/الأوضاع السياسية و الاقتصادية السائدة (تزايد الإفقار الاقتصادي).

4/بالإضافة إلى العوامل الخارجية خلال مراحل التحرر الوطني و الحرب الباردة و ما بعدها.

5/تكالب النخب السياسية الحاكمة على الثروة و استغلالهم لمواقعهم في السلطة بغية تحقيق غايات ثلاث : [3]

- **أولها** : التمتع بمستوى معيشي مرتفع يوازي المستويات الغربية
- **ثانيا** : تنفيذ المشروعات الصناعية الخاسرة التي لم تتوفر لها الأدوات الإدارية و التقنية اللازمة

---

[1] -عبد الله فيصل علام ، **العلاقات المدنية العسكرية و التحول الديمقراطي في مصر يوليو/تموز 1952-يوليو/تموز 2013**،(الدوحة قطر :مركز الجزيرة للدراسات ،الطبعة الأولى، فبراير 2018)،ص51.

[2] -مجموعة باحثين، **الجيوش و التحول الديمقراطي في إفريقيا -معوقات بناء الدولة الوطنية-** ، تحرير حمدي عبد الرحمن ،(الدوحة قطر : منتدى العلاقات العربية و الدولية ، الطبعة الأولى،2015)،ص 7.

[3] - **المرجع نفسه** ،ص 9.

❖ **ثالثا** : تحويل فائض الأموال الضخمة من الزراعة و التعدين إلى حسابات خاصة في البنوك الأجنبية في الوقت الذي تتم فيه الاستدانة من الدول المتقدمة

في ظل هذه الممارسات الفاسدة الناجمة عن« تسليع السياسة » من قبل النخب السياسية الإفريقية ، أصبح ينظر للنخب العسكرية باعتبارهم حماة الأمة و خلاصها ، حيث ***"عادة ما يطلق قادة الانقلابات وعودا بتنظيف البيت من الداخل(إشارة إلى فساد النظام السابق)"***[1].

6/ الرغبة في حماية المؤسسة العسكرية من التعدي ،والخوف من فقدان استقلالية الجيش وسلطته[2]

المطلب الثاني : المؤسسة العسكرية و عملية الانتقال الديمقراطي

هناك من الدول نجحت في تحقيق إنجازات كبيرة في مسار الانتقال الديمقراطي ،بينما تعسر هذا الانتقال في باقي الدول، و هو ما جعل من الضروري لكل المهتمين بإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي دراسة العوامل المؤثرة في هذه الفترة الحرجة .

"...يمكننا التشديد مع عديد من الباحثين على ارتباط دراسة العلاقات المدنية العسكرية ،بشكل وثيق بمسارات الانتقال من نظام حكم إلى آخر.....فالخاصية الأساسية للأنظمة الديمقراطية هي تحكم المدنيين في العسكريين ،في حين أن الخاصية الأساسية للأنظمة الشمولية و الدكتاتورية هي الحكم العسكري المباشر ،أو التأثير القوي للجيش على المؤسسات المدنية للحكومة"[3]

كشفت التجارب العربية و الافريقية بأن "**بنية المؤسسة العسكرية ،و طبيعة علاقتها بالسياسة ،والاقتصاد هي العامل الأكثر حسما في عملية الانتقال الديمقراطي برمتها ،سوآءا اكان ذلك في بدايات الانتقال ،او خلاله ،وصولا الى ترسيخ الديمقراطية في النظام الجديد**" . و هو ما يفسر اهتمام الادبيات النظرية المعاصرة بدور "المؤسسة العسكرية" في مسار تلك العملية. إذ بات التحدي المطروح متمثلا في

---

[1] -**المرجع نفسه**،ص.10

[2]- Amos Perlmutter, The Comparative Analysis of Military Regimes: Formations, Aspirations, and Achievements, **(Cambridge University Press,World Politics** , Vol. 33, No. 1 (Oct., 1980),p98

[3] -طيبي غماري، **الجندي و الدولة و الثورات العربية** ،(المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى ، 2019)،ص15

كيفية حماية أي ترتيبات ديمقراطية في المستقبل من أن تتعطل او أن يتم تقويضها من قبل" القوات المسلحة" .

الفرع الأول : موقف الجيوش من الثورات :

إن الجيش كمؤسسة « as an institution» يهتم في الظروف العادية بتحقيق هدفين رئيسيين [1]:

- **الاول :** الحفاظ على الامتيازات الاقتصادية و الاجتماعية التي تتمتع بها في المجتمع .
- **الثاني :** الحفاظ على الاستقرار الداخلي ، على اعتبار أن انعدام استقراراها داخليا، قد يمثل إلهاءا لها عن وظيفتها الرئيسية في الدفاع عن الدولة ،من التهديدات الخارجية .

الا أنه و في ظل الظروف الاستثنائية التي تفرضها عملية الانتقال الديمقراطي كالثورات و الاضطرابات، تجد المؤسسة العسكرية نفسها أمام **ثلاثة خيارات** : [2] فإما أن تنحاز للديمقراطية، و تدعم عملية الانتقال ، و تأخذ على عاتقها مهمة" اسقاط النظام السلطوي"، و إقامة بديل ديمقراطي ، و إما أن تقف ضدها و تفشلها .

1/**مساندة النظام وقمع الاحتجاجات مستخدما القوة المسلحة :** و تكمن الخطورة في هذه الحالة في حدوث تدخل خارجي لحماية المعارضين **كالحالة الليبية2011 ، كما يفقد الجيش سمعته، و مكانته في المجتمع، و يواجه مخاطر الانشقاقات الداخلية ،من قبل الر افضين لاستخدام القوة، و تتز ايد احتمالية حدوث انقلاب على النظام السياسي، و القيادة العسكرية نفسها .**

2/ **حياد المؤسسة العسكرية و السماح للثورة باستكمال مسارها** : **كالحالة التونسية 2010** ،أين لعب الجيش دورا مفصليا في إنجاح الثورة ، و ينطوي هذا الخيار(الحياد) على العديد من المخاطر بالنسبة لوضع المؤسسة العسكرية لاسيما إذا نجحت قوى الثورة في إسقاط النظام الاستبدادي ، **فيصبح الجيش و ليس الشعب مسؤولا عن عملية الانتقال الديمقراطي، و من ثم فقد يتم القضاء على أو تقويض وضع الجيش المتميز داخل المجتمع .**

3/ **انقلاب المؤسسة العسكرية على السلطة المدنية :** في هذه الحالة تنحاز المؤسسة العسكرية للديمقراطية ،و تأخذ زمام المبادرة في عملية الانتقال ،فتنهي النظام الاستبدادي و **تشرف على المرحلة**

---

[1] -مجموعة باحثين ، **مرجع سابق**، ص63.

[2] - **المرجع نفسه**،ص64.

الانتقالية، و تتحكم فيها. و تنتهي تلك المرحلة مع انشاء نظام اكثر استقرارا ،و نقل السلطة للشعب ،و **يسمح هذا الامر للمؤسسة العسكرية بالحفاظ على مصالحها الخاصة، ووضعها المتميز**، في هذه الحالة يكون التدخل العسكري من أجل" تحقيق أهداف ديمقراطية"، بعيدا عن الانقلاب العسكري ،بصورته التقليدية المعادية للديمقراطية .**لذا سمي بالانقلاب الديمقراطي** .

في هذا السياق يؤكد فارول على سبعة شروط وجب تو افرها في الانقلاب العسكري لوصفه "بالديمقراطي" و هي :[1]

1) أن يكون الانقلاب ضد نظام استبدادي او شمولي غير ديمقراطي .
2) وجود معارضة شعبية مستمرة ضد النظام الاستبدادي الحاكم، و تتألف المعارضة من جموع ضخمة من مختلف طبقات المجتمع ، يجمعها هدف واحد و هو : الإطاحة بالنظام .
3) رفض النظام الاستبدادي التنحي استجابة للانتفاضة الشعبية (لا تمتلك المعارضة على الرغم من اتساعها القوة الكافية للإطاحة به).
4) تمتع المؤسسة العسكرية باحترام كبير داخل المجتمع ،و عادة ما يتحقق ذلك في الجيوش التي تقوم على التجنيد الالزامي ، حيث يتألف الجيش من مختلف طبقات المجتمع، و اطيافه ، ما يجعل الجيش صورة مصغرة للمجتمع (انعكاس المؤسسة العسكرية للمكونات الاجتماعية و الاثنية و الجغرافية للمجتمع).
5) استجابة المؤسسة العسكرية لدعوة المعارضة له بالإطاحة بالنظام الاستبدادي .
6) قيام المؤسسة العسكرية بإجراء انتخابات حرة ،و نزيهة بعد الإطاحة بالنظام القديم، بفترة زمنية قصيرة ،عادة ما تكون سنة او سنتان .
7) انتهاء الانقلاب مع نقل السلطة الى" قيادة منتخبة ديمقراطيا "،عبر انتخابات حرة و نزيهة ، تحترم المؤسسة العسكرية نتائجها ،بصرف النظر عمن افرزنه الانتخابات ،و ما اذا كانت توجهاتهم متسقة، او مختلفة مع تلك الخاصة بالمؤسسة العسكرية.

---

[1]- Ozan O.Varol ,The Democratic Coup d'ETAT , (**Harvard International Law Journal**, vol.53, N.2, Summer 2012),p300

الشكل (6) : شروط الانقلاب الديمقراطي

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : Ozan, **op.cit** p300

لا تبني المؤسسة العسكرية موقفها من "عملية الانتقال الديمقراطي" بمراحله المختلفة، **بطريقة عشوائية** ،أو كرد فعل للصراع اللحظي بين السلطة، و الشعب ، بل هو نتاج مجموعة من العوامل التي تدفع بالجيش الى تبني خيار بعينه، و التي أطلق عليها فيليب أجوريو « Felipe Auguero » **" مصطلح "الظروف الأولية Initial Conditions"** : [1]

- طبيعة النظام السابق ، و كيفية استجابته للاضطرابات ،و عدم الاستقرار الداخلي.

[1] -**المرجع نفسه** ، ص65.

- وزن المؤسسة العسكرية في النظام السابق .
- كيفية انهيار النظام السلطوي، و رد فعل النخبة المدنية اتجاه ذلك . الامر الذي يؤثر بشكل كبير على مستقبل النظام الجديد ،و احتمالية وقوع تدخل عسكري يطيح به.
- تأثير الفاعلين الرئيسيين بعد انهيار النظام السلطوي ،و كيفية توزيع السلطة بينهم، و مدى قدرة كل طرف على تعبئة الجماهير ،و تشكيل التحالفات، عبر دمج الأفكار، و المبادرات و،الموارد.

الفرع الثاني : وضعية الجيوش في مرحلة ما بعد سقوط النظام الغير ديمقراطي :

يلي سقوط و انهيار النظم التسلطية "مرحلة بالغة الأهمية" ، ألا و هي مرحلة التأسيس(*) ، التي يتم من خلالها إجراء مجموعة من التعديلات، تشمل : المؤسسات السياسية ،و اتجاهاتها، من خلال عمليات ،و إجراءات عدة ،ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية ، بنية السلطة التشريعية ، نمط الثقافة السياسية و شرعية السلطة .كما تطال تلك التعديلات "مؤسسة الجيش"، كونها أحد أهم مؤسسات الدولة الحديثة ،و لعل من أهم تلك الإجراءات خاصة منها التي ترتبط بالمؤسسة العسكرية ما يلي : [1]

- ✓ تحديد طبيعة الأدوار المنوطة بمؤسسة الجيش ضمن النظام الديمقراطي ،و الاتفاق حولها : حيث تعتبر عملية معالجة موقع المؤسسة العسكرية في النظام الديمقراطي الوليد " دمقرطة الجيوش" بطريقة تجعلها خادمة للحكم الديمقراطي ، مرحلة هامة من مراحل بناء الديمقراطية ، بحيث أن إرساء أركان هذه الأخيرة ، مرتبط بالقدرة على تحديد دور الجيش باعتباره مؤسسة تابعة للدولة مهمتها الدفاع عن الوطن ، رد العدوان الخارجي و ضمان سلامة المواطنين من أي تهديد .

هناك عدد من الأولويات التي تطبق في مرحلة الانتقال الديمقراطي لفرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية [2]:

1. **الإصلاح الدستوري:** يؤدي هذا الإصلاح دورا مهما في إرساء" السيطرة المدنية" على المؤسسة العسكرية من خلال تقييد الجيش ،و مهمته دستوريا ،و التأكد من أنه مسؤول

---

[1] -(*)المرحلة التي يتم من خلالها صياغة و فرض قواعد و إجراءات سياسية جديدة تحكم النظام السياسي الجديد

[1] - كرواز ، مرجع سابق، ص 381 .

[2] - حفيظي ، مرجع سابق ، ص73

في ظل حكم ديمقراطي أمام الشعب ، و ممثليه . و لكن ما يعيب على هذه الأولوية أن النصوص الدستورية لا تتحول بالضرورة الى واقع على الأرض، ففي بعض الأحيان يجرى تجاهلها ،أو أنها لا تطبق على نحو كامل ،و بناء عليه يحتاج الإصلاح الدستوري الى أن يتبع بسياسات و إجراءات أخرى .

2. **ثقافة الاحتر افية**: تقيد "الاحترافية العسكرية"، الجنود من انتهاك المبادئ، و المعايير الديمقراطية ،و بالتالي فكلما كان لدى القوات المسلحة إحساس قوي بمهمتها الأساسية، و أخلاقيات مهنتها، فإنها تطور "ثقافة مؤسسية "تستند الى قيود ذاتية، تحترم القانون ،و السلطة المدنية ،و في هذه الأولوية تتجه النخبة العسكرية طوعا الى التزام "ثقافة الاحترافية". **و يؤدي "التعليم "وظيفة مركزية في تكريس ثقافة الاحتر افية في المؤسسة العسكرية** ،و يقصد به المعرفة/ المهارات ،و الاتجاهات التي تمكن المؤسسة ،و الفرد من القيام بالوظائف، و المهمات المنوطة به بفعالية، و كفاءة ،و التي تشكل القيم ،و السلوك الضروري للحفاظ على تناغم المؤسسة، و اخلاقيتها ،و امتثالها للسلطة السياسية أيضا. **فالتعليم العسكري الاحترافي** يعزز لدى المؤسسة العسكرية تطبيق السياسة، و في نفس الوقت يشجع القادة العسكريين على : النأي بأنفسهم عن السعي لصنع السياسة.
3. **المعايير الاجتماعية و التجنيد**: بينما تحظى المؤسسة العسكرية بالشرعية ،بوصفها "أداة ضرورية من أدوات الدولة" ، الا أن مكانتها تركز على القبول الاجتماعي العام لها ،و هذا القبول يتحقق بانعكاس المؤسسة العسكرية للمكونات الاجتماعية / الاثنية ،و الجغرافية للمجتمع ، لذا يجري في مرحلة الانتقال الديمقراطي تبني سياسات تشجع المواطنين من الخلفيات المختلفة على الانضمام الى الخدمة العسكرية، و في الوقت نفسه تسعى المؤسسة العسكرية الى : غرس قيم المجتمع الاوسع في أفرادها .
4. **المجتمع المدني :** قيام منظمات المجتمع المدني بالنضال من أجل مدنية الدولة، و الحياة السياسية ،و مناهضة الحكم العسكري، و تعبئة المجتمع ضده ،يساهم في تقويض نفوذ العسكر، و يعزز "الرقابة الشعبية" على سلوكه .
5. **الصحافة الحرة :** فبإمكانية وصول الصحافيين الى معلومات عن المؤسسة العسكرية ،و نشاطها مع مراعاة "المتطلبات المشروعة للأمن العملياتي"، تمكن الجمهور من فرض

الرقابة ،و تشجيعه على المساهمة في الجدل في شأن الإصلاح، و يضمن مساءلة المؤسسة العسكرية من المجتمع الاوسع.[1]

- ✓ تحديد طبيعة العلاقة بين المدنيين المنتخبين ،و العسكريين في هذه المرحلة الجديدة(إحداث تغيير حقيقي في شكل العلاقات المدنية-العسكرية)[2] : و يكون ذلك بإبرام **"المواثيق التوافقية "** بين كلا من: المؤسسة العسكرية و القوى السياسية لضبط العلاقة بينها، و تحديد دور كل منهما في المرحلة الجديدة ، و إن لم يتم ضبط هذه العلاقات فحتما سيتم انتاج نظام تسلطي جديد.[3]

يؤكد أجوريو « Felipe Auguero »على أنه بعد سقوط النظام السلطوي، تبدأ مرحلة أخرى انتقالية، تتسم **"بالصراع الشديد"** بين مختلف الأطراف الرئيسية سواء **"المدنية او العسكرية"** ،حيث يحاول كل طرف تعظيم قوته ،و حماية مصالحه في مواجهة الاخر، و يمكن حصر المتغيرات التي ترسم مستقبل الانتقال الديمقراطي ،و تتحدد نتائجه النهائية فيما يلي : [4]

- **المسؤول عن إدارة المرحلة الانتقالية** :إذا كانت النخبة المدنية هي المسيطرة فإن دور المؤسسة العسكرية سيكون ثانويا ، ما يعطيها القدرة على تغيير الأوضاع في اتجاه تحقيق مصالحها و اكتساب وضعا متميزا و العكس صحيح
- **طبيعة النخبة التي تسيطر على المرحلة الانتقالية و حدود تلك السيطرة**
- **طبيعة النظام السابق و أسباب انهياره :** إذ أن الإطاحة بالأنظمة السلطوية قد يكون : بفعل ثورة شعبية، انقلاب عسكري ،او هزيمة عسكرية (سقوط النظام السلطوي نتيجة لانقلاب عسكري بنزعة ديمقراطية، أو هزيمة عسكرية، يعطي للجيش احقية التحكم في المرحلة الانتقالية، و تسييرها أما إذا كانت النخبة العسكرية الحاكمة عسكرية و حل محلها نخبة مدنية فإن تلك الأخيرة من تسيطر على المرحلة الانتقالية).
- **تماسك المؤسسة العسكرية و حفاظها على الانضباط الداخلي**

---

[1] - حفيظي ، **مرجع سابق** ، ص74.

[2]- أحمد محسن ،العلاقات المدنية-العسكرية في الديمقراطيات الناشئة،(**مجلة المعهد المصري** ، المجلد الرابع ، العدد الثالث عشر، يناير 2019)،ص330.

[3] - جبابلية عبد الحفيظ ، سيناريوهات الانتقال الديمقراطي المصري في ظل الحكم العسكري ،(**المجلة الجزائرية** للأمن و التنمية ، العدد العاشر ، جانفي 2017)، ص406.

[4] - مجموعة باحثين، **مرجع سابق**، ص65.

- **قدرة القوى المدنية على تحقيق الوحدة فيما بينها و التو افق حول القواعد الأساسية للحكم :** / و **على الرغم من الاستقطاب المجتمعي والأيديولوجي** يهدد تلك الوحدة الا أنه لا يحول دون قيام تحالفات بين القوى المدنية و بعضها (توحد القوى المدنية يساعد على مواجهة أي نفوذ محتمل للمؤسسة العسكرية).
- **الدعم الشعبي للمؤسسات المدنية الناشئة** بما يقلل من احتمالية التدخل العسكري، و يحدث ذلك حينما تتعارض الرؤى العسكرية مع المدنية، فتلجأ الأخيرة القادرة على الفوز في الانتخابات الى الشعب، لكسب دعمه عبر تدابير من قبيل الدعوة لإجراء انتخابات، او استفتاءات .
- **قدرة القيادة المدنية على فهم المشاكل الأمنية و التهديدات التي تواجه البلاد** من خلال خبراء سياسيين في الشؤون العسكرية، و يساعد ذلك القيادة المدنية في تحديد الرؤى بشأن المؤسسة العسكرية، و الموارد المخصصة لها ،قيمها ،و علاقتها بباقي قوى المجتمع.[1]

[1] - المكان نفسه

الفصل الثاني : طبيعة الحكومات المتعاقبة على السودان منذ الاستقلال (جدلية الجيش و السياسة)

تمهيد الفصل :

"كل الوقائع والاحداث الكبرى في مجرى التاريخ السوداني، تشير إلى أن السياسة في السودان لم تسر يوما على قدميين مدنيين خالصين .السياسة في السودان منذ أن كانت سارت على قدمين (مدنية وعسكرية)"[1]

عاش السودان منذ الاستقلال تجارب انتقال ديمقراطي لم تكتمل ، حيث لم يستطع أن يرسي قواعد ثابتة لنظام الحكم ،و ضلت بذلك البلاد حبيسة ما يعرف ب"الدائرة الخبيثة "، بتعاقب نظم الحكم بين الديمقراطية ،و العسكرية (نظام ديمقراطي يعقبه انقلاب عسكري فتطيحه انتفاضة شعبية تؤسس لنظام ديمقراطي جديد) ،ليجد هذا الأخير ذات المصير [2]، و توالت الدورات ،حتى استلم الجيش السلطة في 1989 بقيادة البشير ،الذي اقتلعت الثورة نظامه في ديسمبر2018.

يتطلب فهم الاستعصاء الديمقراطي في السودان ،التعمق في فهم خصوصية الدولة السودانية، بالعودة الى التصورات ،التراكمات و الترسبات التاريخية ، الفكرية و الثقافية، و المسار التاريخي الذي أدى في المحصلة إلى تعاظم دور النخب العسكرية . و منه ،ارتأينا ضرورة تسليط الضوء من خلال هذا الفصل على طبيعة الحكومات المتعاقبة في السودان ،و تتبع تاريخية العلاقة الثنائية الجدلية بين (العسكري والمدني) ، ذلك بغية فهم ،و تفسير واقع ،و حاضر العلاقات المدنية -العسكرية في السودان ،فالأمر هنا لا يتعلق بسرد وقائع تاريخية ، لكنه تفكيك لابد منه ،لفهم ديناميات ،و محددات الصراع على السلطة في السودان . كما لا يركز هذا الفصل على أداء الأنظمة المعاقبة، بقدر تركيزه على العلاقة بين المدنيين و العسكريين، و تحليل البيئة التي مكنت "الأنظمة العسكرية الثلاثة" ،من الوصول الى السلطة .

---

[1] - محمود قلندر ، **السودان و نظام الفريق عبود (17 نوفمبر 1958 -21 أكتوبر 1964)** ، (الخرطوم ،السودان : دار عزة للنشر و التوزيع ، 2012)، ص11.

[2] -حسن حامد مشيكة، التحول الديمقراطي و البحث عن الدستور في ظل الحكم الفدرالي في السودان،(**المستقبل العربي**، المجلد 36، 2013)، ص32.

المبحث الأول : المرحلة الاولى : 1956-1964

بعد توقيع الاتفاقية الانجلو-مصرية(*)، حول مستقبل السودان (اتفاقية الحكم الذاتي) في فيفري 1953[1]، أجريت الانتخابات الأولى، و كان عدد الأحزاب التي خاضتها قليل نسبيا، بحيث شاركت ثلاثة أحزاب من الشمال وهي : الحزب الوطني الاتحادي الذي تأسس عام 1952 بعد اندماج "الأحزاب الاتحادية فيه" ، و حزب الامة ،و الحزب الجمهوري الاشتراكي [2]،بالإضافة الى حزب واحد من الجنوب، و هو حزب الأحرار الجنوبي .فاز الحزب الوطني الاتحادي بالأغلبية ،و انتخب البرلمان في أول اجتماع له "السيد إسماعيل الأزهري رئيسا للوزراء ، و "محمد أحمد محجوب " في المعارضة .[3] و كان ذلك بمثابة الصاعقة للإدارة البريطانية.[4]

ان الأغلبية الساحقة التي صوتت لصالح الاتحاديين كانت ترمي لتحقيق هدفين :

- ✓ إنهاء السلطة الإنجليزية في السودان .
- ✓ و القضاء على أي حليف محلي محتمل لها أي "السيد عبد الرحمن"، و المهدية .

شهدت فترة الحكم الذاتي حكم حزب واحد (الحزب الوطني الاتحادي) ،مما وفر قسطا من "الاستقرار" ، مكنه من : "سودنة" الوظائف الحكومية (*)، جلاء القوات الأجنبية ، تقرير المصير ،و إعلان الاستقلال من داخل البرلمان، [5]لينتهي بذلك" الحكم الثنائي" .

(*) : اعترفت هذه الاتفاقية بحق السودان في تقرير مصيره ،و نصت أيضا على أن يتسلم برلمان مؤقت ،و حكومة وطنية الحكم لفترة انتقالية من ثلاث سنوات ، شرط أن تبقى مهام الحاكم العام على حالها .

[1] - فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد ، تطور التجربة الديمقراطية في السودان (قراءة تحليلية) ،(**مجلة العلوم الإنسانية** ، المجلد 22،العدد3 ، سبتمبر 2021) ،ص59 .

[2] -ليلى سيد مصطفى أرباب ، أزمة الأحزاب السياسية السودانية ، (**مجلة الاقتصاد و العلوم السياسية** ، العدد10، 2012)، ص 104

[3] -عبد الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد ، التطور التاريخي و السياسي للسودان في الفترة من 1953 م -1989 م ،(**الساورة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية** ، العدد الأول ، ديسمبر، 2015)، ص69 .

[4] -روبرت أو.كولينز ، **تاريخ السودان الحديث** ، ترجمة : مصطفى مجدى الجمال ،(القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 2015)، ص82.

(*) : نقل الوظائف من البريطانيين و المصريين المغادرين ، إلى السودانيين تمهيدا لاستقلال البلاد .و التي انعدمت فيها حظوظ الجنوبيين في عملية السودنة في ملئ الوظائف القيادية حتى في إقليم الجنوب نفسه ، ما مهد إحساسهم ، بالغبن و الاستبعاد .

[5]- الطاهر عبد الرحمن حمد ،(التطور التاريخي ..)،**مرجع سابق**، ص 70.

المطلب الأول : الديمقراطية الأولى(الحكومة المدنية الأولى) 1956-1958

الفرع الأول : الحكومة الائتلافية الأولى

بعد إعلان استقلال السودان سنة1956 ، شكل إسماعيل الأزهري "**حكومة ائتلافية** "بعد وزارته الأولى، والتي لم تستمر لأكثر من "خمسة أشهر" من تكوينها ، نتيجة ظهور بوادر الخلاف، و الصراع الحزبي (داخل الحزب الحاكم و مع أحزاب المعارضة) ،ما أجبر رئيس الحكومة أن يعدل تكوينها مرتين، قبل أن يطاح به في منتصف فترته في جوان 1956 ، حين قام 21 عضو في حكومة الائتلاف من "طائفة الختمية" بالانشقاق و تكوين "حزب الشعب الديمقراطي" برئاسة "علي عبد الرحمان" .

الفرع الثاني : الحكومة الائتلافية الثانية

تحالفت طائفتا الختمية(الشعب الديمقراطي) و الأنصار (حزب الامة) ،لإسقاط الحكومة على الرغم من الخصومة التاريخية بين الطائفتين ، و تكونت بذلك "**حكومة ائتلافية ثانية** "برئاسة "عبد الله خليل" ، تضم "حزب الامة و حزب الشعب الديمقراطي " ، و التي بدأت تنهز تحت المعارضة النشطة" للحزب الوطني الاتحادي بقيادة إسماعيل الازهري "، الذي تحالف ضد الحكومة مع "اتحادات العمال و المزارعين و الطلاب ،بالإضافة الى : الجبهة المعادية للاستعمار و الحزب الفيديرالي الجنوبي ،كما ظهر الشقاق واضحا داخل الحكومة، بسبب العداء الطائفي بين "الختمية و الأنصار "،حيث أثارت بعض القضايا الهامة" الصراع و الخلاف" بين الحزبين الحاكمين :

- كصياغة الدستور الدائم" الذي تعثر الاتفاق عليه .
- و قضية المعونة الامريكية (اتفاقية التعاون الاقتصادي للإنشاء و التعمير).

إلى جانب هذه الازمة السياسية ، تضعضع موقف الحكومة الاقتصادي، بسبب تدهور سعر القطن (المصدر الأساسي للنقد الأجنبي و عدم تمكنها من بيعه لسنتين متتاليتين) ،وهو ما شكل سببا مباشرا في ركود الاقتصاد السوداني، و دل على فشل "حكومة السيدين " في إدارة شؤون السودان [1]. ما دعا "حزب الشعب الديمقراطي" إلى أن يفكر جديا في التحالف مرة أخرى مع "الحزب الوطني الاتحادي"، وإسقاط الحكومة الائتلافية مع "حزب الامة ".

---

[1] - الطيب زين العابدين ، التجربة الديمقراطية في السودان: النجاحات و الإخفاقات ،(**دراسات افريقية**، المجلد 20،العدد31 ،2004) ، ص13.

"في مثل هذه المواقف يتجلى الخلاف و الاختلاف و البعد عن مصالح البلاد لتعلو مصالح الساسة والزعماء وتهتز بذلك كراسي الحكم ليتسلمها العسكر في طبق من ذهب" [1]

وأد السيد "عبد الله خليل" (رئيس الحكومة الائتلافية الثانية) الديمقراطية في مهدها ،و فتح الباب لتدخل النخب العسكرية في شؤون الحكم في السودان [2] ، بتسليمه السلطة لقيادة الجيش في نوفمبر 1958 ، ليحول دون تشكيل حكومة ائتلافية جديدة ،تقضي بعزل و إقصاء "حزب الامة "،و تؤدي إلى تسلم "أعدائه التقليديين" (الحزب الوطني الاتحادي و حزب الشعب الديمقراطي)، زمام الحكم [3] .و بالتالي فخطوة "عبد الله خليل"، كانت تحركها عوامل ذاتية بالدرجة الأولى ،ممثلة في رفض استبعاده من "رئاسة الوزراء".

المطلب الثاني : الحكومة العسكرية الأولى (إبراهيم عبود) 1958 - 1964

الفرع الأول : خلفيات الانقلاب

بعد عامين من الاستقلال ، انتهى عمر "الحكومة الديمقراطية الأولى" . حيث أدى علو مصالح الساسة ،و الزعماء على حساب مصلحة الوطن، في ظل التجاذبات والصراعات الحزبية ،التي تغذيها الطائفية ، إلى هشاشة الوضع السياسي ،نتيجة فشل القوى الحزبية في الاتفاق على اية صيغة توفيقية بينها حول : "نظام الحكم و الدستور" ، و كذا اخفاقها في تقديم حلول لحالة الركود التي شهدها "الاقتصاد السوداني"، و لمشكلة جنوب السودان . ما مهد لتدخل الجيش بإيعاز من القوى الحاكمة ، و الانتقال بالبلاد الى نظام حكم عسكري[4] . ليشكل الانقلاب ، الحلقة الأولى في ظاهرة " الباب الدّوار" ،أو تعاقب المدني و العسكري في السلطة بالسودان .

---

[1] -نجاة أبو القاسم محمدأبو القاسم ، أسباب و عوامل تسليم السلطة للجيش في السودان 17نوفمبر 1958 ، (**مجلة القلزم العلمية للدراسات التاريخية و الحضارية علمية دولية محكمة**، العدد الخامس ، مارس 2021) ،ص12.

[2] - زين العابدين ،**مرجع سابق**، ص14.

[3] - نجاة أبو القاسم محمد أبو القاسم ،الحكومة العسكرية الاولى في السودان 1958-1964 م ، (**مجلة علمية محكمة ربع سنوية** ، العدد التاسع ، صفر 1443 هـ- سبتمبر 2021 م)، ص10.

[4] -أبكر أحمد سليمان ، التحول الديمقراطي في السودان في ظل دولة هشة ،(**المستقبل العربي**، المجلد 44،العدد518، 2022)،ص51 .

الفرع الثاني : مسار الانقلاب

مثل تسلم "إبراهيم عبود " السلطة من" عبد الله خليل" في17 نوفمبر من عام 1957 ، أول ضربة للتجربة الديمقراطية في السودان ، قاد البلاد الى "حكم عسكري دكتاتوري" ، حيث احكم الجيش قبضته و انفرد بالسلطة ،بإصداره مجموعة الأوامر، تقضي بتخويل المجلس الأعلى للقوات المسلحة جميع السلطات "التشريعية ، القضائية و التنفيذية" [1] ، تعليق الدستور الانتقالي، حل البرلمان [2] ، كما قضى على الحريات ،بإصداره لجملة من القرارات و المراسيم، التي تم بموجبها حل الأحزاب السياسية كلها، منع نشاطها ،و فرض الرقابة على وسائل الاعلام ، إلى جانب منع التجمعات، و التضييق على نشاط الجمعيات.

وجد هذا الانقلاب، مباركة" القوى و التيارات السياسية "في بداية عهده ، حيث صدرت عدة بيانات ،من قيادات سياسية وطنية سودانية تؤيد الانقلاب ،لعل أبرزها :

زعيم كيان الأنصار (المهدي) ، زعيم طائفة الختمية (الميرغني) ،و كذا الاخوان المسلمون .**فريق واحد فقط عارض** انقلاب عبود" علنا" و هو الحزب الشيوعي، [3]الذي اعتبر الانقلاب ،***"تسليما سلميا للسلطة ،من يد رئيس الوزراء (عبد الله خليل) ،لقيادة الجيش"*** [4].

واجه "إبراهيم عبود" ،منذ تسلمه الحكم ،مجموعة من التحديات [5]:

1/ الازمة الدستورية: حيث لم تفلح الحكومات بعد الاستقلال في صياغة دستور جديد(عجز النخب السودانية عن إنجاز البناء الدستوري لدولة ما بعد الاستقلال)، ما أدى الى استمرار حكم البلاد بدستور مؤقت(صورة معدلة لقانون الحكم الذاتي الذي وضعته الإدارة الاستعمارية).

2/ مشكلة الجنوب: التي فشلت الأحزاب السياسية في تقديم حل لها، لانشغالها خلال تلك الفترة في التنافس على المقاعد في الجمعية التأسيسية(البرلمان) .

3/تردي الأحوال الاقتصادية و مشكلة التنمية في كافة مناطق السودان

---

[1] - الأمر الدستوري الأول لسنة 1958 ، الأوامر الدستورية خلال فترة الحكم العسكري(1964–1958) ،في : **الأمر الدستوري الأول لسنة 1958 - ويكي مصدر(wikisource.org)** ،تاريخ الاطلاع : 2023/03/26.

[2] - محمد القاسم بابكر عبد الرزاق و أخرون ،**الاثار الاجتماعية و الاقتصادية للانقلابات العسكرية (دراسة مقارنة)** ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، (جامعة أمدرمان الإسلامية ، معهد بحوث و دراسات العالم الإسلامي ، قسم الدراسات النظرية ،2009)، ص183.

[3] - أو.كولينز ، **مرجع سابق** ،ص94.

[4] - أحمد سليمان ،**مرجع سابق**، ص 51.

[5] -السودان: الديمقراطية والانقلاب العسكري(1983 – 1958) ،في : **السودان: الديمقراطية والانقلاب العسكرى 1958 (1983 -) (fanack.com)** ، تاريخ الاطلاع : 2023/03/28.

4/المعارضة السياسية لحكم عبود [1] ،التي استطاعت ،الإطاحة به في نهاية المطاف.

في ظل هذه التحديات ،ركزت الحكومة العسكرية ،كخطوة أولى" لصياغة نظام دستوري "،مناسب للسودان ،على سن القوانين" للحكومة المحلية" ، أي البدء بإرساء قواعد الديمقراطية "على المستوى المحلي" ،حيث أصدرت "ثلاثة قوانين للحكم المحلي". "أما فكرة "صياغة دستور نهائي" للبلاد ،فقد تم تأجيلها ،كونها تحتم نقل السلطة ،من "المجلس الأعلى للقوات المسلحة "الذي يترأسه الفريق عبود ،إلى برلمان منتخب [2].

أما فيما يتعلق بمشكلة الجنوب: لم يكن لإبراهيم عبود "رؤية لحل مشكلة الجنوب" [3] ، حيث اعتمدت الحكومة "الحل العسكري" :أي التصدي للتمرد في الجنوب بالقوة ، و هو النهج نفسه، الذي اتبعته الحكومة التي سبقتها ، مما أدى لاستفحال المشكلة ، و هجرة أعداد كبيرة من الجنوبيين الى الدول المجاورة ،و تكوين التنظيمات و الأحزاب السياسية ،خاصة الانفصالية منها [4] .كما تبنى "إبراهيم عبود" سياسة تهدف الى: قطع الدعم الأجنبي عن المتمردين ،و ذلك من خلال شن حملة منظمة، لوقف الارساليات التبشيرية ،و التنصيرية المتهمة بتأجيج النزاع ،و توسيع هوة الخلاف ،و تغذية الاختلافات.[5]

أما فيما يخص التنمية الاقتصادية : فقد حاولت الحكومة العسكرية ،" احتواء الازمة الاقتصادية "،إذ شهدت فترة الحكم العسكري الأول ،و التي دامت ستة أعوام "انتعاشا اقتصاديا و ماليا "، ذلك لتبني الحكومة ،العديد من المشروعات الخدمية و الإنتاجية ، التي من بينها :

تشييد الطرق و الجسور و إقامة المصانع، تمديد خطوط السكك الحديدية ، إنشاء شركة الخطوط البحرية السودانية ، شق واحدة من أوسع و أطول قنوات الري المائية [6]

كما تم ابرام اتفاقية جديدة مع مصر ،"لتقاسم مياه النيل"، أدت الى ر فع حصة السودان الى11 مليار متر مكعب من المياه ،و التي وافقت مقابلها "حكومة عبود " على صفقة بناء السد العالي ،و السماح

---

[1] -ليلى سيد مصطفى أرباب ، الجيش و الاستقرار السياسي في السودان ،(**المجلة العربية للعلوم السياسية**،العدد36، 2012)، ص 15.

[2] -عمر جبريل رحومه، **الثورات السودانية ما بعد استقلال 1955م (تحديات السلطة و التغيير)** ،(ألفا للوثائق للنشر و التوزيع : عمان ،الأردن ، الطبعة الأولى ، 2021)، ص46.

[3] -قاسم الظافر، محاضرة بعنوان : **دورة الثورة و الإصلاح السياسي للسودان الحديث "3"** ، في : دورة الثورة والاصلاح السياسي- التاريخ السياسي للسودان الحديث - "3"أ. قاسم الظافرYouTube - ، تاريخ المشاهدة : 2023/03/28 ، الساعة44 : 23.

[4]-الأفندي عبد الوهاب أحمد ، السلام الصعب في السودان، (**المستقبل العربي**،المجلد25،العدد286، 31 ديسمبر 2002)، ص28.

[5] - الطاهر عبد الرحمن حمد ،(التطور التاريخي ....)،**مرجع سابق**،ص72.

[6] -عمر عمرو، **السودان تاريخ مضطرب و مستقبل غامض** ، ص ص48،47

بتدفق مياه بحيرة السد ،الى داخل حدود السودان [1] . لاقت هذه الاتفاقية معارضة ،بحسبانها مجحفة بحق السودان في حصته المستحقة من المياه ،مقارنة بمصر ،التي كانت حصتها "ثلاثة أضعاف" ،حصة السودان .

كما واجهت "حكومة عبود" أزمة سياسية عميقة، أدت الى تدهور أمني في الجنوب ،فسارعت الأحزاب السياسية لاستغلال ذلك الوضع، و أعلنت معارضتها لسياسات "حكومة عبود".

انطلق الحراك ،الذي اجبر "الفريق عبود" على التنازل عن الحكم، من "جامعة الخرطوم "،على إثر اقتحام الشرطة لندوة جامعية و اطلاقها الرصاص ،ما أدى لمقتل الطالب "أحمد القرشي طه" ،ليتحول موكب تشييع جثمانه، الى مظاهرة حاشدة، تبعتها مظاهرات مماثلة، فوضى و انفلات أمني ، عم أرجاء البلاد . تحت هذه الضغوط ،أعلن "الفريق عبود"، عن انسحابه من الحكم، و حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة. [2]

رغم ما حققته القوات المسلحة السودانية في ذلك العهد، في مجال التنمية الاقتصادية، بتنفيذهم لمشاريع تنموية عملاقة ، الا أن إصرار النظام على : حظر الأحزاب السياسية ، ووضع قيود على حرية التعبير، إضافة الى تصعيد المواجهة العسكرية في الجنوب، جعل النظام يواجه معارضة متصاعدة، أدت إلى إسقاطه في أكتوبر عام 1964 [3].

المطلب الثالث : ثورة أكتوبر 1964

في أكتوبر1964 ،انفجرت المظاهرات المعادية "للحكم العسكري الأول"، لأسباب كثيرة ،و على رأسها فشل "إبراهيم عبود "في احتواء "مشكلة جنوب السودان"، فضلا عن تضييقه ،و قمعه للحريات ،ما أدى لتوليد الغبن ،و الشعور بالظلم، لتتفجر بذلك الرغبة ،في العودة الى الديمقراطية ،و الحياة البرلمانية [4] .

وظفت حكومة عبود "السلاح" ،في محاولة لإخماد رغبات الشعب ،و تفريق الحراك بالقوة ، فأدى ذلك لاستشهاد الطالب "أحمد القرشي" ،لتكون هذه " الحادثة "،الشرارة التي أشعلت نار الثورة ، فانفجرت المظاهرات في جميع أنحاء البلاد، وتحولت الى عمل سياسي" متكامل "،وصل قمته باستعمال سلاح الاضراب السياسي، و العصيان المدني، و إصرار الجماهير على الإطاحة "بالنظام الذي حكم لمدة ستة أعوام ".

---

[1] - جبريل رحومه ، **مرجع سابق** ،ص46.
[2] - سيد مصطفى أرباب ، (الجيش..) ، **مرجع سابق**،ص18.
[3] - الطاهر عبد الرحمن حمد ،(تطور التجربة ..)،**مرجع سابق**، ص62.
[4] -نجاة أبو القاسم محمد أبو القاسم ، ثورة 21 أكتوبر 1964 م في السودان(دراسة تحليلية) ،(**مجلة القلزم العلمية للدراسات التاريخية و الحضارية علمية و دولية محكمة**، العدد 15 ، ذو القعدة 1443 ه – يونيو 2022 م)، ص9.

نتيجة لذلك ،أعلن "الفريق عبود "حل المجلس العسكري الأعلى، و حل مجلس الوزراء، و المجلس المركزي ، تسليم الشرطة للشعب ، و كان ذلك يوم 15 نوفمبر 1964،حيث قام بإذاعة بيان ذكر فيه أنه يحترم رغبة الشعب ،و اعلن من خلاله عن انتهاء الحكم العسكري في البلاد ،و تخليه رسميا عن رئاسة الدولة.[1]و تم تكوين حكومة انتقالية برئاسة "سر الختم الخليفة ".

[1] -شاهد : المهدي ينفي الاتفاق مع الحكومة السودانية و يدعم سيناريو"عبود"،في : **شاهد: المهدي ينفي الاتفاق مع الحكومة السودانية ويدعم سيناريو عبود | أخبار احتجاجات السودان | الجزيرة مباشر(aljazeera.net)** ،تاريخ الاطلاع : 2023/3/6 .

المبحث الثاني : المرحلة الثانية(1964-1985)

المطلب الأول : الحكومة الديمقراطية الثانية :1964-1969

بعد نجاح ثورة أكتوبر 1964 ،و حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، بدأ السودان مرحلة جديدة من الانتقال الديمقراطي ، إذ عادت" الحياة الحزبية" للمرة الثانية الى السودان، و تشكلت حكومة انتقالية تولى "سر الختم الخليفة" رئاستها، عملت تلك الأخيرة على حفظ الأمن ،ووحدة البلاد ،و ألغت القوانين المقيدة للحريات ،و رفعت حالة الطوارئ، التي كانت" الحكومة العسكرية "قد فرضتها[1].

استمرت الحكومة الانتقالية لمدة عام، إلى أن عقدت الانتخابات البرلمانية في عام 1965 ، و التي لم ينل فيها أي من الأحزاب " أغلبية "،تمكنه من الحكم منفردا ، فتشكلت بذلك **حكومة ائتلافية** بين حزبي "الامة و الوطني الاتحادي" ،تولى "**محمد أحمد محجوب**" من حزب الامة منصب رئيس الوزراء ،و تعاقب على السلطة كل من **محمد أحمد محجوب** ،**والصادق المهدي** من 1965-1969[2].

أسباب فشل التجربة الديمقراطية الثانية :

افتقرت الفترة الديمقراطية الثانية إلى" الاستقرار "،الذي يساهم في التوجه نحو التركيز على حل المشاكل التي قامت ثورة أكتوبر بسببها . حيث دخلت الأطراف السياسية ،في حلقة جديدة من الصراعات على السلطة ، استمرت أربع سنوات ،زاد فيها الخلاف ،و التناحر "الطائفي العقائدي" من عوامل التوتر ،و الفرقة ،لتقع الأحزاب مجددا في "مستنقع المؤامرات، و المكايدات السياسية " ،ما أدى لرسم واقع، لا يختلف كثيرا عن ما حدث ،عندما تسلمت أول حكومة مدنية الحكم في البلاد ،بعد الاستقلال مباشرة.

---

[1] - الطاهر عبد الرحمن حمد ، (التطور التاريخي ...) ،**مرجع سابق**، ص73 .
[2] - الطاهر عبد الرحمن حمد ،(تطور التجربة..)، **مرجع سابق**، ص63.

الجدول(1) : التغيير في الحكومات خلال الديمقراطية الثانية(1964-1969)

التاريخ	الحكومة
أكتوبر1964	حكومة انتقالية
فيفري1965	حكومة انتقالية جديدة
جويلية1965	حكومة ائتلافية جديدة من جزبي الامة و الوطني الاتحادي، برئاسة محمد أحمد محجوب
جويلية1966	حكومة ائتلافية جديدة من حزبي الامة(جناح الصادق)و الوطني الاتحادي ،برئاسة الصادق المهدي
ماي1967	حكومة ائتلافية جديدة من حزبي الامة(جناح الهادي) ، و الوطني الاتحادي برئاسة محمد أحمد محجوب
فيفري1968	هزيمة حكومة المحجوب في البرلمان و حل البرلمان
ماي1968	حكومة ائتلافية جديدة من حزبي الامة(جناح المهدي) و الاتحادي الديمقراطي ،برئاسة محمد أحمد محجوب
أفريل1969	حكومة المحجوب تقدم استقالتها و يطلب منها الاستمرار

المصدر : حسن الحاج علي أحمد، الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية : الجيش و السلطة في السودان، سياسات عربية،ص55

يشير الجدول(1) إلى التغيير المتسارع في الحكومات ، فمعظم حكومات الفترة الديمقراطية الثانية لم تكمل سنة ، الامر الذي يعكس :

- **غياب الاستقرار السياسي**
- **التحولات السريعة في التحالفات السياسية**

و بالتالي يمكن اختصار أسباب فشل التجربة الديمقراطية في النقاط التالية [1]:

✓ انشقاق أحد أحزاب "الائتلاف الحاكم"، إما لعدم اللجوء الى أجهزة الحزب التنظيمية لحسم الخلاف ، و إما لرفض أحد الأطراف قرار الأغلبية في الحزب .

✓ رفض استمرار التعاون مع طرف معين داخل حزب شريك في" الائتلاف الحاكم"، و ذلك للتحول الى الطرف الاخر المنافس .

✓ غياب المنهج التوفيقي بين" أحزاب الائتلاف الحاكم" ،الذي أدى الى انعدام "التجانس في الحكومة"

✓ تقديم المصلحة الحزبية على مصلحة "التحالف الحاكم "بواسطة الخداع ،و المناورات السياسية

المطلب الثاني : الحكومة العسكرية الثانية النميري 1969-1985

الفرع الأول : أسباب الانقلاب :

نفذت مجموعة الضباط الاحرار بقيادة "جعفر النميري" بالتحالف مع عدد من "الضباط الشيوعيين " انقلابا عسكريا في 25 ماي 1969، أطاح بالحكومة المدنية (الديمقراطية الثانية)، نتيجة :

- تأزم الأوضاع السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية
- قرار القوى الطائفية /الدينية الحاكمة ،حل الحزب الشيوعي و طرد نوابه من البرلمان
- التحالفات المتهافتة على السلطة ،و مشاحنات السياسيين ، و انشغالهم بصراعاتهم و مصالحهم الحزبية الضيقة، بل الاهتمام حل المشاكل القومية الثلاث للسودان(التنمية، الجنوب و الدستور)
- عجز الحكومات الوطنية منذ الاستقلال في احتواء مشكلة الجنوب "[2]

---

[1] - السودان الواقع و افاق المستقبل ، (**أوراق مؤتمر** ، جامعة إفريقيا العلمية :كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية و السياسية ، الجزء الأول ، 25-26 سبتمبر 2012)، ص153.

[2] - جبريل رحومه، **مرجع سابق**، ص50.

كل ذلك ،وفر ما يعرف ب" **محفزات الانقلاب"**، لحسم الصراع الاجتماعي و السياسي [1] ،و هو ما أكده "النميري" في بيانه ،حينما اعتبر أن : "حركته ما هي الا امتداد لثورة أكتوبر، و ان انقلابه يرمي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي و الوقوف ضد الاستعمار و الامبريالية ، و حل مشكلة الجنوب سلميا "[2].محملا النخب السياسية وزر ما تشهده البلاد من تدهور في شتى المجالات ، و هو ما أكده في قوله : **"إن بدنا الحبيب لم تنعم بالاستقرار منذ إعلان استقراراها ."**[3]

الفرع الثاني : مسار الانقلاب

أصبحت " بفعل الانقلاب "،السلطة العليا بين يدي "مجلس قيادة الثورة"، بقيادة "العقيد جعفر النميري" ، الذي باشر الإجراءات المناهضة للديمقراطية : كحظر الأحزاب السياسية و قمع المعارضة [4].ليحل " **الحزب الاتحاد الاشتراكي السوداني**" ،باعتباره تنظيم سياسي عريض ،محل الأحزاب التقليدية ، متجاوزا الانقسامات القبلية، الطائفية، الإقليمية و الأيديولوجية .[5]

الوضع الاقتصادي في عهد جعفر النميري :

عرفت حقبة النميري تحولا جذريا في طبيعة النظام الاقتصادي السوداني ، سيطرت الحكومة من خلاله على حركة الاقتصاد الوطني ككل. حيث و بمجرد أن استولت القوى الجديدة على حكم البلاد، في الخامس و العشرون25 من ماي1969 ،شرعت في تأكيد توجهها الاشتراكي ،على اعتبار انه " السبيل الوحيد "لإقالة عثرة الاقتصاد الوطني ،و الاتجاه به نحو التقدم و التنمية .و اول ما بدأت به في هذا الاطار هو عملية التأميم ، التي شملت البنوك، و قطاعا واسعا من الشركات التجارية الكبيرة في البلاد، وقد كان

---

[1] - سيد مصطفى أرباب ،(الجيش في السياسة ...)،**مرجع سابق** ، ص 198 .

[2] - الطاهر عبد الرحمن حمد ، (التطور التاريخي ....)، **مرجع سابق** ،ص 73.

[3] - **في الذكرى الـ 52 لقيام ثورة مايو 1969 بقيادة العقيد أ.ح جعفر محمد نميري ،في : في الذكرى الـ 52 لقيام ثورة مايو 1969 بقيادة العقيد أ.ح جعفر محمد نميري - صحيفة الراكوبة(alrakoba.net)** ،تاريخ الاطلاع : 2023/5/15.

[4] -أحمد الشاهي ، الديمقراطية التوافقية ،(**المستقبل العربي** ،المجلد 29،العدد 334، 2006)،ص118.

[5] -أو كوليز، **مرجع سابق** ،ص140.

ذلك(قرارات التأميم) نابعا من قناعة راسخة لدى "النميري"، بمسؤولية القطاع الخاص في الازمات التي تتخبط فيها السودان .[1]

أدخل نظام الاقتصاد الموجه القائم على" التخطيط المركزي "،الاقتصاد السوداني في نفق الجمود و التكلس، و ذلك خلال حقبتي السبعينيات و الثمانينات و أدى إلى بروز مشكلات اقتصادية عديدة عانى منها السودان كثيرا ،أبرزها : [2]

- تفاقم الديون الخارجية بشكل مضطرد ،نتيجة الاعتماد على الديون الخارجية لتمويل مشروعات تنموية ذات عائد منخفض فشلت في نهاية الامر في تحقيق أي تقدم تنموي يستفاد منه في سداد قيمة و فوائد تلك القروض وهو ما يؤكد مدى العجز المؤسسي في تخطيط و تنفيذ مشروعات التنمية.
- تراجع الإنتاج بصورة ملحوظة، و بشكل أثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي ،حيث ظل يسجل معدلات نمو سابه في معظم سنوات السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي
- ارتفاع معدل التضخم و البطالة و تدهور قيمه العملة الوطنية

في المقابل كانت لحكومة النميري عدة مشاريع ،منها ما أنجز و منها ما تعذر إتمامه: كتشييد شبكة الطرق بين المدن ،المشاريع الزراعية، و تعاقدها مع شركة "شيفرون" الامريكية للتنقيب عن النفط ،و هو مشروع لم يكتمل أنذاك لدواعي أمنية، تماما كمشروع حفر قناة في ولاية "جونقلي"، لتحويل مسار بحر الجبل ،و تفادي منطقة السدود ،بغية زيادة مياه نهر النيل .[3]

- مشكلة الجنوب في فترة حكم " جعفر النميري " :

حاولت الحكومة حل "مشكلة الجنوب" بالطرق السلمية . حيث تمثلت أولى خطوات حكومة النميري لتسوية مشكلة "جنوب السودان" في الاعتراف بالتباين و الاختلاف الثقافي ،بين شمال السودان و

---

[1] -عبد العزيز نصر محمد سعيد ،**التداعيات الاقتصادية المترتبة على انفصال جنوب السودان 1999-2011 م** ،بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد ،(جامعة أم درمان الإسلامية : معهد بحوث و دراسات العالم الإسلامي، قسم الدراسات النظرية ،2013) ،ص6.

[2] -نصر محمد سعيد، **مرجع سابق**،ص7.

[3] - أو كولينز، **مرجع سابق** ،ص ص 143،144

جنوبه [1]، و حق الجنوبيين في تطوير ثقافتهم، و تقاليدهم ،في نطاق سودان "اشتراكي موحد "،و في ظل هذه التحولات السياسية، تم التوقيع على "اتفاقية أديس أبابا" في 3مارس1972 ،بين حكومة السودان و المتمردين الجنوبيين ،تحت وساطة إثيوبية ،و مجلس الكنائس العالمي ،و مجلس عموم أفريقيا الكنسي، و تمخض عن الاتفاقية : وقف اطلاق النار ،و الإقرار لحكم ذاتي إقليمي، تضمن إنشاء جمعية تشريعية و مجلس تنفيذي عال، و مؤسسات حكم إقليمي في جنوب السودان ، كما كفلت الاتفاقية حرية العقيدة ،و حرية إقامة المؤسسات الدينية ،كما اعترفت (الاتفاقية) باللغة الإنجليزية كلغة عمل رئيسية في جنوب السودان .[2]

لكن ما بناه "النميري "في سبيل تهدئة الأوضاع في الجنوب، "تزعزع" ،بعد تجميده للاتفاقية[3].و ازداد التذمر وسط الجنوبيين ،حين أعلن نظامه ،عن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في سبتمبر 1983 و" أسلمة الحكم "، كإجراء لكسب تعاطف و دعم من البلدان العربية /الإسلامية المحافظة ، و المسلمين في الشمال، بعد أن انفضت كل القوى السياسية الداخلية من حوله ،و أعلنت عدائها الصريح له "كحزب الامة و الحزب الشيوعي" .

أعاد ت تلك الإجراءات " تمرد الجنوبيين" [4] وبلغ الاحتقان ذروته عام 1983 ، و تشكلت حركة"" الانيانيا الثانية"Anya Nya2 (*) التي عرفت لاحقا "بجيش التحرير الشعبي السوداني"، لتشتعل بذلك حرب الجنوب الثانية (الحرب الاهلية الثانية).[5] و التي دامت إلى غاية توقيع اتفاقية السلام الشامل ، و اقتسام السلطة و الثروة ،بين حكومة "عمر البشير" ،و قائد قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة "جون قرنق" عام2005 [6] .

---

[1]- مجموعة مؤلفين ،**قصة وتاريخ الحضارات العربية 19-20 (ليبيا -السودان -المغرب)** ، (بيروت ، 1998)،ص112.

[2] -THE ADDIS ABABA AGREEMENT ON THE PROBLEM OF SOUTH SUDAN, link **: Microsoft Word - THE ADDIS ABABA AGREEMENT.doc (un.org)**

[3] -جعفر النميري، في : **جعفر النميري | الموسوعة | الجزيرة نت(aljazeera.net)** ،تاريخ الاطلاع : 10/5/2023.

[4] - مجموعة مؤلفين ،(قصة ..)،**مرجع سابق**،ص113.

(*) : حركة تمرد انفصالية مسلحة تشكلت خلال الحرب الاهلية السوداني الثانية ،لتعرف بعد ذلك ب "الجيش الشعبي لتحرير السودان" (SPLA)، بقيادة جون قرنق، اطلقت على نفسها اسم حركة الانيانيا الثانية Anya nya2 ،نسبة الى حركات التمرد الأولى(1955-1972)،التي اطلقت على نفسها أسم الانيانيا(وهو حيوان سام في الجنوب)

[5] -الحروب الأهلية في السودان، في : **الحروب الأهلية في السودان(fanack.com)** ، **تاريخ الاطلاع : 09/05/2023**

[6] - مجموعة مؤلفين ،(قصة..)،**مرجع سابق**،ص113 .

لم يتمكن "نظام النميري" من مواجهة ضغط "الفشل في سياساته المحلية "،و "المعارضة الشعبية للنظام"، و بداية" الحرب الاهلية الثانية في الجنوب"، و "العزلة الدولية" التي قبعت فيها البلاد[1] .كلها كانت عوامل ساعدت في التعجيل للإطاحة ب"نظام مايو".

المطلب الثالث : ثورة 6 أفريل 1985

أشعل إعدام محمود محمد طه(*) في 18 جانفي 1985،بفعل معارضته لقوانين الشريعة التي أراد جعفر النميري تطبيقها ،فتيل المعارضة .[2]

بدأت المظاهرات المناهضة للحكومة ،على أيدي شباب البروليتارية الرثة (الطبقة الكادحة/ فقراء المدن) ، الذين هاجموا النميري بإلقاء الحجارة على موكبه أثناء توجهه للمطار يوم 23 مارس 1985 في طريقه لأمريكا .و عقب ذلك اشتعلت المظاهرات، و تدخلت قوات الامن لقمع المتظاهرين، فأضربت النقابات العمالية و الهيئات المهنية، احتجاجا على قمع السلطة .[3]

❖ موقف القوات المسلحة السودانية :

أرسل سوار الذهب" قائد الجيش" رسالة الى النميري يوم 1 أفريل1985 ، مؤكدا أن القوات المسلحة "**ستظل وفية لقسم الولاء و ستتحرك بحزم ضد المنحرفين و الخونة**"، و لكن مع اتساع الحركة و الاضراب ليشملا جميع أرجاء السودان، لم يجد الجيش مفرا من الاستيلاء على الحكم، و عزل النميري في 6 أفريل 1985 ،لامتصاص الموجة الثورية الجماهرية التي ابتلعت السودان [4]،متعهداً بتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة خلال سنة واحدة.[5]

---

[1] -الشاهي ،**مرجع سابق**، ص119.

(*) :مفكر إسلامي،حداثوي و زعيم الحزب الجمهوي، حوكم و اعدم بتهمة "الردة "

[2] -السودان: انتفاضة أبريل 1986 والانقلاب العسكري الإسلامي، **في : الموقع الالكتروني : السودان: انتفاضة أبريل 1986 والانقلاب العسكري الإسلامي(fanack.com) ،** تاريخ الاطلاع :10/05/2023.

[3] - حسام الحملاوي، السودان : الشمال و الجنوب و الثورة ، الاشتراكي إعلام من أجل الثورة ، في : **.16انتفاضة إبريل 1985 - بو ابة الاشتراكي(revsoc.me) ،** تاريخ الاطلاع يوم: 2023/04/03

[4] - نسرين آدم، ثورة أبريل 1985،في : **ثورة أبريل 1985 – مجلة السودانSudan Journal |** ،تاريخ الاطلاع : 2023/04/04.

[5] -سوار الذهب...من الجيش إلى الحكم و "الالتزام بالعهد"، في : **سوارالذهب.. من الجيش إلى الحكم و"الالتزام بالعهد " إسكاي نيوزعربية(skynewsarabia.com)** ،تاريخ الاطلاع : 10/05/2023.

المبحث الثالث : المرحلة الثالثة (1985 - 2019)

المطلب الأول : حكومة الديمقراطية الثالثة (1985-1989)

جاء "النظام الديمقراطي الثالث" على إثر انتفاضة شعبية سنة 1985[1]، حين قررت "القيادة العامة للقوات المسلحة "الانحياز إلى جانب الجماهير ، و الاستيلاء على السلطة، فانتهى بذلك نظام الرئيس" النميري"، الذي استمر 16 عاما ، و تم تكوين مجلس عسكري انتقالي برئاسة الفريق "عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب" و أعلنت فترة انتقالية لمدة عام، تنتهي بتنظيم انتخابات عامة ،تسلم بعدها السلطة الى جمعية تأسيسية منتخبة [2].

تولى مجلس عسكري انتقالي ،مؤلف من "طاقم مدني و عسكري "الحكم مدة سنة ،و خلال اقامته القصيرة في الحكم ،لم تقم أية محاولة جديدة لإنهاء الحرب الاهلية في الجنوب، أو مناقشة الوضع المستقبلي لأحكام الشريعة، عوضا عن ذلك اختار "المجلس العسكري الانتقالي" توكيل مهمة معالجة هذه المشاكل إلى الحكومة التالية. سلمت السلطة الى "الحكومة الثالثة المنتخبة "بشكل ديمقراطي في العام 1968 [3] . وتكونت بموجبها حكومة ائتلافية بين حزبي "الامة و الاتحادي الديمقراطي " ،و بذلك عزلت الجبهة الإسلامية، و بقيت في المعارضة .

عوامل فشل الديمقراطية الثالثة:

واجهت الحكومة المنتخبة عدة تحديات : أولها إصلاح الأوضاع الاقتصادية، إعادة السلام إلى الجنوب، و إرساء الدعائم لإقامة حكم ديمقراطي، إلا أنها فشلت في ذلك .إذ شهدت فترة "الديمقراطية الثالثة" مرحلة من الا استقرار سياسي، و التدهور الاقتصادي أكثر من أي فترة مضت ،خاصة مع تصاعد "التمرد المسلح" في الجنوب ، بعد أن رفضت "الحركة الشعبية لتحرير السودان"، التي تقود التمرد في الجنوب وقف العمليات الحربية ،أو التفاوض مع الحكومة الجديدة ، و بالتالي يمكننا إجمال العوامل التي أدت الى فشل التجربة الديمقراطية ،في نقطتين أساسيتين :

1) الصراعات السياسية و الحزبية نتيجة لغياب" منهج الوفاق" بين أعضاء الائتلاف الحاكم ،الذي ادى لتعاقب الحكومات الواحدة تلو الأخرى ، ما يشير إلى الا استقرار سياسي، و الى التحولات السريعة في التحالفات الحزبية ، و هو ما يظهر في الجدول رقم (2)

---

[1] - السودان الواقع و افاق المستقبل "أوراق مؤتمر" ، **مرجع سابق**،ص154.

[2] -الطاهر عبد الرحمن حمد ، (تطور التجربة ..)،**مرجع سابق**،ص63 .

[3]- الشاهي ، **مرجع سابق** ،ص ص 119 ، 120 .

2) علاوة على اشتعال الحروب القبلية في دارفور بدءا من عام 1987.

الجدول رقم(2) : التغيير في الحكومات الديمقراطية الثالثة : 1985-1989

الحكومة	التاريخ
حكومة ائتلافية من حزبي الامة و الاتحادي الديمقراطي	6 ماي1986
حكومة ائتلافية من حزبي الامة و الاتحادي الديمقراطي	3 يونيو1987
الاتحادي الديمقراطي يقرر الانسحاب من الحكومة	21 أوت 1987
الامة و الاتحادي الديمقراطي يقرران الاستمرار في الائتلاف	4أكتوبر1987
حكومة ائتلافية جديدة من أحزاب الامة والاتحادي والجبهة الإسلامية وأحزاب أخرى	16 ماي 1988
الاتحادي الديمقراطي يقرر الانسحاب من الحكومة	28 ديسمبر1988
تعديل وزاري من أحزاب الامة و الجبهة و الحزب القومي وأحزاب جنوبية	1 فيفري1989
حكومة ائتلافية من حزبي الامة و الاتحادي الديمقراطي و الحزب القومي وأحزاب جنوبية	22 مارس 1989

المصدر: من إعداد الطالبة ،بالاعتماد على :حسن الحاج علي أحمد، الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية : الجيش و السلطة في السودان،(سياسات عربية،العدد24 ، 2017)،ص59

بلغت الأمور حدا جعل الجيش يصدر" مذكرة تحذيرية" لرئيس الوزراء في فيفري عام 1989 ،يطالبه فيها بالتعامل بجدية ،و بحسم مع المشكلات التي بدأت تعصف بالسودان ككل و حددوها في ستة نقاط :[1]

- التدهور الاقتصادي و التضخم و ارتفاع الأسعار(الضائقة المعيشية)
- السياسة الخارجية ، و أثرها على القضايا الوطنية
- الميليشيات و الانفلات الأمني
- تفكك المجتمع السوداني و انتشار الفساد
- توسيع الحكومة لتشمل كل التيارات السياسية
- التعامل بجدية مع الحرب في الجنوب إما سلما أو بتقديم الدعم اللازم للجيش

لقد مثلت "مذكرة الجيش"، نقطة تحول في العلاقة بين الجيش و الحكومة المدنية ،إذ و لأول مرة في تاريخ تلك العلاقة منذ الاستقلال، تقوم المؤسسة العسكرية باستخدام فيتو عبر خطاب رسمي ،تطالب فيه بمطالب سياسية محددة ،و الذي يعد تدخل علني و مباشر في الشؤون السياسية[2]

فتح عجز الحكومة على تنفيذ تلك المطالب، و مجابهة التحديات التي واجهتها "سوآءا الداخلية أو الخارجية" ، المجال مرة أخرى للجيش أن يستولي على السلطة ، إذ مهدت الطريق لانقلاب الإسلاميين العسكري بقيادة عمر حسن أحمد البشير الذي أنهى التجربة الديمقراطية الهشة و أسس نظام الإنقاذ الذي استمر حتى سقوطه بقيام ثورة ديسمبر 2018 [3]

---

[1] -عمرو ،**مرجع سابق**، ص ص71 ،72.

[2] - حسين الحاج علي أحمد ، الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش و السلطة في السودان ، (**سياسات عربية** ، العدد24 ، يناير 2017)،ص58.

[3] - الطاهر عبد الرحمن حمد ،(تطور التجربة ..)،**مرجع سابق**، ص64.

(*) : مفهوم أطلقه الانقلابيون ، قاصدين بذلك أنهم بصدد إنقاذ السودان من أثار النظام السابق : التردي الذي طال مختلف المجالات(الخدمات/الأمن)، الفوضى و الفساد و خطر الحرب الأهلية في الجنوب

المطلب الثاني : انقلاب عسكري" حكومة الإنقاذ الوطني "

انقلب إخوان السودان على الديمقراطية مستخدمين القوة العسكرية ، و انفردوا بحكم البلاد .حيث قامت قيادات من الجيش السوداني، بقيادة العميد "عمر حسن أحمد البشير" ، بالانقلاب على الفترة الديمقراطية الثالثة 30 / 06/ 1989 ، والاستيلاء على السلطة ، و ذلك بالتنسيق مع الجبهة الإسلامية ، و أطلقت على ذلك ثورة الإنقاذ الوطني (*)[1]

الفرع الأول : دور الحركة الإسلامية في انقلاب الإنقاذ :

يمتد تاريخ التنظيمات الإسلامية في السودان منذ العام 1954 ، و كانت بدايتها من حركة طلابية أسسها سودانيون ، أوفدوا إلى مصر للدراسة ، و منذ ذلك الوقت أصبح للحركة الإسلامية السودانية أسماء عدة، لعل أشهرها "جبهة الميثاق الإسلامي" و تزعمها حسن الترابي منذ عام 1964 ، و كان السودان وقتها يعيش عهدا ديموقراطيا .

اتبعت الحركة سياسة "الاحتواء و الترويض ،حين شاركت عام 1978 في السلطة ، مع الراحل جعفر النميري ، و ذلك في إطار مشروع المصالحة الوطنية لعام 1977[2] ، سعيا منها لتنظيم صفوفها ، تطوير تنظيمها، الامتداد و توسيع قاعدتها الجماهيرية ،التغلغل في أجهزة الدولة الحساسة كالجيش ، إشاعة المناخ الإسلامي ، اكتساب الخبرة السياسية و الإدارية [3] و الترتيب لعمل عسكري يتم فيه الانقلاب على الحكم[4] و بالتالي فالانقلاب (انقلاب الإنقاذ) لم يكن وليد لحظة بل سبقه تخطيط ، إذ كانت الحركة تخطط منذ تحالفها مع النميري لمرحلة استلام السلطة و التمكين .

---

[1] -الصادق المهدي ،**الديمقراطية في السودان ..عائدة و راجحة**،(مركز أبحاث و دراسات الأمة،1990)،ص107

[2] -جميلة الأمين يوسف ، **حق التنظيم السياسي في الدستوردراسة مقارنة بين النظامين الإسلامي و الوضعي (نموذج السودان و الولايات المتحدة الأمريكية)** ، بحث لنيل درجة الدكتوراه،(جامعة أم درمان الإسلامية : كلية الشريعة و القانون ، 2009 م)، ص131.

[3] -خالد محمد بهيج ، **الاحتجاجات الشعبية في السودان منذ انفصال الجنوب و موقف النظام منه** ، (القاهرة : دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ، 1435 هـ-2014م) ، ص24.

[4] -بهيج ،**مرجع سابق**، ص 26 .

*وهو ما أكدته جميلة الأمين يوسف في قولها[1]: "**المصالحة الوطنية كانت "هبة الله"، للحركة الإسلامية ،فالحركة قبل المصالحة كان أعضاؤها بين شريد وطريد وسجين وكانت لا تمتلك منبرا واحدا من منابر المجتمع السوداني العريض و منظماته ونقاباته ، بل لا تمتلك منبرا في مسجد ذي أثر توجه خطابها من خلاله ، كذلك كانت عضوية الحركة الإسلامية وسط السكان السودانيين والطلاب تقل كثيرا عن 5 بالمئة**"*

في العام التالي من الإطاحة بالنميري عام 1985 ، تحول اسم" جبهة الميثاق الإسلامي" إلى "الجبهة الإسلامية القومية"[2] ، و أصبح "التيار الإسلامي" في السودان ،و لأول مرة منذ الاستقلال، "**تيارا شعبيا واسع النطاق**" ، وهو ما أكدته نتائج الانتخابات التي عقدت . إذ استطاعت الحركة أن تحصل على" المرتبة الثالثة "في عدد المقاعد ، بعد حزب الامة ،و حزب الاتحادي الديمقراطي.[3] و بذلك نجحت ، في تجاوز الحصار ،الذي أرادت القوى الأخرى فرضه عليها، و تحميلها أوزار فترة حكم النميري[4]

في ال 30 من ديسمبر عام 1989 و بدعم و تخطيط من الإسلاميين ، وقع انقلاب عسكري أطاح بالحكومة الديمقراطية الشرعية التي كان يرأس مجلس وزرائها" الصادق المهدي" . و فور نجاح الانقلاب، نظم العسكريون "حملة اعتقالات "،طالت كل زعماء الأحزاب السياسية ،و على رأسهم "حسن الترابي"، بغرض التمويه على المعارضة الداخلية ،و المجتمع الإقليمي ،و الدولي ، و إخفاء صلة "الحركة الانقلابية بالكيزان"(*)، و هو ما أكده الزعيم الإسلامي "حين عبد الله الترابي "في قوله : [5]

---

[1] - الأمين يوسف ، **مرجع سابق** ،ص133.

[2] -ليلى سيد مصطفى أرباب ، أثر الخطاب السياسي الإسلامي للأحزاب السياسية السودانية على العملية الانتخابية (دراسة حالة حزب المؤتمر الوطني)،(**مجلة الاقتصاد و العلوم السياسية و الإحصائية** ،العدد10، 2012)ص17 .

[3] -سيد مصطفى أرباب ، **(أثر الخطاب ..)**،**مرجع سابق**،ص16.

[4] -عبده مختار موسى، تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان و تحدي الانتخابات ،(**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 26، 2010)،ص157.

(*) : تطلق عبارة "الكيزان"، ككنية على التنظيم الاخواني الذي يحمل اسم الحركة الإسلامية في السودان مرادفا للإجرام و الفساد و النفاق الديني

"قلت للبشير :"اذهب للقصر رئيسا ، وأنا أذهب إلى السجن حبيسا"

و في عام 1991 تحول اسم" جبهة الميثاق الإسلامي" الى "حزب المؤتمر الوطني " ،الذي يترأسه "عمر البشير" . و منذ ذلك الحين لم ينج "حزب المؤتمر الوطني" من الازمات، التي صاحبت غالبية الأحزاب العقائدية بعد وصولها الى السلطة .

عمد النظام الوليد إخفاء انتماءه ، ايديولوجيته ،و حقيقة من يقف خلفه عن الشعب، و العالم لكن الحكومة بدأت تظهر شيئا فشيئا " هويتها الإسلامية "، وظهرت تصريحات من قادتها تؤكد تلك الهوية وانتمائها" للجماعة الإسلامية" في السودان . وظهر الأمر أكثر بعد إطلاق سراح الترابي وتقلده لمناصب مهمة في الدولة :إذ تولى رئاسة السلطة التشريعية حيث أنتخب رئيسا للمجلس الوطني(البرلمان) ، كما شغل في الوقت ذاته منصب أمين عام حزب المؤتمر الوطني [1]. و كان رئيس المجلس الوطني أخر منصب تقلده. ومن التصريحات المهمة ما صرح به الرئيس البشير[2]:***"ثورة الإنقاذ الوطني لا تعرف الفصل بين الدين والسياسة والموضوع غير قابل للنقاش".***

بدأت" الصراعات السياسية "،تطفو داخل "الحركة الإسلامية" ،بين كل من "البشير" و" الترابي" **أصدقاء السياسة ، أعداء الرئاسة**[3] "، إذ كل منهما بات يرى الاخر "حائط"، أمام أطماعه السياسية، خاصة بعد أن نقض البشير بالاتفاق "الذي سبق الانقلاب" ،و الذي مفاده أن يتم حل "مجلس قيادة

---

[5] -قصة ثورة تاكل أبيها ..الترابي والبشير صراع الشيخ والتلميذ وسيرة السجن الطويلة، في : **قصة ثورة تاكل أبيها ..الترابي والبشير صراع الشيخ والتلميذ وسيرة السجن الطويلة - صحيفة الراكوبة(alrakoba.net)** ،تاريخ الاطلاع : 10/04/2023

[1] -السودان تاريخ مضطرب و مستقبل غامض ، **مرجع سابق**، ص76.

[2]- انقلاب 1989 في السودان ، في : **انقلاب 1989 في السودان - ويكيبيديا(wikipedia.org)** ، تاريخ الاطلاع : 12/04/2023 .

[3] -جواد العطار ، اصدقاء السياسة اعداء عند الرئاسة، **في : كتابات في الميزان / اصدقاء السياسة اعداء عند الرئاسة (kitabat.info)** ،تاريخ الاطلاع : 13/04/2023

انقلاب الإنقاذ "،و نقل السلطة إلى الحكم المدني، بعد ثلاث سنوات ، يعود بعدها العسكر لثكناتهم ،و تسيطر "الحركة "على الحكم كليا.[1]

تضاعفت نقاط الخلاف بين الحليفين الغريمين (البشير و الترابي) في العديد من الملفات الداخلية و الخارجية [2]. بالإضافة إلى الصراع حول القيادة ، فقرر البشير حل المجلس الوطني (البرلمان) ثم اصدر قرار بتجميد منصب الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني ،رغبة في إقصاء الترابي، و الإطاحة به . تحول الترابي بذلك من مخطط ،و مرشد للانقلاب ،إلى معارض. [3]

أدى الخلاف داخل "الحركة الإسلامية السودانية" إلى انشقاق المؤتمر الوطني إلى حزبين [4] إذ ظل البشير رئيس حزب المؤتمر الوطني، فيما أسس الترابي" حزب المؤتمر الشعبي". بدأ الترابي بعد ذلك سلسلة من التحركات لإحراج البشير، فوقع مذكرة تفاهم مع "جون قرنق"، عام 2001 ، و هو ما دفع البشير لاعتقاله.

عبر "جون قرنق "عن ذلك الوضع في قوله[5]: ***"نسمع عادة أن الثورات تأكل أبناءها ، لكنها المرة الأولى التي نسمع فيها بأن الثورات تأكل أباءها"***

بعد وقوع الانقلاب بواسطة "الجبهة القومية الإسلامية" من خلال ضباطها في الجيش، شكلت حكومة الإنقاذ الوطني و مما أعلنته حكومة الإنقاذ الوطني "التوجه الإسلامي" في الحكم، ووعودا بإجراء تغييرات في التعليم" توسعا و تعريبا" ،و قد ورثت الحكومة بعضا من المشاكل السياسية من العهود السابقة،

---

[1] - بهيج ، **مرجع سابق**،ص33.

[2] -بهيج ، **مرجع سابق**، ص ص 39،40.

[3] -عمرو ، **مرجع سابق**، ص 77.

[4] - بهيج ، **مرجع سابق**،ص43.

[5] **-** عمرو،**مرجع سابق**، ص77.

كحرب جنوب السودان، و امتداداتها في منطقتي" النيل الأزرق" و "جبال النوبة"، كما كانت هناك قضايا وليدة حقبة الإنقاذ، كأزمة دارفور، و شرق السودان .[1]

الفرع الثاني : الظروف التي استدعت تحرك القوات المسلحة 1989

ساق "البشير "في بيانه الأول ،مجموعة من التبريرات ، هي في مجملها من وجهة نظره، تمثل إخفاقات، اتسمت بها هذه الفترة الديمقراطية ، جعلت من تحرك القوات المسلحة للاستيلاء على السلطة واجبا، تفرضه ضرورة" إنقاذ الوطن".

و هو ما أعاد تأكيده خلال جلسة محاكمته بعد الإطاحة به ، حيث اعتبر أن ما تم في عام 1989 كان لإنقاذ الشعب السوداني في قوله :***"إن تدخل القوات المسلحة كان بسبب عجز السياسيين في إدارة الشأن العام و لأن كل الشعب أجمع أن البلد في طريقها إلى الضياع لولم نتدخل[2]."***

مبررات الانقلاب

لقد كانت أزمة الهوية ،و تحديد من هو السوداني موضع جدل وطني وسط النخبة منذ الاستقلال ، و الدافع الرئيسي وراء قيام انقلاب 30 جوان 1985 .[3]

اعتبر رئيس مجلس قيادة الثورة "" البشر " ، أن الفترة السابقة ، ما هي الا ديمقراطية زائفة غير مستقرة بمؤسسات دستورية فاشلة ، لم تكن مؤسسات الحكم الرسمية فيها، إلا **مسرحاً للصراعات ، الفوضى الحزبية و الفساد** ،عجزت فيه عن تحقيق أدنى تطلعات الامة في العيش الكريم ،و الاستقرار السياسي ، السلام ، في المقابل تفننت في إضعاف" الوحدة الوطنية "،بإثارتها للنعرات الحزبية ،و القبلية، و كذا تدمير" الاقتصاد الوطني" .

".....عبرت على البلاد عدة حكومات خلال فترة وجيزة، ما يكاد وزراء الحكومة يؤدون القسم

حتى تهتزوتسقط من شدة ضعفها.."

---

[1] - سيد مصطفى أرباب ، (**أثر الخطاب ..**)،**مرجع سابق**، ص ص 22 ، 23 .

[2]- البشير يعلن تحمله المسؤولية الكاملة عن انقلاب 1989 ، في : الموقع الالكتروني : **البشير يعلن تحمله المسؤولية الكاملة عن انقلاب 1989 | سكاي نيوزعربية(skynewsarabia.com)** ، تاريخ الاطلاع : 12/04/2023 .

[3] - أو.كولينز ، **مرجع سابق**، ص25.

يمكن تلخيص الأسباب التي ساقها البشير مبررا انقلابه على السلطة القائمة فيما يلي : [1]

- ❖ فشل حكومات الأحزاب السياسية في تجهيز القوات المسلحة لمواجهة التمرد في الجنوب
- ❖ فشل حكومات الأحزاب السياسية في تحقيق السلام
- ❖ تدهور الوضع الاقتصادي و فشل حكومات الأحزاب في تحقيق التنمية

"..لقد تدهور الوضع الاقتصادي بصورة مزرية وفشلت كل السياسات الرعناء في إيقاف التدهور ناهيك عن تحقيق أي قدر من التنمية، مما زاد حدة التضخم ورفع الأسعار بصورة لم يسبق لها مثيل، واستحال على المواطن الحصول على ضرورياته، إما لانعدامها أو ارتفاع أسعارها، مما جعل الكثير من أبناء الوطن يعيشون على حافة المجاعة"

- ❖ انهيار الخدمات
- ❖ انتشار الفساد و المحسوبية في مؤسسات و أجهزة الدولة

"...لقد امتدت يد الحزبية والفساد السياسي إلى الشرفاء فشردتهم تحت مظلة الصالح العام، مما أدى إلى انهيار الخدمة المدنية، ولقد أصبح الولاء الحزبي والمحسوبية والفساد سببا في تقديم الفاشلين في قيادة الخدمة المدنية، و أفسدوا العمل الإداري، وضاعت بين يديهم هيبة الحكم وسلطان الدولة ومصالح القطاع العام"

- ❖ غياب السياسات القومية
- ❖ تردي علاقات السودان مع الدول العربية و الافريقية
- ❖ إضعاف الوحدة الوطنية

---

[1]- البيان الأول لثورة الإنقاذ الوطني السودان 30 يونيو 1989،في: **البيان الاول لثورة الانقاذ الوطني السودان 30 يونيو 1989 - Bing video**،تاريخ الاطلاع : 12 /04/2023

- امتداد الحروب الاهلية و اتساعها

في المقابل تعهد انقلاب الإنقاذ بما يلي : [1]

- دعم القوات المسلحة معنويا و ماديا و عسكريا في مواجهة الحركة الشعبية لتحرير السودان
- أولوية تأمين الحاجيات الأساسية للشعب
- دفع التنمية و الإنتاج
- تقوية علاقات السودان الخارجية خاصة مع الدول العربية و الافريقية
- تأكيد مبدأ عد الانحياز
- اعتبار القضية الفلسطينية قضية الوطن العربي الكبرى
- تحقيق السلام
- كما تعهدت بالمحافظة على الوطن و سلامة أراضيه و استقلاله و صون الوحدة الوطنية و تأمين الوطن و محاربة الفساد و النهوض بالاقتصاد

[1] - البيان الأول لثورة الإنقاذ الوطني السودان 30 يونيو1989،في: **البيان الاول لثورة الانقاذ الوطني السودان 30 يونيو 1989 - Bing video**،تاريخ الاطلاع : 12/04/2023.

الفرع الثالث : تعامل النظام(نظام الإنقاذ) مع المشاكل القومية للسودان

❖ قضية الجنوب :

على الرغم من اختلاف و تنوع إيديولوجية مجمل" الأنظمة المتعاقبة منذ الاستقلال على السلطة" في السودان ، إلا أن نظرتها ،و منهج تعاملها مع المشكلة الجنوبية كان نفسه ، حيث عملت جميعها على ممارسة سياسات الاقصاء ،و التهميش في حق الجنوبيين، و ذلك عبر فرض إستراتيجيتي "السودنة و التعريب" [1]، و نظام الإنقاذ مثله مثل أسلافه لم ينحرف عن هذا" التقليد "، و بقي محافظا على نهج سابقيه بل "بأكثر ضراوة" .

فشلت حكومة الإنقاذ ، في استيعاب التنوع الاثني، و التعدد الثقافي، و رفضت "فصل الدين عن الدولة". إذ سارع النظام ،و بمجرد نجاح الانقلاب ، لإعلان الجهاد ،و الحرب المقدسة (الحسم العسكري لمشكلة الجنوب)، دفاعا عن العقيدة ،و المشروع الحضاري /الإسلامي، و هو أحد القرارات التي كانت سببا من أسباب" تعقد مشكلة جنوب السودان"، و تعميق الهوة بين أبناء الشمال المسلم ،و الجنوب المسيحي، إذ تحولت الحرب من حرب على مطالب "سياسية و تهميش اقتصادي" إلى حرب "**جهادية، عرقية**" استمرت طويلا . [2]

أدان المجتمع الدولي استمرار الحكومة في الحرب و تطبيقها القاسي لأحكام الشريعة [3] و بالتالي تحول الصراع من مشكلة داخلية يمكن حلها بشكل أو بأخر بين أبناء الوطن الواحد إلى مشكلة إقليمية و

---

[1] -مصطفى بشراوي، **تأثير النزاعات الإثنية على مسألة بناء الدولة الوطنية : جنوب السودان أنموذجا** ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، غير منشورة،(جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، ص ص 92 ،93 .

[2] - سنوات نظام «الإنقاذ»... أخطاء جسيمة وحروب وعزلة دولية،في : **سنوات نظام «الإنقاذ»... أخطاء جسيمة وحروب وعزلة دولية(aawsat.com)** ، تاريخ الاطلاع : 03/05/2023 .

[3] - الشاهي ، **مرجع سابق**، ص 120 .

دولية سمحت بتدخل "أطراف خارجية"، فمارست ضغوطا على الدولة السودانية، نحو فرض الحل السلمي على أساس حق تقرير المصير، وصولا للانفصال عام 2011 .[1]

❖ قضية التنمية الاقتصادية

إن التحسن النسبي، الذي طرأ على أداء الاقتصاد السوداني، يعود و بدرجة أساسية إلى دخول النفط ضمن "المكونات القطاعية" لاقتصاد السوداني ،منذ العام1998 [2] ،فضلا عن دخوله ضمن هيكل الصادرات السودانية منذ العام 1999 .بحيث ساعدت إيرادات النفط، على الدفع بعجلة نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان، وعلى مدى عقد من الزمن، انتعش الاقتصاد السوداني ،على خلفية الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي، التي مكنت من توسيع الإنتاج، ورفعت من قيمة عائدات البلاد، و ساهمت في تأمين العملة الصعبة. [3]

غير أن الاستقرار النسبي الذي تمتع به الاقتصاد السوداني، أخذ في التراجع منذ العام 2009م ،نتيجة لضعف التخطيط ،و الرؤية الاستراتيجية ، بحيث لم تحسن الحكومة توزيع، و استثمار تلك الإيرادات النفطية ، للتأسيس لاقتصاد إنتاجي، في المجال الزراعي ،و الصناعي ، بل تفننت في إهدار الأموال على المهرجانات ،و المؤتمرات، [4]و استخدمها المال العام كأداة للبقاء في الحكم. ***"بالإضافة للعديد من الاستحقاقات التي فرضتها الظروف السياسية منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل في العام 2005م، و كذا متطلبات مواجهة ازمة دارفور، واحتواء مشكلة شرق السودان ،فضلا عن تداعيات الازمة المالية العالمية التي ظهرت في العام2008 م، حيث كان لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية في العام***

---

[1] - محمد بهيج، **مرجع سابق**، ص 45.

[2] - محمد بهيج ، **مرجع سابق**، ص 65.

[3] -الحسن عاشي ، أزمة اقتصاد السودان وكرة الثلج منذ انفصال الجنوب،في: **أزمة اقتصاد السودان وكرة الثلج منذ انفصال الجنوب - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي(carnegie-mec.org)** ، تاريخ الاطلاع يوم :2023/04/16 .

[4] - محمد بهيج ، **مرجع سابق**، ص 67.

2009 جراء تلك الازمة ،انعكاساته على الموازنة العامة في السودان ،بالإضافة الى تأثر الواردات السودانية بحكم تأثير الازمة على الدول التي يستورد منها السودان" [1]

كما كشف حدث انفصال الجنوب ، و ما ترتب عليه من تراجع عائدات النفط، و بالتالي احتياطات النقد الأجنبي ، عن هشاشة اقتصاد السودان، و فشل سياسات حكومة الإنقاذ الاقتصادية غير المتوازنة ،التي جرى تبنيها في حقبة الطفرة النفطية ، ما أدى في النهاية إلى حالة" الإفلاس الشامل ".

الشكل(7) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2012

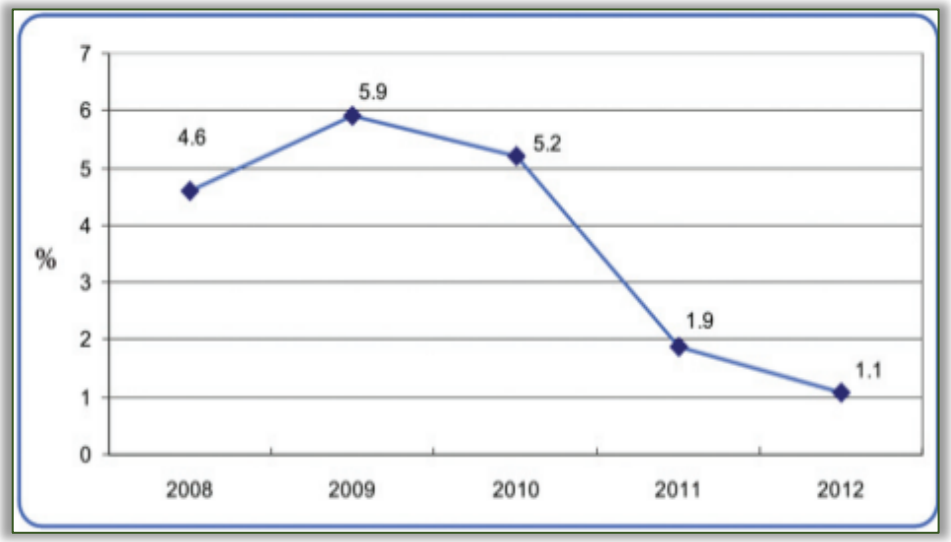

المصدر : يوسف أبو فارس، انعكاسات انفصال جنوب السودان على الامن الاقتصادي السوداني ،(رؤية تركية، المجلد 4،العدد4، 2015) ،ص161

يوضح الشكل رقم(3)،نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى2012، حيث يلاحظ ان الاقتصاد السوداني ظل ناميا حتى2009 ، ثم انخفضت نسبة النمو نتيجة لتداعيات الازمة المالية العالمية، لعل أهمها : انخفاض أسعار النفط (المورد الرئيسي لإيرادات خزينة الدولة) ،و ظل النمو بمعدل متناقص،

[1] -نصر محمد سعيد،**مرجع سابق**،ص ص 9،10

ليصل ذروته بعد انفصال جنوب السودان عام 2011 ،حيث معظم حقول البترول أصبحت تتبع دولة جنوب السودان .

المطلب الثالث : ثورة 19ديسمبر 2018 : دراسة في الفواعل المدنية و العسكرية

".....حكاية 30 سنة من الحكم العسكري-الإسلامي ، حكم تسبب في تعميق الانقسامات الطبقية ، الجهوية والاثنية فكان انفصال الجنوب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في دارفور و جنوب كردفان إلى مصادرة الحريات والسعي لتدمير العمل السياسي والنقابي وجعل الخرطوم مقرا للإرهابيين الخطرين من كارلوس إلى بن لادن ، وتحول البلد الذي يوصف بأنه سلة غذاء العالم إلى بلد الفقر المقيم والمجاعة والمرض ، فندر القمح وعز الرغيف وفوق وفوق ذلك سعى الحكم للتمديد للبشير فالتهب الشارع في الخريف الماضي....."[1]

"...انقلاب الإنقاذ أسوء ما حصل للإسلام والسودان ..."[2]

الصادق المهدي

عبرت الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت يوم الثامن عشر(18) من ديسمبر 2018 ،عن توق شعبي إلى الحرية ، الديمقراطية و العدالة الاجتماعية ، بعد ثلاثين عاما كاملة من الديكتاتورية العسكرية ،شهد فيها البلد : اضطرابات سياسية ، أزمات اقتصادية لا تحصى ، عقوبات اقتصادية ،و عزلة إقليمية و دولية "نجح خلالها عمر البشير في تجاوز عدوى الانتفاضات العربية و التي بدأت قرابة تسعة 9 أعوام"[3] و امتصاص الغضب الشعبي في مراحل عدة من حكمه .لكنه لم يصمد أمام موجة الاحتجاجات التي اندلعت في منتصف ديسمبر 2018[4]

---

[1] -حنا صالح، السودان بين ثورتي أبريل 1985 و2019 ،في : **السودان بين ثورتي أبريل 1985 و2019(alarabiya.net)** ، تاريخ الاطلاع: 2023/04/05 .

[2] -الجزيرة ، أحمد منصور ،حسن الترابي، شاهد على العصر ، الجزيرة،(24أفريل2016)

[3] -أبوزيد، **مرجع سابق**،ص10.

[4] - Keeping Sudan's Transition on Track,(**INTERNATIONAL CRISIS GROUP** , OCTOBER 2019 , WATCH LIST 2019, THIRD UPDATE),p2.

الفرع الأول : خلفيات ثورة 19 ديسمبر 2018

هناك جذور كان لها سببا في اشعال فتيل الحراك منها : [1]

I. **الخلفية الاقتصادية:** انطلقت الاحتجاجات تنديدا بالوضع الاقتصادي و الاجتماعي المتردي و التي كان نتيجة ل :

- **انفصال جنوب السودان :** دخلت الدولة السودانية في دوامة الازمات الاقتصادية نتيجة انفصال جنوب السودان ، إذ تسبب ذلك في خسارة قرابة 75 بالمئة من النفط الذي كان يمثل 95 بالمئة من صادرات حكومة السودان، في المقابل لم تتمكن القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، و خاصة الزراعة و الصناعة تعويض الانخفاض في الإنتاج النفطي و هو ما كشف هشاشة الاقتصاد السوداني[2] أما الثروات الأخرى المتمثلة في الذهب و الذي رغم انتاجها له (حيث يمتلك السودان بعض أكبر مناجم التنقيب عنه في العالم)، الا أن ضعف قدرة النظام على رقابة انتاجه و تصديره جعلت ان أكثر من نصف انتاجه يتم تهريبه .
- **الديون المتراكمة :** صنفت السودان ضمن قائمة الدول المثقلة بالديون و اعتبرها البنك الدولي من الدول غير المستحقة للاقتراض بسبب تجاوز الديون لمعدلات عالية(non -accrual)، و نضرا لانعدام مصادر العملة الأجنبية المضاف إليها ضعف الإنتاج الصناعي و الزراعي كان لابد أن يؤدي الامر إلى انهيار قيمة الجنيه السوداني و الذي بلغ ذروته عام 2018.
- **سياسة التمكين في شقها الاقتصادي :** التي تقضي باحتكار الحزب الحاكم "المؤتمر الوطني" و المؤسسة العسكرية لجميع مجالات الاقتصاد ،بحيث تم تحويل ملكية العديد من الشركات عبر استغلال "العلاقات و المعلومات" لأفراد يتبعون للنظام الحاكم و في الوقت نفسه تم انشاء قرابة 600 شركة تجارية عامة تابعة لوزارات اتحادية و للأجهزة الأمنية و الجيش لا تخضع للرقابة و تتمتع بحرية التصرف خارج الميزانية الرسمية للدولة

---

[1] - وليد مساهر حمد و ظاهر عبد الله علوان ، الحراك الشعبي في السودان و الجزائر و الموقف الدولي منهما ،(**مجلة تيكريت للعلوم السياسية**، دورية فصلية محكمة ، 2019)، ص ص703،704.

[2] -مزارة زهيرة، الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام و استكمال عملية البناء الديمقراطي(الجزائر، السودان أنموذجا) ،(**مجلة الفكر القانوني و السياسي**، المجلد الرابع، العدد الثاني ،2020) ، ص341

.وهو ما ساهم في انتشار الفساد، تبديد و نهب المال العام ،إهمال دفع التنمية الاقتصادية مقابل الاهتمام بتوليد المال لمصالح خاصة [1]

❖ **الصراعات الداخلية :** أدت الاشتباكات المسلحة إلى هدر موارد السودان الاقتصادية ،نضرا لما ولدته من أزمات إنسانية، خسائر بشرية ،بالإضافة لما تم تخصيصه من أموال لدعم العمليات الحربية، تمويل الميليشيات المنتشرة في أجزاء السودان و للصناعات الدفاعية وذلك على حساب قطاعي : الصحة و التعليم [2] ،فانعكس ذلك سلبا على جودة الخدمات التعليمية ،و الصحية .

II. الخلفية السياسية :

❖ **الضغوط الإقليمية و الدولية :**

- **العزلة الدولية و الإقليمية التي فرضتها "الوم أ "على الجمهورية السودانية :** انتهجت واشنطن سياسة الاحتواء ، و المواجهة اتجاه" نظام الإنقاذ"، منذ وصوله الى الحكم عام1989 ،نضرا لاتخاذ هذا الأخير لسياسة دولية عدائية، بتعاونه مع ليبيا ،و إيران ،و دعمه "لصدام حسين "خلال حرب الخليج . بهزيمة صدام حسين ،فقد السودان حلفاءه في الخليج، و في العالم ، فحولت "حكومة البشير"، بقراراتها الاعتباطية ، البلاد إلى دولة معزولة من كل العالم ، إذ تم ادراج السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب في العام1993 ،و طبقت عليها العقوبات الاقتصادية.[3]
- **إصدار المحكمة الجنائية أمر بالقبض على البشير :** في 2009 أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني" عمر البشير"، و معاونيه بتهم ارتكاب

---

[1] -أحلام فطيسة، دور الجيش في المسار الانتقالي للسودان بعد حراك 19 ديسمبر 2018 ،(**المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية** ،المجلد09 ، العدد 02 ، 2021)،ص382

[2] -سرحات أوراكجي، الثورة و الثورة المضادة في السودان و البحث عن الاستقرار،(**رؤية تركية** ،**المجلد** 8،العدد3، 2019)،ص30.

[3] - حمدي عبد العزيز، **دو افع السياسة الأمريكية نحو السودان و نتائجها** ،(لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ،2016)،ص2.

جرائم حرب ، و جرائم ضد الإنسانية ،لتضاف في عام 2010 تهمة الإبادة الجماعية و التطهير العرقي في مذكرة ثانية.[1]

❖ **التعديلات الدستورية التي تضمن ترشح البشير لولاية جديدة عام2020 :** كان التعديل الذي أجراه البشير على الدستور التي تسمح له الترشح لانتخابات عام 2020 ،و البقاء في السلطة ،أحد الأسباب المهمة في إشعال فتيل الحراك ،و مما زاد الامر صعوبة ،هو عدم وجود مخرجات فعلية ،من الحوار الوطني، الذي أطلقه البشير في "خطاب الوثبة "مطلع العام 2014 ،بعد احتجاجات 2013 ،إذ رفض تقديم تنازلات للمعارضة ، كما أنه اعتقل بعض من قادة المعارضة، و أبرزهم" الصادق المهدي" زعيم حزب الامة.

❖ **<u>هيمنة النظام و إغلاق المجال العام :</u>**

- **<u>تطبيق سياسة التمكين</u>** :رغبة في تثبيت أركان النظام ،و ضمان الولاء ،جعل البشير من المناصب في الخدمة المدنية، و القوات النظامية، حكرا على المنتميين الى الجبهة الإسلامية القومية، وواجهتها "حزب المؤتمر الوطني" ،دون مراعاة للكفاءة، أو المؤهلات و أبعد كل من يشك في ولاءه .و هو ما أدى إلى ضعف الخدمة المدنية، تعزيز الجهوية ،الشعور بالإقصاء ، وانتشار الفساد ، فتحول بذلك الحزب الحاكم من حزب مؤسسي، مدفوع بإيديولوجية، إلى حزب قائم على المحسوبية [2]، و أصبحت الدولة هي(الجبهة الإسلامية)، و الجبهة هي الدولة .
- **<u>تقييد نشاط الأحزاب السياسية و النقابات :</u>** وذلك بإيداع النقابيين ،و الناشطين السياسيين السجون ،أو دفعهم للهجرة. استهدف النظام في ذلك بشكل خاص " الحزبيين التقليديين الكبيرين "،حزب الامة بقيادة" الصادق المهدي "و الحزب الاتحادي

[1] -international criminal court, Trying individuals for genocide, war crimes, crimes against humanity, and aggression, **Al Bashir Case, in :<u>Al Bashir | International Criminal Court (icc-cpi.int)</u>**

[2] -فطيسة، **مرجع سابق**،ص378.

الديمقراطي بقيادة "محمد عثمان الميرغني ".[1]اللذين يمثلان الثقل الجماهيري لمعارضة النظام ، ما دفع إلى سعي النظام جاهدا لإقصائها، تماما عن الحكم [2]

- **إحكام السيطرة على الصحافة والاعلام :** بفرض الرقابة عليه و التضييق على نشاطه، حيث تم اغلاق عدد من المؤسسات الإعلامية ومصادرة و إيقاف الصحف و المجلات ،وتوجيه اتهامات للصحفيين بالتحريض على العنف و التخريب، و حجب بعض المواقع الالكترونية .إضافة إلى احتكار الإعلان وجعله انتقائيا على أساس الولاء . [3]

" ...في عهد البشير، تعرض الصحفيون للسجن والتعذيب، وتم القبض على المئات، وقضى بعضهم سنوات خلف القضبان بسبب كتابة تقارير ومقالات لم تعجب الحكومة..." [4]

الفرع الثاني : موقف المؤسسة العسكرية من الحراك الشعبي

❖ **القوات المسلحة السودانية في ظل نظام الإنقاذ :**

1. **تسيس المؤسسة العسكرية :** سعى نظام الإنقاذ ،بعد استلام السلطة إلى" تسيس المؤسسة العسكرية" ،رغبة في ضمان ولاءها، ضمانا لاستقرار النظام و حماية له من أي محاولة انقلابية ، و بالتالي تحولت القوات المسلحة السودانية في تلك المرحلة، من جيش للدولة(يكون ولاءه للوطن)،إلى جيش السلطة الحاكمة، يقتصر هدفها في قمع "قوى المعارضة "عند الاقتضاء، و الحفاظ على ديمومة سيطرة النظام الحاكم(نظام الإنقاذ) للحاكم، فتكون "خادما مطيعا له".و في سبيل تحقيق ذلك استهدف الضباط غير المواليين

---

[1] -احتجاجات السودان : عوامل استمرارها و افاقها،(**وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات** ،11فيفري 2019) ،ص2.

[2] - **المرجع نفسه**،ص2.

[3] -كمال عبد الرحمن، الاعلام السوداني...إرث ثقيل و حلول صعبة ،في: **الإعلام السوداني.. إرث ثقيل وحلول صعبة | سكاي نيوز عربية(skynewsarabia.com)** ،تاريخ الاطلاع: 03/04/2023.

[4] -محررو الراكوبة، نقابة للصحفيين في السودان.. تجربة "تاريخية" تثير قلق بعض القوى، في : **نقابة للصحفيين في السودان.. تجربة "تاريخية" تثير قلق بعض القوى - صحيفة الراكوبة (alrakoba.net)** ، تاريخ الاطلاع :6/4/2023.

سياسيا(الكوادر المهنية الوطنية) بالفصل من الخدمة، واحلال ،و تمكين حصري للموالين من الالتحاق بالمؤسسة العسكرية .

و هو ما أكده" جمال محمد إبراهيم" في قوله :[1]

"....غير نظام الإنقاذ عقيدة القوات التي أنيط بها تاريخيا حماية البلد وحفظ الامن والسلام في ربوعها ، فتحولت تلك العقيدة تحت حكم البشير، إلى حماية نظام "المؤتمر الوطني"

2. **الامتيازات الاقتصادية :** في إطار سياسة التمكين (في شقها الاقتصادي)، استفادت" القوات المسلحة السودانية "من عدة امتيازات تحول أفرادها بموجبها إلى "مقاولين اقتصاديين" ، متحكمين في العديد من القطاعات الاقتصادية في البلاد ، حيث تلقت المؤسسة المسلحة السودانية حصة متزايدة من" عائدات النفط"، و" الذهب"، نضرا للحملات العسكرية التي قادها البشير في دارفور، و جنوب كردفان[2] .كما قنن "نظام الإنقاذ"، بموجب المادة 191 من "قانون القوات المسلحة السوداني لسنة 2007 " ، الأدوار التي تلعبها القوات المسلحة السودانية في الاقتصاد و الاعمال التجارية[3] .

قال "شريف مراد "في هذا الصدد : [4]

"....حدث تغيير جوهري لمؤسسة الجيش في عهد الإنقاذ، فلأول مرة في تاريخه بدأ الجيش في التغول والدخول بشكل مباشر في القطاعات الاقتصادية مع غياب الشفافية وصعوبة توافر المعلومات والتقارير حول حجم المصالح الاقتصادية للجيش وحجم إسهامه في الناتج المحلي السوداني، حيث بات الجيش السوداني يمتلك اليوم شركات ومصانع تصل إلى كل المجالات الاقتصادية، بداية من التصنيع الثقيل والخفيف، مرورا بمجالات التأمين المالي والمصارف، وحتى

---

[1] - جمال محمد إبراهيم، السودان بين المدني و العسكري، مقالات و أراء سياسية، 24 فيفري 2020 ، في :**السودان بين المدني والعسكري - صحيفة الراكوبة(alrakoba.net)** ، تاريخ الاطلاع : 2023/04/25 .

[2] - صاموئيل راماني، تحوّل سياسي متعثر في السودان ،في: **تحوّل سياسي متعثر في السودان - سياسات السلطوية العسكرية في شمال إفريقيا - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي(carnegie-mec.org)** ، تاريخ الاطلاع : 02/05/2023.

[3] -المادة(191) ، من قانون القوات المسلحة السوداني لسنة 2007 : "يكون للقوات المسلحة السودانية في اطار سياسات الدولة الاقتصادية الحق في إنشاء أي مشروعات اقتصادية أو استثمارية و المشاركة فيها ،بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي و رفاهية الأفراد "، أنظر في : نصوص و مواد قانون القوات المسلحة السوداني 2023(mohamah.net)

[4] - شريف مراد، من التمكين إلى سطوة الميليشيات..من يرث الإنقاذ في السودان؟،في: **من التمكين إلى سطوة المليشيات.. من يرث تركة الإنقاذ في السودان؟ | الموسوعة | الجزيرة نت(aljazeera.net)** ،تاريخ الاطلاع : 04/05/2023.

مجال إنتاج الأغذية، فضلا عن شركات المقاولات والإنشاءات العقارية، وصولا إلى مجال صناعة الأدوية، وحتى شركات الدعاية والإعلان...."

❖ **دوافع انحياز الجيش للثورة :**

تختلف دوافع انحياز أفراد الجيش للثورة ، إذ منهم من ينحاز لها بدوافع أخلاقية ،و مهنية محضة و أخرين لدوافع مصلحية ،براغماتية بحتة ، و تبدأ مسيرة الانحياز بأفراد قلائل تتزايد أعدادهم، كلما ارتفعت مؤشرات قرب رحيل" النظام القائم." [1]

حمى الجيش السوداني المتظاهرين، رافضا الانصياع لأوامر الرئيس "عمر البشير" ،واستخدام القوة اتجاه الشعب السوداني ، في السادس من أفريل 2019[2].و يمكن ارجاع ذلك لمجموعة من العوامل :

- **استهدفت عملية التدجين السياسية(التمكين الحزبي) الضباط دون الجنود، كما قادت اتفاقية السلام الشامل 2005 الى تراخي قبضة التمكين الحزبي ،فصار الالتحاق بالمؤسسات العسكرية ،إلى حد ما "غير مرتبط بشرط الولاء الحزبي وحده" ، ما أفرز رتب وسطى و دنيا (ضباط الصف و الجنود) خارج منظومة الولاء السلطوي و الأيديولوجي.** [3]

" القيادات العليا تبدو في حالة اصطفاف مع الرئيس السوداني في حين تبدو بعض الرتب الوسطى والدنيا في الجيش أكثر ميلا لمطالب الشارع بحكم أنها أكثر احتكاكا به و بظروفه" [4]

- انعكست صراعات الحزب الواحد ،و انقسام الإسلاميين الى فريقين "شعبي ووطني"، على المؤسسة العسكرية ، حيث خلقت" حالة من الانقسام"، في صفوف الجيش نفسه ، و هو ما أكده اللواء الشامي في قوله : ***""لقد تابعتم منذ السادس من أبريل 2019 ما جرى ويجري بالقرب وحول***

---

[1] - **تيسير حسن ادريس**، موقف الجيش السوداني من مدنية حراك التغيير، في : **تيسير حسن ادريس - موقف الجيش السوداني من مدنية حراك التغيير (ahewar.org)** ، تاريخ الاطلاع : 06/5/2023.

[2] -التجاني عبد القادر حمد ،الثورة السودانية و افاق الانتقال الديمقراطي ،(**سياسات عربية**، المجلد 10،العدد 54،يناير 2022)،ص52

[3] -محمد بدوي، الجيش و الحراك، أعمدة و مقالات ،في: **الجيش والحراك - صحيفة التغيير السودانية , اخبار السودان(altaghyeer.info)** ،تاريخ الاطلاع : 05/05/2023 .

[4] -السودان: ما توقعاتكم لدور الجيش في التعامل مع الاحتجاجات؟،في : **السودان: ما توقعاتكم لدور الجيش في التعامل مع الاحتجاجات؟ BBC News - عربي**،تاريخ الاطلاع : 05/05/2023 .

القيادة العامة للقوات المسلحة ،وما ظهر من" بوادر حدوث شروخ في مؤسسة عريقة" نبهت به اللجنة الامنية العليا رئاسة الدولة." الشروخ والخوف من انقلاب القاعدة على القمة هو ما دفع قيادة الجيش والأجهزة "الأمنية" الأخرى للإسراع في ثورة مضادة عبر مسرحية الانقلاب على النظام"[1]

تهميش القوات المسلحة السودانية، و تراجع امتيازاتها الاقتصادية لصالح "ميليشيا قبلية" :

حافظت القوات المسلحة السودانية على موقعها الاقتصادي المتميز ،إلى أن أوجدت الحكومة مؤسسة موازية ،و قوة رديفة على حسابها ،تابعة للحزب الحاكم بموجب مرسوم رسمي عام 2013 ،سعيا منها : تأمين النظام ،واجهاض أي محاولة انقلابية، أو مؤامرة داخلية [2] ، وتحييد الجيش الذي تتكون قياداته العليا من الضباط الإسلاميين ، بعد انشقاق التحالف الذي أوصل البشير الى السلطة عام1989[3]، و الذي جعلها تنظر للجيش بعين" الريبة و الشك" .

و هو ما شكل تهديدا لامتيازات القوات المسلحة الاقتصادية، و هيمنتها، و أفرز المزيد من الاستياء أوساط أفراده من الضباط ، و الجنود[4]، خاصة بعد ان استولت الجنجويد(قوات الدعم السريع)، التي كان يقودها وقت ذلك موسى هلال (عم حميدتي) عام 2017 ، على مواقع الذهب الذي تم اكتشافه في ولاية شمال دارفور عام2012[5] ،ليمارس (حميدتي) بعده ، دور الوكيل عن الحكومة السودانية لبيع الذهب [6]

---

[1] - عائشة البصري، أسطورة انحياز الجيش و الجنجويد للثورة، في : **أسطورة انحياز الجيش والجنجويد للثورة - صحيفة الراكوبة(alrakoba.net)** ، تاريخ الاطلاع : 05/05/2023.

[2] -محمد سعدي، إمكانية إصلاح مؤسسة الجيش و رهاناته في العالم العربي : دراسة أولية مقارنة ،(سياسات عربية ،العدد24 ،2017)، ص66.

[3] - احتجاجات السودان : عوامل استمرارها و افاقها، **مرجع سابق**،ص3

[4] - حسن إدريس، **مرجع سابق**.

[5] -راماني، **مرجع سابق**.

[6] -أماني الطويل، المكونات العسكرية السودانية: الإشكاليات و المسارات، في:**المكونات العسكرية السودانية: الإشكاليات والمسارات - مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية(ahram.org.eg)** ، تاريخ الاطلاع : 03/05/2023 .

".....بزغ نجم محمد حمدان دغلو(حميدتي) وميليشيات الدعم السريع.....بدأ حميدتي في تكوين إمبراطوريته الاقتصادية عبر ميزانية مباشرة من عمر البشير خارج رقابة الدولة، ما منح قائد الدعم السريع امتيازات غير مسبوقة بعلم الدولة السودانية وعلى سمع النظام وبصره..."[1]

- ***إصدار البرلمان سنة 2017 "مشروع قانون" يجعل من قوات الدعم السريع قوة نظامية" تابعة للجيش السوداني" ، وهو ما عارضه هذا الأخير الذي يرى أن تلك القوات مكونة على أسس قبلية .[2]***

الفرع الثالث : دور الفواعل المدنية في الانتفاضة الشعبية

القوى السياسية :

لم تكن للأحزاب اليد العليا في انطلاق الاحتجاجات ،و إنما بدأت القوى السياسية التي تريد اللحاق بركب الشارع في تحديد مواقفها تباعا ،و كانت أول الأحزاب التي أبدت موقفا مؤيدا للاحتجاجات "الجبهة الوطنية للتغيير ،و حزب الامة"، عبر "مذكرة" ،تطالب فيها بتنحي الرئيس "البشير"، حل الحكومة و البرلمان، و تشكيل مجلس سيادة انتقالي، لانهما جزء من الأطراف المشاركة في "الحوار الوطني" و "حكومة الوفاق".[3]

اعتبر "المؤتمر الوطني" انسحاب هذه الأحزاب من الحكومة(خروجا على الاجماع الوطني)، الذي تمثله الوثيقة الوطنية، و موقفا مخالفا للممارسة السياسية الأخلاقية و اعتبر تصرفها بالانتهازية السياسية، و هو ما صرح به إبراهيم الصديق (رئيس قطاع الاعلام بحزب المؤتمر الوطني) :[4]

"..إن بعض رموز هذه المجموعة تجيد المغامرة السياسية، وتغيير المواقف، وهو ما يشير لافتقادها المبدئية في العمل السياسي... "

---

[1] -شريف ، مرجع سابق

[2] - أحمد يونس، البرلمان السوداني يجيز قانونًا جديدًا لـ«قوات الدعم السريع» ،في: **البرلمان السوداني يجيز قانونًا جديدًا لـ«قوات الدعم السريع (aawsat.com)** »،تاريخ الاطلاع : 05/05/2023.

[3] -عمر سمير خلف ، **احتجاجات السودان أي أفاق لتغيير منشود؟** ،(بيروت -لبنان-: منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA))، ص4.

[4] - عبد الرؤوف طه، **بعد أن خرجت عنه المؤتمر الوطني: أغلب الأحزاب المُنسحبة من الحكومة بلا وزن جماهيري وسياسي**، في: **بعد أن خرجت عنه المؤتمر الوطني: أغلب الأحزاب المُنسحبة من الحكومة بلا وزن جماهيري وسياسي - صحيفة الراكوبة(alrakoba.net)** ، تاريخ الاطلاع : 04/05/2023.

أما حزب المؤتمر الشعبي الذي أسسه الراحل "حسن الترابي" ، فرغم أنه أيد التظاهر السلمي ،و طلب فتح تحقيق في مقتل المحتجين .إلا أن مواقفه تبدو "متماهية "،مع غريمه السابق "المؤتمر الوطني" الحاكم ،و هو ما دعا مجموعات شبابية داخله ، للدفع بمذكرة إلى قيادة الحزب ،تطالب بالانسحاب من الحكومة . يقول ادريس سليمان(الأمين السياسي لحزب المؤتمر الشعبي) في هذا السياق : [1]

"...إن المؤتمر الشعبي أغلق الباب تماما أمام الخروج في احتجاجات أو تظاهرات ضد الحكومة..."

كما أيد "تحالف نداء السودان " الاحتجاجات . الذي يتميز بضم الحركات ،و الأحزاب ذات الأيديولوجيات المختلفة ،من "إسلامية و يمينية و يسارية و قومية و شيوعية و غيرها"[2] ، حيث يضم "حزب الامة القومي" المعارض ، و "حركة العدل و المساواة" و"حركة تحرير السودان" ، و "قوى أحزاب الاجماع الوطني" ، التي تضم مجموعة القوى المدنية المعارضة أبرزها "الحزب الشيوعي السوداني" و "حزب البعث" ،"المؤتمر السوداني المعارض" و أحزاب أخرى. كما تحاول الجبهة الوطنية للتغيير التي تشكلت في الأسابيع الماضية ، إيجاد موطئ قدم لها في صف المعارضة كما انشق عن التحالف الحاكم "حزب الامة الفيديرالي" ، و هو أحد الأحزاب التي انشقت عن حزب الامة القومي بزعامة الصادق المهدي و دخل مند تأسيسه في العام 2004 في شراكة سياسية مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم [3]

القوى غير الحزبية

تتنوع الحركات و القوى غير الحزبية المناوئة للبشير . لعلل أبرزها "تجمع المهنيين السودانيين"، حيث اعتبر" التجمع الأكبر" للقوى المؤيدة للحراك ، و عبر بشكل كبير عن مطالب ،و تطلعات المتظاهرين السودانيين ، بعيدا عن اللافتات الحزبية الضيقة .

قاد "تجمع المهنيين السودانيين ،" الذي يضم تحت لوائه" لجنة المعلمين، لجنة أطباء السودان المركزية ،شبكة الصحافيين السودانيين ،تحالف المحاميين الديمقراطيين ،تجمع أساتذة الجامعات لجنة

---

[1] -كمال محمد جاه الله الخضر، **السودان جغرافية الحراك الثوري و القوى الفاعلة**،(مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، ماي 2019)،ص21.

[2] -مظاهرات السودان : ما هو تحالف إعلان الحرية و التغيير و ماهي مطالبه؟،في : **مظاهرات السودان: ما هو تحالف إعلان الحرية والتغيير وما هي مطالبه؟ BBC News- عربي**، تاريخ الاطلاع : 05/05/2023 .

[3] - خلف ،**مرجع سابق**،ص5.

مبادرة استعادة نقابة المهندسين ،لجنة الصيادلة المركزية "، الحراك الشعبي في بدايته و تولى تنظيمه ، قبل أن تنضم عدد من الأحزاب المعارضة الى التجمع لتشكل قوى "تحالف الحرية و التغيير"[1]

قوى اعلان الحرية و التغيير (تحالف سياسي-نقابي) :

اعتبر" عبد الفتاح ماضي" أن تشكيل تكتل ديمقراطي، و تحالف وطني واسع من القوى السياسية ليقود المرحلة الانتقالية بدلا من فيصل واحد ،كان أحد العوامل الأساسية التي أدت في النهاية إلى إنجاح معظم تجارب الانتقال الديمقراطي.[2]

التقت مجموعة واسعة من القوى السياسية والنقابية المدنية السودانية ، تشمل قوى ليبرالية وإصلاحية ويسارية، على إعلان تبنته في اليوم الاول من سنة 2019 تحت تسمية "إعلان الحرية والتغيير" نص على "التنحي الفوري للبشير ونظامه من حكم البلاد"،إذ و على الرغم من تباين الرؤى و الاجندة السياسية لتلك القوى فإنها اجتمعت على هدف واحد ألا وهو: إسقاط نظام المؤتمر الوطني الحاكم و ترسيخ مبادئ الحرية و العدالة و السلام في السودان ما بعد البشير [3]

تشمل التشكيلات المدنية التي اجتمعت تحت قيادة قوى الحرية و التغيير ،والتي أدت دورا رئيسيا في الأعمال المناهضة للحكومة :

التشكيلات السياسية التقليدية و العلمانية في السودان : المنضوية تحت" قوى نداء السودان" الذي يضم بين جناحيه حزب الامة القائم على أرضية الطريقة الصوفية و الذي يمثل الفروع التقليدية

---

[1] -السودان خلال 3 أشهر..كيف غيرت التظاهرات المشهد؟،في: **السودان خلال 3 أشهر.. كيف غيرت التظاهرات المشهد؟ | سكاي نيوزعربية(skynewsarabia.com)** ، تاريخ الاطلاع : 05/05/2023.

[2] -بومدين عربي ، **العلاقات المدنية العسكرية و تحديات دمقرطة النظم السياسية العربية -دراسة حالة مصر بعد 2011**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص : علاقات دولية،(جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،نوفمبر 2020م) ،ص257

[3] -**ثورة ديسمبر : السياقات و الفاعلون و تحديات الانتقال الديمقراطي في السودان**،(تقرير رقم 3 ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،يونيو 2020) ، ص4 .

للسياسة السودانية، إلى جانب الحزب الشيوعي السوداني و حزب المؤتمر السوداني اليساري ،و حزبا البعث و الناصريين [1]

و لا يقتصر تشكيل "قوى الحرية و التغيير "على أحزاب سياسية فقط، بل تشارك فيه النقابات العمالية غير الرسمية كجمعية المهنيين السودانيين(المتكون من ثمانية تنظيمات) [2]

[1] - مظاهرات السودان : ما هو تحالف إعلان الحرية و التغيير و ماهي مطالبه؟،في : **مظاهرات السودان: ما هو تحالف إعلان الحرية والتغيير وما هي مطالبه؟ BBC News- عربي**، تاريخ الاطلاع : 05/05/2023 .

[2] - أوراكجي ،**مرجع سابق**،ص37

الفصل الثالث : حدود العلاقات المدنية- العسكرية بعد سقوط نظام الإنقاذ و فرص بناء نظام ديمقراطي

تمهيد الفصل :

لجأ الشعب السوداني ، إلى المؤسسة العسكرية بغية إسقاط "نظام الإسلاميين السودانيين"، و على إثرها أطاحت القوات المسلحة السودانية ب "عمر البشير" ، و استولى المجلس العسكري على السلطة، فأعلن حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر، و تعطيل العمل بالدستور لمدة عاميين ،يتم بعدها تسليم السلطة للمدنيين ، و هو ما جاء في بيان قائد الانقلاب بن عوف.[1]

الإطاحة بالبشير أثلجت صدور المحتجين ، الا أن تخوف الشعب من بقاءه تحت حكم عسكري للمرة الرابعة ، جعله يستمر في الاحتجاجات ،رفع من خلالها سقف مطالبه من "رغيف الخبز "،إلى" الحرية و الديمقراطية" ، و الضغط على المجلس العسكري، لتسليم السلطة للمدنيين ،و بناء دولة سودانية مدنية ديمقراطية .[2]

استجاب المجلس العسكري للمطالب الشعبية ، و فتح الباب للمفاوضات مع ممثل الثوار (قوى الحرية و التغيير) ، التي أفرزت الوثيقة الدستورية 2019 . و توالت التعديلات التي أجريت عليها .إلا أن ذلك التوافق بين المكونين "العسكري و المدني "'في إدارة المرحلة الانتقالية ،اهتز و لم يدم ، لتكون الصراعات ،الخلافات و الانقسامات هي الحاكمة للمشهد، وذلك نتيجة للموروث السياسي الذي خلفه" نظام البشير" المعبر عن حالة التفكك ، الانهيار و العجز السياسي الكلي للقوى السياسية، و كذا ضعف الجيش .كل ذلك أدى إلى إفراز حالة من الفوضى و اضطراب المسار الانتقالي.

من اجل استيضاح افاق الانسداد السياسي بالبلاد ،لابد من الوقوف على معادلة الصراع على السلطة التي يتألف منهم المشهد السوداني الراهن سنحاول من خلال هذا الفصل، تحليل طبيعة العلاقات المدنية العسكرية بعد سقوط نظام الإنقاذ، و ذلك بإبراز "**معالم التوافق والصراع** " بين المكونين خلال تلك الفترة .وصولا للحديث عن إعادة هيكلة مزدوجة (عسكرية-مدنية).كآلية ،من شأنها أن تقود إلى :

- تقوية القوى السياسية ، وتهيئتها للقيام بدورها المطلوب في إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، ترسيخ أركانه ،و استدامته، هذا من جهة .

---

[1] -خطاب ابن عوف، قناة ETTI ZANE ،في: **خطاب ابن عوف- YouTube** ، تاريخ المشاهدة : 11/04/2023

[2] -مزارة، **مرجع سابق**، ص347

- وإعادة بناء و تشكيل عقيدة القوات المسلحة السودانية ،بطريقة تجعلها حارسا للوطن، و حاميا للنظام الديمقراطي، أمام أي انقلاب عسكري من جهة أخرى .

المبحث الأول : العلاقات المدنية -العسكرية بعد سقوط البشير(نظام الإنقاذ)

بدأت الفترة الانتقالية، في جو ساده انعدام الثقة بين المكونين المدني، و العسكري ، تولت خلالها المؤسسة العسكرية (المجلس العسكري الانتقالي)، إدارة المرحلة الانتقالية ،باعتبارها المساهم الابرز في اقتلاع رأس النظام السابق ، و الصانع الحقيقي للتغيير.

الا أن ذلك لم يؤد إلى توقف الحراك الجماهيري ، حيث استمرت، المظاهرات ،و الاعتصامات ، و انتقلت من المطالبة بإسقاط البشير ، إلى المطالبة بإسقاط "حكم المجلس العسكري" ، و بتسليم السلطة للمدنيين.

نتيجة لذلك باشر المجلس العسكري، التفاوض مع ممثلي قوى الحرية و التغيير(قحت) ، من أجل الاتفاق على خطوات و إجراءات تسليم السلطة ، و ذلك في ظل الشك و التباين في وجهات النظر بين الطرفين [1] و سعي كل طرف تعديل كفة ميزان القوة لصالحه [2] . ما أدى لانعدام القدرة على إفراز حل توفيقي ، إلا بعد عملية طويلة ، طبعها خلاف ، أساسه إصرار(قوى الحرية و التغيير)، على نقل السلطة كاملة للمدنيين، و هو ما رفضة المجلس جملة و تفصيلا ، بحجة أن الجيش شريك أصيل في الثورة ،و صاحب الدور الأكبر في إسقاط النظام .

استمر الخلاف، الذي تحول إلى صراع ،و تبادل الاتهامات، بفعل التجاوزات الأمنية، و المواجهات الدامية ، التي راح ضحيتها عدد كبير من المدنيين . و لم يتم حسم ذلك الصراع، إلا بعد "الوساطة الأفريقية-الإثيوبية" ، من خلال التوصل لاتفاق سياسي ،الذي وقعه الطرفان في" الرابع من اوت 2019 "، و بموجبه تم إنشاء "مجلس سيادة "يضم عسكريين و مدنيين إلى جانب تأليف حكومة برئاسة حمدوك عبد الله في 21 اوت 2019 [3]

---

[1] - عبد الله فيصل علام ، العلاقات المدنية- العسكرية و إدارة المرحلة الانتقالية في السودان ، (**المستقبل العربي** ، العدد 495)، ص ص 33-34

[2] -فطيسة ، **مرجع سابق**،ص386

[3] -أحمد سليمان أبكر ، التحول الديمقراطي في السودان في ظل دولة هشة ،(**المستقبل العربي** ،المجلد 44، العدد 518، 2022)، ص ص 54-55

المطلب الأول : العلاقات المدنية العسكرية في ظل الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019

في السابع عشر 17 من شهر أوت 2019 ، أي بعد مرور "أربعة أشهر" على سقوط نظام " البشير" ، تم توقيع "الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية " ، بين ممثلي قوى إعلان الحرية و التغيير (التي قادت الحراك الثوري)، و ممثلي المجلس العسكري الانتقالي في السودان (الذي تولى مسؤولية الحكم بعد إطاحة البشير) ، و كان الطرفان قد وقعا قبل ذلك بشهر وثيقة "الاتفاق السياسي" ، الذي وضع الخطوط العامة للوثيقة الدستورية الانتقالية، و تمثل الوثيقتان معا ما يطلق عليه باسم اتفاقية "**تقاسم السلطة**" بين المدنيين و العسكريين في السودان .

احتوت الوثيقة الدستورية الانتقالية على النصوص المحددة ل :

- ✓ ألية إنشاء هياكل ، و مؤسسات الحكم في المرحلة الانتقالية ، التي تضم : [1]
  - مجلس السيادة ، و هو رأس الدولة و رمز سيادتها ووحدتها
  - مجلس الوزراء، و هو السلطة التنفيذية العليا للدولة
  - المجلس التشريعي الانتقالي، وهو سلطة التشريع و الرقابة على أداء الجهاز التنفيذي
- ✓ نسب تمثيل كل من المكونين" المدني و العسكري" فيها وكما رسم طريقة تعيينهما
- ✓ مهام الفترة الانتقالية [2]
- ✓ مدة المرحلة الانتقالية : تسعة و ثلاثين 39 شهرا ميلاديا ، تسري من تاريخ توقيع الوثيقة[3] ، و ذلك عقب إطاحة نظام حكم الرئيس عمر البشير. [4]وتنتهي بإجراء انتخابات تنقل مقاليد الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة .

---

[1] - جمهورية السودان ،**الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019 م**، المادة (10)، الجريدة الرسمية ، العدد رقم 1895 ، المؤرخ في 2019/10/3،ص9.

[2] -المادة (8)، **الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019**، ص ص 7،8

[3] - أنظر المادة (7) ، الفقرة الأولى، **من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019** ،ص7

[4] - علام ، **مرجع سابق**،ص27

الفرع الأول : مكانة السلطات المدنية في الوثيقة الدستورية

تضمنت الوثيقة الدستورية العديد من الإشارات إلى "النظام المدني الديمقراطي" ، بوصفه النظام المرجو لحكم السودان مستقبلا . و يمكن رصد ذلك من خلال النقاط التالية :

- أعادت الوثيقة في المادة 4 "الخاصة بطبيعة الدولة "، فرض صيغة "النظام البرلماني" للحكم في السودان،[1] و هي الصيغة التي كان معمولا بها خلال فترات مختلفة من حكم السودان عقب الاستقلال عام 1956 .
- حصنت الوثيقة الدستورية " السلطة البرلمانية"، و الممثلة ب" المجلس التشريعي الانتقالي " من الحل ، إلا بعد انتهاء المرحلة الانتقالية "[2]
- أعطت الوثيقة الدستورية " للمجلس التشريعي الانتقالي" سلطة مراقبة أداء مجلس الوزراء ، محاسبته ، و سحب الثقة منه [3]،و قرار "رفع الحصانة" عن أعضاء مجلس السيادة "بمن فيه من العسكريين" [4]
- يستطيع المجلس التشريعي أن يمرر القوانين التي يصدرها "بالأغلبية البسيطة" [5]حتى و لو اعترض عليها مجلس السيادة ، و هو ما يجعل من سلطات هذا الأخير "شكلية" ،و بلا قوة حقيقية .[6]
- السيطرة المدنية على الأجهزة المناط بها إدارة المرحلة الانتقالية ، بعيدا عن تحكم العسكريين :

➢ **مجلس السيادة(رأس الدولة) :** السيطرة العددية للمدنيين داخل مجلس السيادة ، الذي ضم 11 عضو ، 6 منهم مدنيين . [7]و بالتالي فإن اتخاذ القرارات داخل المجلس لن يتم من دون موافقة الأعضاء المدنيين عليها

---

[1] - أنظر المادة (4)، من **الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019**،ص6

[2] -تنص ،المادة(25)، الفقرة الخامسة ، من **الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019 "ينتهي أجل المجلس التشريعي الانتقالي بانتهاء الفترة الانتقالية"**

[3] -أنظر المادة (25)،من **الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019**،ص16

[4] -أنظر المادة(22)، من **الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019**،ص14

[5] -أنظر المادة (25)،من **الوثيقة الدستورية الانتقالية2019**،ص16

[6] - أنظر المادة (12)، الفقرة 1/ك، من **الوثيقة الدستورية الانتقالية2019**،ص11

[7] -أنظر ،الفقرة الثانية، المادة(11) ،من **الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019**،ص 9

- **السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء الانتقالي)** : يتم تعيين مجلس الوزراء من جانب قوى إعلان الحرية و التغيير. -عدا وزيري الدفاع و الداخلية-الذين يرشحهما الأعضاء العسكريون بمجلس السيادة [1]
- **السلطة التشريعية (المجلس التشريعي الانتقالي)** : يم تعيين بموجب الوثيقة ،نسبة 67 بالمئة من أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي ، من قبل قوى اعلان الحرية و التغيير[2]
- **السيطرة العددية للمدنيين على "مجلس الامن و الدفاع "** : إذ تضمنت الفقرة الأولى من المادة (12) من نص الوثيقة الدستورية الإشارة إلى "مجلس الأمن و الدفاع" ، و حسب نص المادة ، فإن المجلس يتألف من عشرين 20 عضوا ، أحد عشر 11 عضوا منهم من المدنيين ،[3] و ذلك بخلاف التشكيلات السابقة للمجلس التي كانت تعطي الهيمنة العددية للعسكريين

- حظرت الوثيقة الدستورية على جميع أعضاء مجلس السيادة من الترشح في الانتخابات العامة التي تلي المرحلة الانتقالية، و هو الامر الذي يحد من الطموح السياسي لقادة المؤسسة العسكرية ، كما يعد هذا الشرط ضمانة من بين الضمانات المطلوبة للوقاية من خطر طمع الجيش في السلطة[4] ، و على رأسهم الفريق أول" محمد حمدان دقلو" ، المشهور باسم "حميدتي" ، الذي يترأس قوات الدعم السريع، و الذي يثار عنه أنه ربما يرغب أو يخطط لحكم السودان.

- لم تمنح الوثيقة الدستورية" الحصانة" للمكون العسكري، و تم حذف المادة المقترحة التي كانت تمنح أعضاء المجلس العسكري حصانة مطلقة من المحاكمة . و قد جاء في نص المادة (6) من الوثيقة أن جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية و جرائم القتل خارج نطاق القضاء و انتهاكات حقوق الانسان و القانون الدولي الإنساني لا تسقط بالتقادم[5] . كما نصت المادة (16) من الوثيقة

---

[1] -أنظر المادة(15)، من **الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019**،ص12

[2] -أنظر المادة (24)،الفقرة الثالثة ،**الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019**،ص15

[3] -أنظر المادة (12)،1/ط، **الوثيقة الدستورية الانتقالية2019**،ص10

[4] -عبده موسى و سمية مادبو، **الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية : قراءة في التو افق السوداني** ، (سياسات عربية ،المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، العدد 43 ، مارس 2020)، ص89

[5] - المادة (6)، الفقرة 3،**الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019**،ص7

على تأليف لجنة تحقيق وطنية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات التي جرت في الثالث من يونيو 2019[1]، و المعروفة ب"مجزرة القيادة العامة "، التي توجه اتهامات تنفيذها الى المجلس العسكري، و إلى "قوات الدعم السريع" بوجه خاص.

الفرع الثاني: مكانة المؤسسة العسكرية في الوثيقة الدستورية

كسابق عهدها في الدساتير السودانية السابقة ، لم تحظى المؤسسة العسكرية بوضع مميز داخل "الوثيقة الدستورية الانتقالية الحالية" ،فمنذ الاستقلال لم يخرج نطاق مهام القوات المسلحة السودانية "المدسترة "عن تلك الأدوار التقليدية ، القائمة على أساس الدفاع عن الوطن ،و الحفاظ على سيادته ووحدته الوطنية ، فبينما كانت الأجهزة العسكرية السودانية تتدخل في الوضع السياسي من خلال "الانقلابات العسكرية "، إلا أنها لم تحاول دسترة وضعها ،أو سلطتها على المدنيين ، و هو ما سهل الأمر على قوى" إعلان الحرية و التغيير" المتفاوضة مع "المجلس العسكري" ، حيث لا توجد شواهد دستورية سابقة تمنح العسكريين صلاحيات ،أو سلطات خاصة خارج الدور التقليدي لهم، أو أن يتم تحصين ميزانيتهم العسكرية ، بل حتى منصب وزير الدفاع لا يوجد ما ينص على أن يكون من بين العسكريين ، و هو لا يمنع تولي وزير دفاع مدني.

و بالرغم من ذلك ، فقد حصل العسكريون على بعض المكاسب المحدودة وفقا لبنود الوثيقة الدستورية الانتقالية ، و ذلك على النحو التالي :

- المكسب الأكبر بالنسبة الى النخب العسكرية في الوثيقة الدستورية ، هو حصولهم على رئاسة المجلس السيادي(رأس الدولة) خلال الأشهر الواحد و العشرين 21 الأولى للفترة الانتقالية [2]. مما سمح لهم بإدارة أمور الأجهزة العسكرية بحرية أكبر، نتيجة السيطرة على منصب "القائد الأعلى للقوات المسلحة"[3].
- أسندت الوثيقة في فصلها الثاني ،المادة (8) ،الفقرة(12)، مهمة إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية نفسها ،حيث جاء ضمن مهام المرحلة الانتقالية في الوثيقة***"وضع***

---

[1] -المادة(8)،الفقرة 16،**الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019**،ص8

[2] -المادة (11)،الفقرة الثالثة، **الوثيقة الدستورية الانتقالية2019**،ص9

[3] -المادة(35)،الفقرة الأولى ،**الوثيقة الدستورية 2019**،ص18

برامج لإصلاح أجهزة الدولة ....على أن تسند مهمة إعمال إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية وفق القانون" [1]، وهو ما عزز استقلالية المؤسسة العسكرية بعيدا من التحكم المدني .

- **تعيين وزيري الدفاع و الداخلية** : يقع على عاتق العسكريين من مجلس السيادة [2]

لم تجد الحركات المسلحة ، حصتها من السلطة في الحكومة الانتقالية ، على الرغم من مساهمتها في صناعة الثورة ،و التغيير ، ما دفعها لاستخدام "ورقة الضغط"، و المتمثلة في "المطالبة بالحكم الذاتي" ، لجنوب كردفان (جبال النوبة) ، و جنوب النيل الأزرق و دارفور و شرق السودان.[3]

نجحت الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الله حمدوك ،في التعامل مع ملف السلام ،لإنهاء سنوات من الصراعات المسلحة ، و ذلك بتوقيعها ، "اتفاق سلام في 31 اوت 2020" ، بوساطة من جنوب السودان.

فرض توقيع هذا الاتفاق "اتفاق جوبا للسلام"، ضرورة إدراج تعديلات ،على بعض مواد الوثيقة الدستورية(الحاكمة للفترة الانتقالية) . و التي تم بموجبها [4]:

- ✓ تمديد الفترة الانتقالية التي تبلغ 39 شهرا ، لتبدأ من تاريخ التوقيع على "اتفاق السلام"[5]
- ✓ اعتبار، اطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، جزءا من مؤسسات الحكم ، حيث نصت على :
  - توسيع المجلس السيادي ، و الذي أصبح بموجب الاتفاق يتكون من : 14 عضوا ، منهم 5 مدنيين تختارهم قوى الحرية و التغيير ، 5 عسكريين يختارهم المكون

---

[1] -أنظر المادة (8)،الفقرة12، **الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019**،ص8

[2] -أنظر المادة (15)،الفقرة الأولى ،**الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019**،ص12

[3] - سليمان أبكر ، **مرجع سابق**، ص ص 55 ،56

[4] - جمهورية السودان، **الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة2020** ، الجريدة الرسمية لجمهورية السودان، العدد (1908)، المؤرخ في 2 نوفمبر لسنة 2020 .ص ص 2-4

[5] - المادة(7)، البند (1) ، **من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة2020** ، ص2

العسكري، و توافق المكونان على عضو مدني واحد، بالإضافة إلى 3 أعضاء تختارهم أطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا للسلام.[1]

- أن تكوين مجلس الوزراء من رئيس ، و عدد من الوزراء ، يعينهم رئيس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية و التغيير ، و أطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان[2]
- تشكيل مجالس جديدة : كمجلس "شركاء الفترة الانتقالية" ، تمثل فيه أطراف الاتفاق السياسي في الوثيقة الدستورية و رئيس الوزراء ، و أطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان

المطلب الثاني: مظاهر توتر العلاقات بين المكونين المدني والعسكري

لم تسر الفترة الانتقالية وفقا لما جاء في الوثيقة الدستورية لناحية أن تكون المرحلة الأولى بقيادة المكون العسكري ، على أن يتم تسليم الحكم خلال الفترة الأخيرة للمكون المدني [3] ، إذ واجهت الجهة "مجلس الوزراء" التي يفترض أن تدير الانتقال ،و تعد المسرح السياسي ،لتنظيم" انتخابات حرة " قادرة على إنتاج "حكومة مدنية منتخبة "،و تفضي الى انتقال ديمقراطي حقيقي ، عقبات جمة ،من بينها :

- واجه "اتفاق اقتسام السلطة " بين المكونين المدني و العسكري ، معارضة و رفض من بعض القوى السياسية من خارج مكونات "قوى إعلان الحرية و التغيير" ، كحزب المؤتمر الشعبي (الحزب المنشق عن حزب المؤتمر الوطني الحاكم في عهد البشير) ، و الذي اعتبر الاتفاق على أنه "إقصائي و قاصر" لا يلبي تطلعات الجماهير في تحقيق أهداف الثورة و الانتقال الديمقراطي ، تحسين أوضاعها المعيشية و الاقتصادية وإرساء السلم ، و على المنوال نفسه ألمح " رئيس حزب المؤتمر السوداني" إلى فشل الحكومة في إدارة المرحلة الانتقالية [4]

---

[1] - المادة (11) البند (2)، **الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة2020،ص3.**

[2] -المادة (15)، البند(1)، **الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة2020،ص4.**

[3] -د.عزة مصطفى، تطورات الأوضاع في السودان ، "ورقة متابعة"،(لبنان :**منتدى البدائل العربي للدراسات(AFA)**)،ص2

[4] - عبده و مابدو ، **مرجع سابق**، ص ص93 ،94

- حالة التوتر، الصراع و الانقسامات، بين القوى الحزبية ،و النقابية، المنضوية تحت مظلة "قوى الحرية و التغيير"،(الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية)[1] ،و يعود ذلك الى طبيعة تكوين هذا الأخير "الائتلاف" ،الذي يضم تحالفات بين "قوى سياسية متباينة في اتجاهاتها ،و ايديولوجياتها" ، حيث ما جمعها هو هدف مرحلي فقط ،يتمثل في اسقاط" رأس النظام" ، دون الاتفاق ،و التوافق على" خارطة طريق لمرحلة ما بعد البشير" ، وهو ما خلق" فراغا مؤسساتيا"، نتيجة عجز ها عن بناء حكومة، خلال المهلة الممنوحة لها من طرف" المجلس العسكري" . [2]

أصفر الصراع داخل" أجنحة المكون المدني" عن انشقاقات متتالية داخله.[3]إذ بدأت بوادر الخلافات الحادة داخل التحالف العريض (قوى الحرية و التغيير) في أفريل 2020، بعد إعلان "حزب الامة "تجميد نشاطه داخل الائتلاف، ليليه" الحزب الشيوعي السوداني"[4] (*)،و" حزب البعث". [5]

- التوجس، عدم الثقة، الذي طبع العلاقة، بين أجهزة "المكون العسكري" ، المتمثلة في القوات المسلحة السودانية، و قوات الدعم السريع ،نتيجة لتضارب مصالحهم الاستراتيجية .

---

[1] - سليمان أبكر ، **مرجع سابق**، ص ص 55-56

[2] -فطيسة، **مرجع سابق**،ص388

[3] -- لماذا تفشل الثورة في السودان؟ خمسة أسباب تشرح لك، الجزيرة، ،في: **لماذا تفشل الثورة في السودان؟ خمسة أسباب تشرح لك | الموسوعة | الجزيرة نت(aljazeera.net)** ، تاريخ الاطلاع: 03/02/2023

[4] - أحمد مشاعر، (الحرية والتغيير).. ماذا يدور داخل الحاضنة السياسية؟،في : **(الحرية والتغيير).. ماذا يدورداخل الحاضنة السياسية؟ – صحيفة السوداني(alsudaninews.com)** ،تاريخ الاطلاع : 2023/04/15

(*) : اعتبر زعيم حزب الأمة" الصادق المهدي"، أن حكومة حمدوك فشلت في إدارة الفترة الانتقالية ، و ألمح إلى أنه لا يستبعد تدخل الجيش لتصحيح المسار ، في حين اعتبر الحزب الشيوعي أن الوثيقة الدستورية الانتقالية ، كرست هيمنة العسكر على كل مفاصل السلطة و أبقت على ميليشيات الدعم السريع ،أنظر في: عبده و مابدو ، **مرجع سابق**، ص ص93 ،94

[5] - خلافات و انشقاقات في السودان ..ما مصير الحكومة و المرحلة الانتقالية، في : **خلافات و انشقاقات في السودان.. ما مصير الحكومة والمرحلة الانتقالية - مركز أبحاث ودراسات مينا(mena-studies.org)** ،تاريخ الاطلاع : 18/04/2023

انعكست الصراعات البينية، بين مكونات تحالف الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية" قوى الحرية و التغيير) من جهة، و النخبة العسكرية من جهة أخرى، على التحالف" الهجين المركب"، الذي يحكم الفترة الانتقالية (مدني/عسكري)، بل أبعد من ذلك، أدى ذلك و بصورة واضحة، إلى اعتلال و ضعف الأداء الحكومي، وهو ما فتح المجال أمام "**عبد الفتاح البرهان"** ، ليقدم نفسه على انه منقذ للوضع.

الفرع الأول : انقلاب 25 أكتوبر 2021

اعلن رئيس المجلس السيادي، ""عبد الفتاح البرهان"، في 25 أكتوبر 2021 ، عن تعليق العمل بمواد من الوثيقة الدستورية ، ضمن حزمة قرارات أعلنها شملت : إعلان حالة الطوارئ ،و حل مؤسسات الحكم (مجلسي السيادة و الوزراء). على إثر تلك القرارات، اعتقل رؤساء الأحزاب ، و أعضاء الحكومة الانتقالية و على رأسهم رئيس الوزراء "عبد الله حمدوك" ووضعوا تحت الإقامة الجبرية[1]

أبان الانقلاب الشق بين مكونات المرحلة الانتقالية : بين المدنيين و العسكريين" و" بين العسكرين انفسهم" ،و "المدنيين أنفسهم" .

1) عوامل الانقلاب:[2]

- قضية نتائج التحقيق في فض الاعتصام أمام القيادة العامة" أو ما يسمى بمذبحة الخرطوم"، و التي تعتبر الورقة الرابحة للمكون المدني لإخراج قيادات المكون العسكري من المشهد السياسي، حيث صرح رئيس لجنة التحقيق نبيل عابد بنفسه في 4 ماي 2019 ،بأن "**النتيجة قد تؤدي إلى انقلاب أو اضطرابات جماهيرية في الشوارع"**[3]

---

[1] -الانقلاب في السودان : عبد الفتاح البرهان يحل مجلسي السيادة و الوزراء و يعلن حالة الطوارئ ، في: **الانقلاب في السودان: عبد الفتاح البرهان يحل مجلسي السيادة والوزراء ويعلن حالة الطوارئ BBC News - عربي**، تاريخ الاطلاع : 25/04/2023

[2] -محمد صالح عباس، **مرجع سابق**، ص5

[3] -نبيل أديب: نتيجة التحقيق في فض الاعتصام قد تؤدي لانقلاب عسكري ،في: **نبيل أديب: نتيجة التحقيق في فض الاعتصام قد تؤدي لانقلاب عسكري | Sudanjem.com – حركة العدل والمساواة السودانية**،تاريخ الاطلاع : 6/05/2023 .

- **قضية تسليم المطلوبين إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي افرزتها اتفاقية جوبا ، و رهبة العسكريين المتورطين في انتهاكات حقوق الانسان ،من الملاحقة**: و هو ما أكده "عزة مصطفى" في قوله[1] ***"احتلت العدالة الانتقالية مكانة خلال المرحلة الانتقالية في السودان ، حيث دعت بعض القوى الاحتجاجية إلى ضرورة تفعيل تلك العدالة ،فظهرت بعض المطالب المتعلقة بها منها تقديم مرتكبي مجازر فض الاعتصام إلى المحاكمة ، وكان لهذا الحضور والإذعان في المرحلة الانتقالية دوره في تسريع أحداث انقلاب 25 أكتوبر 2021 ."***

" حكومة السودان أبدت تعاونا جادا ومتصلا مع المحكمة الجنائية الدولية بتوقيعها مذكرة تفاهم مع مكتب المدعي العام في أغسطس 2021 ، وتتوقع أن يقابل ذلك بتعاون مماثل يحقق العدالة والانتصاف للضحايا وفقا للخيارات المتاحة محل الحوار والنقاش لضمان استقرار السودان وسيادته ووحدته" [2]

الحارث إدريس

المندوب الدائم لجمهورية السودان لدى الأمم المتحدة

- طرح إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، و التي ترتبط بدرجة أولى بتجريدها (المؤسسة العسكرية) من مؤسساتها الاقتصادية ما يضر بالضرورة بمصالح المؤسسة العسكرية الاقتصادية
- مسألة أيلولة رئاسة مجلس السيادة من "المكون العسكري"، إلى "المكون المدني" بعد انتهاء مدة رئاسة الأول ، حيث يرى المكون العسكري في ذلك ، تهديدا له و للأمن القومي للبلد ،

---

[1] - عزة مصطفى ، **مرجع سابق**،ص3

[2] - من السودان، مدعي المحكمة الجنائية الدولية يخبر مجلس الأمن أن كابوس الآلاف من سكان دارفور لم ينته بعد، في : **من السودان، مدعي المحكمة الجنائية الدولية يخبر مجلس الأمن أن كابوس الآلاف من سكان دارفور لم ينته بعد | أخبار الأمم المتحدة (un.org)**، تاريخ الاطلاع : 03/05/2023

إلا أن المكون العسكري وصف تحرك الجيش، " بأنه **ليس انقلابا** "، و انما "**محاولة لتصحيح مسار الانتقال الديمقراطي**" ، و عليه بنى عملية الانقلاب، على مبررات موضوعية ربطها بالظروف ،و السياق السياسي في البلاد ،و هي كالتالي : [1]

- إدعى "المكون العسكري" بأن هناك حالة من "الانهيار التام "في الوضع السياسي في السودان ما ألزم التفكير بالانقلاب
- القى "البرهان" اللوم على "الاقتتال السياسي"، الذي أوجب استيلاء الجيش على السلطة
- اتهم" البرهان" السياسيين، بتحريض المدنيين على القوات المسلحة
- اعتبر "البرهان "أن استيلاء الجيش السوداني على السلطة، لم يكن إلا لتجنب اندلاع حرب اهلية وشيكة .
- الازمات الاقتصادية والتمردات التي شهدها البلد في شرق السودان
- فشل الجهاز التنفيذي في تسيير دولاب الحكم[2]

2) **ردود الفعل الداخلية والخارجية حول الانقلاب في السودان :**

I. **ردود الفعل الداخلية :**

- ✓ قوبل الانقلاب الذي قاده البرهان ، بغضب شعبي و احتجاجات
- ✓ انقسمت ردود أفعال الحاضنة السياسية للائتلاف الحاكم اتجاه الانقلاب، بين من اعتبره انقلابا" مكتمل الأركان"، و من اعتبره تصحيحا لمسار الثورة ، أما بقية القوى السياسية المعارضة الأخرى(خارج الحاضنة الانتقالية) ، فقد عبرت عن

---

[1] - نص بيان رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني الفريق عبد الفتاح البرهان،فريق المرصد المصري،25 أكتوبر2021،المرصد المصري، في: **نص بيان رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني الفريق عبد الفتاح البرهان - المرصد (ecss.com.eg)**، تاريخ الإطلاع : 01/05/2023

[2] - عمري علي سيد أحمد، دور العدالة الانتقالية في دعم مسار التحول الديمقراطي "بالتطبيق على الحالة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للسودان 2019م"،(**مجلة القلزم للدراسات الأمنية و الاستراتيجية علمية دولية محكمة**، العدد الأول ،مارس 2021)،ص78

رفضها الصريح لهذا الانقلاب ، و دعت إلى تنظيم تظاهرات باسم"ميليونية30 أكتوبر"[1]

II. ردود فعل الدول العربية و الدولية :

تباينت ردود الفعل العربية والدولية حول الأحداث في السودان بين دول الخليج التي دعت معظمها إلى تفادي التصعيد واحتواء الموقف، والولايات المتحدة التي علقت مساعدات بملايين الدولارات[2]

i. ردود الفعل الدولية :

- أدانت كل من أمريكا ، بريطانيا و فرنسا، هذا الانقلاب ، و طالبت بالإفراج عن القادة المدنيين و على رأسهم رئيس الوزراء السوداني (عبد الله حمدوك) .

- **الولايات المتحدة الامريكية :** رفض المبعوث الأمريكي الخاص للقرن الأفريقي "جيفري فيلتمان " « Jeffrey Feltman »،ما يبدو أنه استيلاء عسكري على السلطة ووصفه بأنه "غير مقبول على الإطلاق"
  - ✓ حذرت من أن "أي تغيير في الحكومة الانتقالية سيعرض المساعدة الامريكية للخطر"[3]
  - ✓ علقت المساعدات المالية للسودان بقيمة700 مليون دولار ، واشترطت عودة الحكم المدني لاستئناف مساعداتها[4].
- **بريطانيا**: اعتبرت الحكومة البريطانية أن "الانقلاب" في السودان خيانة غير مقبولة للشعب السوداني و انتقاله الديمقراطي"

---

[1]- عباس محمد صالح عباس، عسكرة السياسة: قراءة في انقلاب25 أكتوبر في السودان ، (**مركز الجزيرة للدراسات**،20مارس 2022) ،ص5

[2] - ما هي ردود الفعل الإقليمية والدولية حول الانقلاب في السودان؟،في: **ما هي ردود الفعل الإقليمية والدولية حول الانقلاب في السودان؟ BBC News - عربي، تاريخ الاطلاع : 2023/04/25**

[3] - coup d'état au Soudan :condamnation internationale, 12 :17 visité le : 25/04/2023, à 22 :07 , site web : **Coup d'Etat au Soudan: condamnation internationale | L'Economiste (leconomiste.com)**

[4] -Sudan coup 2021: International reaction to the military takeover,in **: Sudan coup 2021: International reaction to the military takeover | Middle East Eye**,21/04/2023

"الانقلاب العسكري اليوم في السودان هو خيانة غير مقبولة للشعب السوداني و انتقاله الديمقراطي. يجب على قوات الأمن إطلاق سراح رئيس الوزراء حمدوك وغيره من القادة المدنيين ، وأولئك الذين لا يحترمون الحق في الاحتجاج دون خوف من العنف سيخضعون للمساءلة "

وزيرة أفريقيا البريطانية" فيكي فورد" على تويتر.[1]

- **فرنسا :** أكد ماكرون ، عبر حسابه على تويتر ، أن فرنسا تدين "بأشد العبارات" الانقلاب في السودان، و قال ***" أعبر عن دعمي للحكومة الانتقالية السودانية وأدعو إلى الإفراج الفوري و احترام نزاهة رئيس الوزراء و القادة المدنيين"*** [2]

ii. الدول الإقليمية و العربية :

لم نجد ادانة صريحة من الدول الإقليمية ، بل اقتصرت في البيانات :

- **السعودية**: دعت إلى أهمية ضبط النفس و التهدئة و عدم التصعيد و الحفاظ على ما تحقق من مكتسبات سياسية و اقتصادية و حماية وحدة الصف بين جميع المكونات السياسية و أكدت وزارة الخارجية في بيان لها [3]***"تتابع المملكة بقلق بالغ الأحداث الحالية في السودان"***

- **الامارات**: تطابق مع ردة فعل السعودية ، حيث دعت الامارات الى التهدئة و تفادي التصعيد ، الحفاظ على ما تحقق من مكتسبات سياسية و اقتصادية بالإضافة إلى حماية سيادة ووحدة السودان

---

[1] - **'Utterly unacceptable': World reacts to Sudan 'coup', in : 'Utterly unacceptable': World reacts to Sudan 'coup' | Protests News | Al Jazeera,21/04/2023**

[2] - La France condamne fermement la tentative de coup d'État au Soudan, site web **: La France condamne fermement la tentative de coup d'État au Soudan - Barlamane**,visité le :25/04/2023

[3] - International reaction to Sudan's military coup,in : **International reaction to Sudan's military coup | Reuters,**26/04/2023

"تتابع عن كثب التطورات الأخيرة في السودان الشقيق" ، داعية إلى "التهدئة وتفادي التصعيد" ، مؤكدة "حرصها على الاستقرار وبأسرع وقت ممكن، وبما يحقق مصلحة وطموحات الشعب السوداني في التنمية والازدهار"

وزارة الخارجية الإماراتية

- **قطر :** دعت إلى عدم التصعيد، احتواء الموقف و تغليب صوت الحكمة، لكن بالمقابل دعت إلى ضرورة إعادة العملية السياسية إلى مسارها الصحيح [1]
- **مصر :** شددت على أن أمن و استقرار السودان جزء لا يتجزأ من أمن و استقرار مصر و المنطقة ، بالنظر إلى الحدود المشتركة بين البلدين و الأهمية الاستراتيجية لنهر النيل

وأكدت وزارة الخارجية المصرية في بيان "مصر تدعو جميع الأطراف في السودان الشقيق إلى ممارسة ضبط النفس والمسؤولية لإعطاء الأولوية لرفاهية البلاد والاتفاق الوطني[2]"

دفعت **الضغوطات الداخلية**، التي تعرض لها "عبد الفتاح البرهان"، من طرف الشعب السوداني (بفعل الاحتجاجات الشعبية) ،و القوى السياسية السودانية، بالإضافة الى **الضغوطات الخارجية**، إلى إعادة حساباته و التراجع عن رغبته في الانفراد بالسلطة و فرض حكم عسكري .

"رأت المؤسسة العسكرية أنه لا بديل عن التحالف مع المدنيين ،لعبور المرحلة الانتقالية ، وأن الانفراد بالسلطة يقود إلى المزيد من الأزمات التي تؤثر مباشرة على تماسك البلاد ووحدتها ،لأن قرارات قائد الجيش في الخامس و العشرين من أكتوبر الماضي ، وضعته في مواجهة مباشرة مع الشعب وقوى دولية تؤيد المسار الديمقراطي" [3]

---

[1] -كيف علقت مصر والسعودية والإمارات وقطر على انقلاب السودان؟،في : **كيف علقت مصر والسعودية والإمارات وقطر على انقلاب السودان؟CNN Arabic -** ،تاريخ الاطلاع : **22/04/2023**

[2] -'Utterly unacceptable': World reacts to Sudan 'coup', **in : 'Utterly unacceptable': World reacts to Sudan 'coup' | Protests News | Al Jazeera**,21/04/2023

[3] - اتفاق حمدوك والبرهان: هل ينهي الصراع السياسي أم يزيد الاحتقان في السودان؟ ،في: **اتفاق حمدوك والبرهان: هل ينهي الصراع السياسي أم يزيد الاحتقان في السودان؟ - صحف عربية BBC News - عربي**، تاريخ الإطلاع : 28/04/2023

الفرع الثاني : اتفاق 21 نوفمبر 2021 (البرهان و حمدوك)

أكد البرهان، الالتزام باتفاق جوبا للسلام ،و تشكيل حكومة كفاءات مستقلة، تحكم البلاد حتى موعد إجراء الانتخابات .لكن تحت ضغط الشارع، و حراكه المستمر، بالإضافة الى تنديد العواصم الغربية بالانقلاب، و دعوتها بضرورة اطلاق سراح "**عبد الله حمدوك** "، و المعتقلين السياسيين ، و تهديدها بقطع المساعدات، في حال ما إذا "لم يتقاسم الجيش السلطة مع المدنيين" ، فاضطر بذلك البرهان **وضع اتفاق سياسي" في 21 نوفمبر2021"**، الذي عاد بموجبه حمدوك، الى منصبه "رئيسا للحكومة" ،إلا أن ذلك الاتفاق لاقى رفضا من القوى السياسية، و من الشارع ، إذ لم يوقف تظاهر السودانيين ،كما أن عدم قدرة "**عبد الله حمدوك**" على تكوين حكومة، و الفراغ الدستوري الناجم عن ذلك، بالإضافة للعزوف الكبير من القوى السياسي عن مساندته ،و هو ما أفقده "رصيده السياسي "،و دفعه لتقديم استقالته من منصبه في 2يناير 2022 .[1]

[1] -عزة ، **مرجع سابق**،ص3.

المبحث الثاني : إصلاح نمط العلاقات المدنية -العسكرية كأساس لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي

يشكل الموروث السياسي التقليدي، من البنى التسلطية ،و منظومة الفساد التي أوجدتها النظم التسلطية ،أحد أهم التحديات، و العراقيل الرئيسية في مرحلة ما بعد الثورة ، التي تستوجب " الإصلاح وإعادة تفكيك "،رغبة في استبعاد فلول النظام الاستبدادي السابق من كافة الأجهزة ، و التأسيس لنظام ديمقراطي جديد ، و هي المهمة الأكثر عصية ،و تعقيدا ،حيث يكون الهدم" في فعل التغيير"، أسهل من "اعادة البناء"، و لاسيما بعد زمن طويل من التسلطية، و تاريخ من الاستبداد المتجذر في "الذهنيات و السياسات ".

استخدم "نظام الإنقاذ" كغيره من الأنظمة الاستبدادية ، أليات زادت من ترسيخ هياكل التسلط، و بنى الفساد، و ذلك : بتطبيقه لسياسة التمكين ، تأسيسه لقوى طائفية مسلحة موازية للقوات المسلحة السودانية و تكليفها بحماية النظام و تأمين قدرتها على الاستمرار في السلطة ، بالإضافة الى إحكام السيطرة على القوى السياسية عبر الإجراءات القانونية و الإدارية و الأمنية ،بطريقة جعلت من "حسن البشير" الاعب الرئيسي في نسج خيوط، و قواعد اللعبة السياسية .كان لكل ذلك بالغ الأثر على المكونين" المدني و العسكري" ، كونها أدت إلى : إضعاف الجيش من جهة ، و إقصاء، و من ثم اضعاف القوى السياسية من جهة أخرى ،مما أفرز حالة من الفوضى، و اضطراب المسار الانتقالي .

و من هذه الزاوية، يعد التفكير في عملية اصلاح قوى الثورة بشقيها" المدنية و العسكرية" بعد سقوط النظام، ذا ضرورة قصوى ، و من أهم أولويات الفترة الانتقالية ، و التحديات التي تواجهها ، للتخلص من رواسب النظام الغير ديمقراطي البائد(اقتلاع علل و افات30 عاما من الحكم القمعي)،و تجاوز حالة الاستقطاب السياسي، و غياب الحوار ،و التفاوض، و التوافق بين النخبتين(المدنية ،و العسكرية) ،وصولا الى بناء ،و استدامة نظام ديمقراطي في السودان . و هو ما أكده عبد الله فيصل علام في قوله ***:"كلا من المدنيين والعسكريين بحاجة إلى إصلاح أوإعادة بناء الكيانات والأجهزة التي يعملون من خلالها لأنها تعاني قدرا كبيرا من الفشل"*** [1]

[1] -عبد الله فيصل علام ، إدارة المرحلة الانتقالية في السودان ،(**المستقبل العربي** ، العدد 495)، ص47

المطلب الاول : اصلاح القوات المسلحة السودانية

في زخم أجندة التغيير المتكاثرة ، التي تفرضها المرحلة الانتقالية ،تأتي أولوية النقاش الجاد حول إعادة بناء الجيش، لكونه عامل أساسي تستند عليه جميع متطلبات " التغيير الحقيقي "،نحو غايات التحول الديمقراطي ،وبناء نظام حكم رشيد ومستدام. "[1]

اتفق المهتمون و الباحثون بمسائل الانتقال نحو الديمقراطية ،على اعتبار أن نجاح" اصلاح البنى العسكرية" من عدمه، هو أحد أهم النقاط الفاصلة في إنجاح، أو إفشال عملية الانتقال .[2] كون أن تدشين العمليات الإجرائية المتعلقة بإعادة بناء الدولة ، و في مقدمتها إجراء الحوار الوطني، و صياغة الدستور ، لا يمكن أن تتم بشكل طبيعي، في ظل بقاء أوضاع الجيش على ما هي عليه بعد سقوط النظام ، من انقسام ،وولاء للرئيس السابق .[3]

يعتبر زولتان براني « Zoltan Barany »أن عملية "بناء الجيوش الديمقراطية "ما هي الا استجابة لتغيير كبير يصدم النظام السياسي . حيث يمر النظام السياسي وفقه بلحظات تكوينية أو مفاصل حرجة ، تزعزع الوضع السائد، و تفرض تغييرات سياسية كبرى، تشمل" إعادة بناء القوات المسلحة" ،و إدخال التحول الديمقراطي على المؤسسة العسكرية، و بالتالي يكون تغيير النظام سببا رئيسيا" لبناء جيوش جديدة"، خادمة للنظام السياسي الديمقراطي الناشئ.[4]

و يقصد بإعادة هيكلة(اصلاح) القوات المسلحة :مجموعة الإجراءات ، التي من شأنها إحداث تحولات جذرية متدرجة في هيكلية الجيش ، ليصبح أكثر قدرة على أداء واجباته، بما يتماشى مع : المبادئ الديمقراطية، سيادة القانون ،و احترام حقوق الانسان ،و متطلبات الانتقال الديمقراطي بصفة عامة

---

[1]- عبد العزيز التوم ،لماذا الممانعة في إعادة هيكلة الجيش ،ومن المستفيد؟،في : **لماذا المُمانعة في إعادة هيكلة الجيش، ومن المستفيد؟ - صوت الهامش(alhamish.com)** ، تاريخ الاطلاع : 02/05/223

[2] -سعدي، **مرجع سابق**،ص67

[3] - د.عادل مجاهد الشرجبي ،إعادة هيكلة القوات المسلحة(تمهيدا لبناء الدولة المدنية الحديثة)، (**شؤون العصر** ،العدد45،يونيو 2012)،ص220

[4] - براني، **مرجع سابق**، ص ص 18 ،19

،بحيث تضمن عملية الإصلاح ،تحويل المؤسسة العسكرية من أجهزة قمع، منوطة بمهام حماية النظام الحاكم، و إدامته بقمع معارضيه ، إلى قوى تخدم مصالح الدولة، و المواطنين، بدلا من خدمة مصالح النظام.

الإصلاح العسكري ليس معزولا بشكل عام عن عملية الانتقال ، او الإصلاح الديمقراطي. و يؤكد زولتان براني ذلك بقوله : "**يمتد نطاق المهمات الاساسية "لبناة الديمقراطية "،من بناء جيوش مستقلة جديدة على الأسس المتزعزعة أو الغائبة التي تركتها القوى الاستبدادية وراءها، وصولا إلى تقليص استقلالية القوات المسلحة و امتيازاتها و حجمها تقليصا جذريا في البيئات التالية لأنظمة بريتورية** "[1]

[1] -زولتان باراني ، القوات المسلحة و عمليات الانتقال الديمقراطي، (**سياسات عربية** ، العدد 24 ، جانفي 2017)، ص93

الشكل (8) : ماهية الإصلاح العسكري

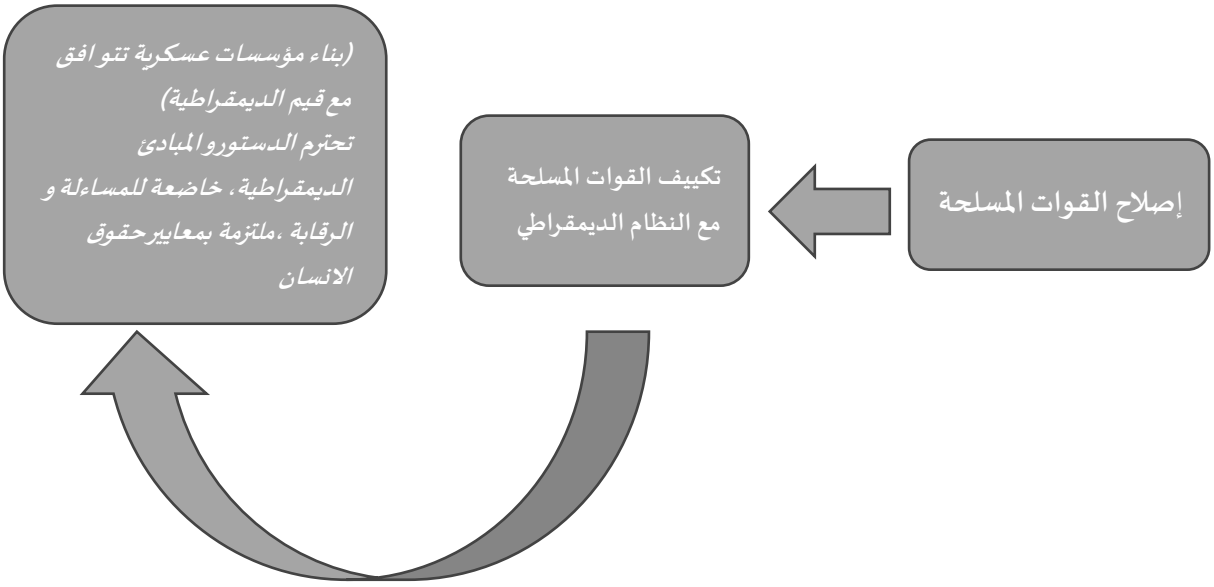

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : لمى قنوت ،الجيش و معضلة الانتقال الديمقراطي، تاريخ النشر :25 سبتمبر 2021،مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الموقع الالكتروني : الجيش ومعضلة الانتقال الديمقراطي - مركز حرمون للدراسات المعاصرة(harmoon.org)

يعتبر السعي نحو إعادة هيكلة و تأسيس "القوات المسلحة السودانية" بصورة تجعلها أكثر وطنية و احترافية[1]، بما ستناسب مع التغيرات الديمقراطية ،من أكبر التحديات في مرحلة ما بعد الثورة ،على اعتبار أن المنظومة العسكرية ، التي حملت مشعل التغيير في تركيبتها البنيوية هي جزء من النظام السابق(نظام الإنقاذ) ، الذي جعل منها أداة من أدواته ،منوطة بحماية النظام، تأمين قدرته على الاستمرار و قمع معارضيه ،بدلا من أن تحم الدولة و شعبها ،ما أدى لتهالكها ، تأكل قدراتها ،إعاقة مأسستها و إلى انقسام حاد حول دورها، و بالتي الحديث عن إصلاح القوات المسلحة ،لا يعني حل القوات المسلحة، بل إصلاحها ، و معالجة الخلل ،و التشوهات ، التي لحقت بها منذ انقلاب الإنقاذ.

[1] - أبو زيد ،**مرجع سابق** ،ص23

❖ وضع "البشير" منذ وصوله إلى السلطة، لبنات أساسية لتوطيد سلطته، تثبيت أركان نظامه ،و تأمينه ،فأحكم قبضته و سيطرته على "القوات المسلحة السودانية" لضمان ولاءها ،دفاعها عن النظام في وجه أعدائه الداخليين و الخارجيين و منع انقلابها، و بذلك تحول الجيش من جيش الدولة إلى جيش السلطة، و من جيش للشعب إلى جيش فرد حاكم / طبقة سياسية :

1. **مشروع التمكين الذي نفذته حكومة الإنقاذ بشقيه السياسي و الاقتصادي :**

✓ **سياسة التمكين في شقها السياسي** (التغلغل الحزبي في المؤسسة العسكرية): ركز نظام الإنقاذ على "التسيس العالي لضباط القوات المسلحة السودانية" ،رغبة في ضمان ولاءها . من خلال تسكين، وزرع كوادر" الحركة الإسلامية" في مواقع قيادية في مختلف الوحدات و القطاعات العسكرية، و استهداف غير الموالين سياسيا أو من يشك في ولاءهم ، بالفصل من الخدمة و إحالتهم للتقاعد . كان ذلك من أسباب إضعاف مستوى " احترافيته" [1]، فاختيار القادة العسكريين يجري على أساس الولاء لا على أساس الكفاءة و الخبرة

✓ **سياسة التمكين في شقها الاقتصادي** : جرت "عسكرة الاقتصاد "، كمحاولة لشراء و لاء الضباط ، بمنح القوات المسلحة السودانية عدة امتيازات اقتصادية مكنت المؤسسة من التوسع في النشاطات الاقتصادية المدنية ،و السيطرة شبه كاملة على السوق، من تجارة دقيق الخبز ،حتى الصناعات الثقيلة [2] ،حيث بات الجيش السوداني يمتلك شركات تصل الى كل المجالات الاقتصادية ،بداية من التصنيع الثقيل و الخفيف ،مرورا بمجالات التأمين المالي و المصارف، وحتى مجال الأغذية، فضلا عن شركات المقاولات و الانشاءات العقارية ،وصولا إلى مجال صناعة الادوية و حتى شركات الدعاية و الإعلان .أعطى "عبد الفتاح البرهان" رئيس المجلس العسكري الانتقالي إشارة عن حجم اقتصاد الجيش نسبة إلى مجمل الاقتصاد السوداني حين صرح قائلا : *"الجيش و الدعم السريع يديرون اقتصاد البلاد بأموالهم الخاصة"* [3].

---

[1]- El-Battahani, Atta, The Sudan Armed Forces and Prospects of Change, CMI insight , no. 3 (April 2016), p 1.

[2] -همسة حسن، إمبراطورية اقتصاد الجنرالات في السودان...من الهيمنة إلى التفكيك،،في: **أمبراطورية اقتصاد الجنرالات في السودان... من الهيمنة إلى التفكيك - رصيف22(raseef22.net)** ،تاريخ الاطلاع : 13/05/2023

[3] -من التمكين إلى سطوة الميليشيات..من يرث تركة الإنقاذ في السودان؟، في :**من التمكين إلى سطوة الميليشيات.. من يرث تركة الإنقاذ في السودان؟ | الموسوعة | الجزيرة نت(aljazeera.net)** ،تاريخ الاطلاع : 12/05/2023

2. **تأسيس ميليشيات طائفية موالية له**:عمد النظام الحاكم الى تأسيس قوى مسلحة قبلية« قوات غير نظامية (auxialliary forces) »،موازية للجيش الوطني ، و بتسلسل قيادي موازي للجيش

❖ **أولويات و خطوات اصلاح القوات المسلحة السودانية :**

يرتبط إصلاح المكون العسكري ، بالنقاط التالية :

I. القناعة الراسخة بضرورة الاصلاح: لابد أن تكون أولى خطوات الإصلاح من داخل المؤسسة نفسها (بمبادرة ذاتية) ، تفكيرا بالمصلحة الوطنية ،و ايمانا بالقيم الديمقراطية ، و ليس استجابة لضغوط من خارجها .

II. الدمج:

تحتاج عملية إصلاح المؤسسة العسكرية ،إلى وضع حد لظاهرة تعدد الأجهزة الأمنية المتنافسة ،و توحيد القوات المسلحة السودانية و الدعم السريع إضافة إلى حركات الكفاح المسلح في جيش قومي موحد ،خاضع للقيادة العامة للقوات المسلحة ،لإنهاء حالة التعدد وتعارض المهام و ما تسببه من انفلات .

حيث تشكل الطبيعة غير المتجانسة للمؤسسة العسكرية ،خطرا على السودان في ظل المرحلة الهشة التي تمر بها ، و بالتالي، لابد من التفكير الجدي، في عملية تفكيك هذه الجيوش ، دمجها و صهرها في جيش وطني محترف قومي موحد، ذا عقيدة واحدة، كون أن الموقع الجيوسياسي للسودان ،يفرض ضرورة وجود قوة عسكرية قوية، موحدة و متجانسة، قادرة على القيام بوظائفها الدستورية ،و المتمثلة في: حماية البلد و حفظ سيادته، و هو ما يؤكده ياسر عرمان في قوله: "وجود جيش واحد ليس شرطا ضروريا لإقامة نظام ديمقراطي فحسب ،بل هو شرط لإقامة الدولة السودانية و الحفاظ على وجودها في إطار نظام ديمقراطي و دولة للمواطنة بلا تمييز"[1]

[1] -ياسر عرمان،الحل السياسي زائف أم حقيقي؟..مبدأ الجيش الواحد و نحو إصلاح و تأسيس ثالث للقوات المسلحة السودانية« 1-2 » ،في: **الحل السياسي زائف أم حقيقي؟.. مبدأ الجيش الواحد ونحو إصلاح وتأسيس ثالث للقوات المسلحة السودانية «1- 2» - صحيفة التغيير السودانية , اخبار السودان(altaghyeer.info)** ،تاريخ الاطلاع : 13/05/2023

III. البعد التشريعي : تطوير التشريعات و الإجراءات المؤسسية الكفيلة بحيادية القوات المسلحة و الحيلولة دون انخراطها في النزاعات المدنية

- ✓ ضرورة إبعاد الجيش من حلبة الصراع السياسي عبر وضع قانون ،يمنع و يجرم تدخل العسكريين في السلطة ،و الانتماء السياسي خلال الخدمة العسكرية.
- ✓ حظر ممارسة الأنشطة التجارية على كل ضباط القوات المسلحة أثناء خدمتهم بالقوات المسلحة.
- ✓ اخضاع القوات المسلحة لرقابه السلطة التشريعية ،القضائية و رقابة الحكومة في مجال "الأداء و الانفاق".
- ✓ تنفيذ إجراءات المساءلة القانونية للانتهاكات ، ضد المتظاهرين ،و الشعب السوداني.
- ✓ إيقاف التجنيد خارج الاليات الرسمية ،و المعتمدة .
- ✓ حظر تشكيل ،أو استخدام الحكومة لأي ميليشيا قبلية، أو مجموعات مدنية مسلحة، في النزاعات الداخلية .
- ✓ حصر ملكية و إستخدام الأسلحة النارية الثقيلة ،و المتوسطة على وحدات الجيش ، وعدم السماح لأفراد ، جماعات أو تنظيمات أخرى بامتلاك ذلك النوع من الأسلحة .

IV. البعد العقدي(الثقافي) : لا يمكن اعتبار العملية الديمقراطية قد وصلت الى نهاية المشوار طالما أنها لم تتمكن من إدخال تغيير في المبادئ و المعتقدات العسكرية يجعل منها وفية للنظام الديمقراطي ،حيث يعتبر الايمان بالنظام الديمقراطي و الولاء له، أفضل علاج وقائي لميل الجيش للتدخل في السياسة[1]

- ✓ تغيير العقيدة، و توجيهها لاحترام حقوق الانسان ،و حكم القانون .
- ✓ إخراج السياسة من الجيش[2]: "التخلص من الثقافة المؤسسية المستمدة من النظام السابق "،من خلال السعي لتطهيرها من الإخوان و انهاء سيطرة الإسلاميين داخلها، بإبعاد حزب" المؤتمر الوطني" ووكلاءه "الضباط السياسيون و منظمات الحزب) عن الثكنات ، و ارجاع الجيش لوضعه الطبيعي ،كمؤسسة قومية (استبعاد كافة المحسوبين على نظام الإنقاذ).

---

[1] -براني ،**مرجع سابق**،ص84

[2] -براني، **مرجع سابق**، ص 91

- ✓ إصلاح عقيدتها القتالية : لا تقتصر أهمية الهيكلة الجديدة على توحيد الجيش ، بل تساهم في إعادة بناء عقيدته[1]، بجعل ولاءه للوطن ، لا لحاكم أو ممول ، و ذلك بالبعد عن أي انتماء أيديولوجي ،أو حزبي ،بالإضافة الى تعديل المناهج في الكليات العسكرية ،بطريقة تضمن، أن تكون عقيدة الجيش القتالية هي" حماية الوطن و الدستور " ،بدل النظام .
- ✓ صياغة برامج تدريبية للعناصر المسلحة المخطط دمجها ،لتصبح أكثر احترافية و قابلية للتعامل مع متطلبات الجيوش النظامية ، و التخلي عن الولاءات القديمة و الخضوع الى قيادة جديدة موحدة[2]

V. فكفكة الاستثمارات التجارية العسكرية : أيلولة جميع شركات المؤسسة العسكرية التي تعمل خارج قطاع الصناعات العسكرية ،إلى وزارة المالية .

VI. التوافق بين القوى السياسية : يعتبر التوافق و الاتحاد بين القوى السياسية ، حول ضرورة تحقيق الإصلاح المنشود، أحد العوامل المرجحة لإنجاح الإصلاح العسكري.[3] إذ لا يمكن الحديث عن إصلاح المؤسسة العسكرية في بيئة ،و سياق يغيب عنه التوافق بين القوى السياسية حول ضرورة الاصلاح .

المطلب الثاني : اصلاح القوى المدنية

يتضح تاريخيا أن "الاستعصاء الديمقراطي "في السودان ، لا يتحمله الجيش فقط ، بل الجيش و القوى السياسية على سواء ، أي انها :أزمة مزدوجة (مدنية-عسكرية)، و بالتالي الحل لا يمكن أن يكون منفردا ،بالحديث عن إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية فقط، و إنما يجب الحديث أيضا و بكثافة عن إعادة هيكلة الأحزاب السياسية. و هو ما يؤكده يوسف السندي في قوله : "الازمة السودانية هي أزمة مركبة ،يتحملها الجيش و القوى السياسية على سواء ،فالمطلوب هو إعادة هيكلية" عسكرية مدنية" في نفس الوقت ، تستهدف إعادة هيكلة الجيش و إعادة تنظيم الحياة السياسية ،عبر سن قوانين و تشريعات للعمل

---

[1] -عادل الشرجي ،إعادة هيكلة الجيش اليمني، (**المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات** ،مايو 2013)،ص59

[2] -محمد بسيوني عبد الحليم، إدماج "المسلحين" بين النموذجين المدني و العسكري،(**السياسة الدولية** ، المجلد 51 ، العدد 206،أكتوبر2016)،ص20

[3] -باسم فتحي، إصلاح العلاقات المدنية-العسكرية ،(**منتدى البدائل العربي للدراسات** ،القاهرة)،ص5

السياسي و لنشاط ووجود الأحزاب السياسية"[1] . إلا أننا وعلى الرغم من ذلك، لا نكاد نجد حديثاً جاداً عن إعادة هيكلة "النخب السياسية"، على الرغم من دورها المحوري في تأمين الانتقال السلس الى الديمقراطية ، باعتبار انها ،الجهة المنوط بها : وضع الخطط، والبرامج، لتحويل طبيعة ووسيلة التنافس ،والصراع في السودان ،من صناديق الذخيرة إلى صناديق الاقتراع.[2]

تعاني الأحزاب السياسية في السودان منذ الاستقلال ، من أزمات و اختلالات داخلية على جميع المستويات من : غياب الديمقراطية الداخلية ،و شخصنة القيادات الحزبية ،مما أبعد النخب الحاكمة عن "دائرة القضايا الكبرى"، كوضع دستور دائم للسودان ،و أدى إلى تعطيل الأدوار التي كان من المفترض أن تضطلع بها للدفع بعجلة الانتقال الديمقراطي الى الامام . فالمطلع على تجارب السودان في الانتقال الديمقراطي منذ الاستقلال ،يلاحظ بأن جميع الفترات اشتركت في : طبيعة الدور الذي لعبته الخلافات ، الصراعات و الانشقاقات الحزبية في انهيار تجارب بناء حكم ديمقراطي مدني ،و هي حالة فشل نموذجية تعبر عن الوهن ،و العجز البنيوي للنخب السياسية السودانية "الحاكمة و المعارضة"، بالدرجة الأولى ، ما يدفعنا الى الجزم بأن البناء الحزبي، هو الأساس في أزمات السودان. و بالتالي يشكل إصلاح ، و دمقرطة الأحزاب السياسية السودانية ، خطوة أساسية ، و لازمة لتأمين الانتقال السلس الى ديمقراطية راسخة و مستدامة .

الفرع الأول : طبيعة النخب الحزبية السودانية

نجح نظام الإنقاذ على مدار عقود طوال في محاصرة و تفتيت "قوى المعارضة السياسية التقليدية و تدمير البنية الحزبية"، التي عرفتها الساحة السياسية منذ الاستقلال ، و كذا القوى الاجتماعية المؤثرة كالنقابات المهنية ،و العمالية ،الاتحادات الطلابية و الجمعيات التمثيلية . محاولة منه "لفرض أحادية إسلاموية" ، التي زعم بانها الأكثر انسجاما مع هوية المجتمع السوداني [3]، و الوسيلة الناجعة للقضاء على

---

[1] -يوسف السندي، دعوة لهيكلة الجيش و الأحزاب السياسية معا، في : **دعوة لهيكلة الجيش والأحزاب السياسية معا – صحيفة الراكوبة(alrakoba.net)** ،تاريخ الاطلاع : 01/05/2023.

[2] -العبيد أحمد مروح،**السودان .. إعادة هيكلة المؤسسة السياسية** في: **السودان .. إعادة هيكلة المؤسسة السياسية !! (assawsana.com)**.!! ، تاريخ الاطلاع : 02/05/2023،

[3] -محمد جميل أحمد، رهانات الأحزاب و تحديات التغيير في السودان، في: **رهانات الأحزاب وتحديات التغيير في السودان | اندبندنت عربية(independentarabia.com)** ، تاريخ الاطلاع : 16/05/2023

أشكال التشرذم، و الانقسام ،و توحيد السودانيين الذين تفرقهم الحزبية التقليدية[1]، و بالتالي عمل البشير بمجرد استئثاره بالسلطة على "تعميق أزمة الأحزاب "، تجنبا لاكتساح أي قوة حزبية للساحة السياسية، أو السماح لأي اطراف التعدد بالوصول الى السلطة، او المشاركة فيها ، و ذلك من خلال :

- **منع قيام تعددية حزبية حقيقية و تأميم كل مظاهر الحياة السياسية :** حيث الغى" البشير" الحياة الحزبية و المجتمع المدني ، و سيطر في المقابل الحزب الحاكم(حزب المؤتمر الوطني) على المشهد الحزبي ،مما أدى لإضعاف العمل السياسي المنظم من خلال الأحزاب السياسية الرسمية.
- **أثننة السياسة و إعادة القبيلة لتحل محل الاحزاب** : وظف النظام "ألية تشجيع القبلية" في سبيل توطيد حكمه، و استمراره في السلطة ،من خلال العمل على جعل القبائل، بديلة للأحزاب السياسية (*). لعبت تلك القبائل دور كبير في الحياة السياسية السودانية [2] و يبرز ذلك بشكل لافت في عمليات الاقتراع، حيث يتم اختيار القيادات في كثير من الأحيان بصورة قبلية.[3] كما عمدت حكومة البشير في أي تشكيل حكومي أو تغيير وزاري إلى مراعاة التوازنات القبلية على حساب المؤسسية والكفاءة والتأهيل. و أغلقت بعض الوظائف في جهاز الدولة على قبائل بعينها[4] في ظل هذا النفوذ القبلي الذي عرف به نظام البشير، تراجع أداء وتأثير القوى الحديثة.[5]و تحولت السودان إلى (دولة رعوية) patrimonial state (*).
- **خلق الانقسامات في الأحزاب المعارضة :** أعاد النظام بعث استراتيجية البريطانيين خلال الحقبة الاستعمارية القائمة على منطق : فرق تسد [6] ،حيث عمل الحزب الحاكم(المؤتمر الوطني) على

---

[1] -حيدر إبراهيم علي، **مرجع سابق**،ص39

(*) : محاولة استقطاب بعض القبائل ذات الثقل و تقويتها على حساب قبائل أخرى لتحقيق مكاسب سياسية

[2] -" تسييس القبائل"... من يقف خلف الصراع القبلي في "النيل الأزرق" بالسودان؟،في : **"تسييس القبائل ..."من يقف خلف الصراع القبلي في "النيل الأزرق "بالسودان؟ - 16.07.2022, سبوتنيك عربي(sputnikarabic.ae)** ، تاريخ الاطلاع : 16/05/2023

[3] -حيدر إبراهيم علي،(**المستقبل العربي**)،ص40.

[4] -كيف صعدت القبيلة في السودان وكيف تضعضعت القوى الحديثة؟،**في: كيف صعدت القبيلة في السودان وكيف تضعضعت القوى الحديثة؟ | شمائل النور| السفير العربي(assafirarabi.com)** ، تاريخ الاطلاع : 16/05/2023.

(*) : دولة ناقصة المأسسة، تتسم السلطة فيها بالشخصنة، يسعى الحاكم فيها لتحقيق مكاسب خاصة له و لأتباعه .

[5]- د .أماني الطويل،القبيلة والسياسة في السودان: أبعاد الدور وتداعياته،مركز فاروس للاستشارات و الدراسات الاستراتيجية، في: **د. أماني الطويل تكتب لـ «فاروس» .. القبيلة والسياسة في السودان: أبعاد الدور وتداعياته(pharostudies.com)** ، تاريخ الاطلاع : 16/5/2023 .

[6] -حيدر إبراهيم علي، **مرجع سابق**،ص40.

خلق الانقسامات داخل الأحزاب المعارضة ،و قد نجح و الى حد كبير في شق أغلب الأحزاب، و تأسيس أجنحة منشقة عنها ،ثم اشراكها في السلطة ،حيث أعطيت مناصب وزارية، و مثلت فئة مؤيدة للنظام ،بغض النظر عن القناعات الاسلاموية . و طالت الانشقاقات أكبر الأحزاب في تاريخ السودان : [1]

- ✓ **حزب الامة** : انشق إلى أكثر من ستة أحزاب ،منها : حزب الامة/القيادة الجماعية و اعلن تحالفه و انضمامه الى الحزب الحاكم، بقيادة "د. الصادق الهادي "،الذي أصبح مستشارا للبشير .
- ✓ **الحزب الاتحادي الوطني** : انشق عنه تيار باسم الحزب الوطني الاتحادي ،بقيادة "د. جلال يوسف الدقير" ، الذي اعلن تحالفه مع حكومة الإنقاذ ،و عين وزيرا للصناعة

كما تعرض اشد المعارضين للنظام "**حزب المؤتمر الشعبي**" ، و الذي تأسس عقب الانشقاق بين البشير و الترابي ، للعديد من المضايقات في نشاطه، و اعتقال قياداته ،كما تعرضت الصحيفة الناطقة بلسان حزبه "رأي الشعب" للمصادرة أو الاغلاق مرات عديدة[2]. ساعد هذا الفراغ الناتج عن المعارضة المهترئة ، النظام للسيطرة على الواقع السياسي [3]

- ❖ **الترويج لفكرة التماهي بين الوطن مع النظام الحالي :** نجح النظام في التأثير على المعارضة ، من خلال ترويجه لفكرة ان : " بقاء الدولة مرتبط ببقاء النظام "،إذ أن سقوط ،و نهاية النظام، تعني بالضرورة انهيار السودان، أو صوملته (*)[4]

بعد سقوط نظام الإنقاذ

خلق نظام الإنقاذ بثقافته القمعية" **شللا و ترهلا حزبيا**" ،حيث نجح خلال سنواته الثلاثين ، في حجب الكفاءات عن العمل السياسي ،و في اختراق و اضعاف الأحزاب السياسية ، تارة بالتقسيم ، و تارة

---

[1] -عبده مختار موسى، مستقبل الديمقراطية في السودان بعد انتخابات أبريل 2010 ،(**المستقبل العربي**)، ص148

[2] -عبده مختار موسى ،تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان و تحدي الانتخابات ، (**المجلة العربية للعلوم السياسية**) ،ص166

[3] -حيدر إبراهيم علي، **مرجع سابق**، ص41

(*) : نسبة الى الحالة الصومالية في التفتت

[4] -حيدر إبراهيم علي ، **مرجع سابق**، ص41

بشراء المواقف . ما أدى إلى ضمور ،اضمحلال و تراجع العمل الحزبي. فما نراه اليوم من سلوكيات النخب السياسية خاصة منها أحزاب التحالف الثوري "قوى الحرية و التغيير "، يعبر عن طبيعة الأضرار التي الحقها نظام البشير بالبنية السياسية الحزبية ،حيث و على الرغم من الدور الذي لعبته الأحزاب في قيادة حركات الاحتجاج الثورية و اسقاط النظام ،إلا انها لم تستطع القيام بدور بارز و مؤثر في مرحلة ما بعد سقوط البشير ، كونها لم ترق الى مستوى الحدث الثوري "الرهانات الوطنية الكبرى" ،و يمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية :

- **غياب الممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب** : ثمة علاقة بين الديمقراطية الداخلية للأحزاب السياسية، و ديمقراطية النظام السياسي ، لأنه من غير المتصور أن يكون الحزب يتغنى بالديمقراطية في خطاباته في كل محفل سياسي، دون تبنيها في تعاملاته داخل تنظيمه [1].

يمكن ارجاع عامل ضعف المؤسسة الحزبية السودانية ، و ازمتها الى هيمنة منطق الاقصاء ،وغياب اعتماد قيادتها "الأسلوب الديمقراطي"، لحل المشاكل التي تعاني منها القوى السياسية، ما افضى الى تنامي ظاهرة الانشقاقات [2] ،ذلك أن الأحزاب السياسية السودانية ،"أحزاب طائفية ،تقليدية صرفة "في البنية و الجوهر الذي تنطلق منه ،غير قائمة على أسس ديمقراطية ،حيث لا يتم الفصل فيها ما بين القيادة الدينية، و السياسية ، "فالفقيه الأكبر، السياسي ، رجل الدين ، الامام" ، هو المشرع و المخطط الأول للعملية السياسية.

- **تجذر السلوكيات و الممارسات الزبونية ، و تحول الأحزاب إلى لوبيات حزبية** :رسخ نظام الإنقاذ ظاهرة "السياحة الحزبية"، بانتقال السياسيين من حزب الى اخر ،ولم تسلم كتل القوى السياسية هي الأخرى من : "**الهجرة ، والاندماج**" مع بعضها بعض من جانب، و ائتلافها و تحالفها مع الحزب الحاكم من جانب اخر ، بحثا عن المكاسب ،و اقتسام السلطة ،و هو ما أسمته "منى عبد الفتاح **" بالبداوة السياسية"** [3]، حيث باتت الولاءات عرضة للبيع ،و الشراء ،بهدف تحقيق المطالب ،أو

---

[1] -عبد المنعم، **مرجع سابق**،ص35

[2] -عبد المنعم محمد صالح عبد الله ،أزمة المؤسسية في الأحزاب السياسية السودانية ،(**المجلة العربية للعلوم السياسية**)،ص59

[3] -منى عبد الفتاح ، ***الساحة الحزبية في السودان هجين أيديولوجي ومؤسسي، في: الساحة الحزبية في السودان هجين أيديولوجي ومؤسسي/ اندبندنت عربية(independentarabia.com)*** ،تاريخ الاطلاع :17/05/2023

الأجندة السياسية للأشخاص ،و المجموعات المتنافسة[1]، ما انتج أحزاب ضعيفة ،غير مؤسسة ،و فاقدة لبرامج واضحة.

- **تفاقم النزعة الانشطارية ،و الصراعات البينية في صفوف القوى السياسية** : تعرضت الأحزاب السياسية السودانية على مختلف تياراتها و توجهاتها الى انشقاقات عددية [2]،نتيجة :
  - غياب الحس الوطني ،و تقديم المكاسب الحزبية، والشخصية على المصلحة الوطنية .
  - العجز عن إدارة الاختلاف بالطرق الديمقراطية ، سيادة منطق الاقصاء ، التهميش، و الحذف السياسي، بدل منطق التعايش، مما أضعف من دورها في العملية السياسية.
- **غياب الثقة بين الأطراف السياسية المختلفة المشارب و الانتماءات**: تضم" قوى الحرية و التغيير "غطاء واسع من القوى السياسية الرئيسية (قوى ليبرالية ،إصلاحية ـ ويسارية)، وهو ما يفسر حالة التشظي التي طالت مكونات التحالف.
- **غياب الرؤية الاستراتيجية [3]/خارطة طريق لما بعد "البشير "**: اجتمعت فصائل شتى غير متجانسة "قوى الثورة"، على هدف "إسقاط نظام الإنقاذ "،دون التوصل لتوافق حول "رؤية موحدة " للنظام الديمقراطي المأمول، و "سبل إدارة المرحلة الانتقالية "، من أجل تأسيس عهد جديد . و هو ما أدى لتنامي الصراع غير السلمي على السلطة[4]، و من ثم أثر على أداءها في المرحلة ، و هو ما أكده التجاني عد القادر حمد، في قوله :*" ما أثر على أداء القوى السياسية في التفاوض مع المجلس العسكري ،افتقارها لقيادة تنفيذية موحدة وللرؤية استراتيجية* " [5]
- **الصراع و التنافس الفكري ،و السياسي، بين القوى و الأحزاب السياسية ،و غياب المرونة و الاجماع الوطني**: على رسم ملامح المرحلة السياسية الجديدة ،مما أدى الى تعميق الخلافات، و الاستقطاب بين الأحزاب ، و ضاعف من صعوبة تكوين كتلة قائمة على قاعدة سياسية راسخة ،و متماسكة ،تضطلع بمشروع وطني. و هو ما أكده "حسن الأنباري" و "عاطف الجولاني و اخرون"

---

[1] -محمد صالح عباس ، **مرجع سابق** ،ص7

[2] - عبد المنعم محمد، **مرجع سابق**، ص63

[3] - نجم الدين داؤود عبد المولى ،**السودان و سيناريوهات الانتقال الديمقراطي في ظل انقلاب25 أكتوبر**،ص2

[4] -أية بدر، **مرجع سابق**،ص232

[5] - التجاني عبد القادر حمد، الثورة السودانية و أفاق الانتقال الديمقراطي،(**سياسات عربية** ، المجلد 10، العدد54،يناير 2022)،ص51

، في قولهم : ***"شهدت العلاقة بين التيارات السياسية تقاربا ،وتعاونا أثناء الثورة، حيث جرى تغييب الخلافات ،والتناقضات الفكرية ،والسياسية ،من أجل إنجاح الثورة، وإحداث التغيير ،وإسقاط الأنظمة الاستبدادية القائمة ،وبعد نجاح الثورة تحول الصراع : من صراع الأنظمة الفاسدة ،إلى صراع و تنافس فكري ،و سياسي بين القوى ،و الأحزاب السياسية، على رسم ملامح المرحلة السياسية الجديدة ."***[1]

- **شخصنة القيادة الحزبية و عسر دوران النخب** : تشوب الظاهرة الحزبية في السودان "خللا تنظيميا "،يتجلى في "شخصنة السلطة "في الحزب ، إذ غالبا ما يرتبط وجود الأحزاب السياسية في ذهن الراي العام بشخص القائد ،او الزعيم ،يكون فيها هذا الأخير "الشخصية المحورية" ، المتحكم و المنفرد بالسلطة، و المحتكر لعملية "صنع القرار الحزبي"[2]، **"عندما يأمر يأتي الولاء و الطاعة تلقائيا"**، فالحزب "حزب السيد ،الامام " و الناخبون اتباعه.[3] و بالتالي الارتباط هنا يكون بالزعيم و ليس بالبرامج و الأهداف [4](أحزاب كاريزماتية/شخصية)، فيتحول الحزب بذلك، إلى "إرث عائلي" يتبادله الأبناء و الاحفاد . و هو ما يظهر في الجدول (3)

الجدول(3) : ظاهرة "شخصنة القيادة الحزبية" في أكبر القوى في الساحة السياسية السودانية

الأحزاب السياسية	القيادة الفعلية للحزب
حزب الأمة	قيادة متمركزة في بيت أل المهدي
الأحزاب الاتحادية	انحصرت في أبناء السيد علي الميرغني
الحزب الشيوعي	انحصرت القيادة في عبد الخالق محجوب

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : عبد المنعم ،مرجع سابق،ص34

---

[1] -حسن الأنباري و عاطف الجولاني و أخرون، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية ، (**مركزدراسات الشرق الأوسط**، عمان، الطبعة الأولى، 2012)،ص ص 39، 40

[2] - محمد صالح عبد الله ،**مرجع سابق**،ص66

[3] -**المرجع نفسه**، ص31

[4] - **المرجع نفسه**، ص ص 63،64

(*) : نتيجة انعدام التغيير في المناصب القيادية ،مما يحول دون مشاركة جميع أعضاء التنظيم في النشاط الحزبي و يحجب عن أعضاء الحزب فرصة وضع سياسات الحزب السياسي و تشكيلها .

كرست "هيمنة الزعماء "على الأحزاب السياسية ، نوعا من الديكتاتورية (*)،أدت إلى ترسيخ ظاهرة الانشقاقات في صفوفها ،و أثرت على أداء ،و دور هذه الأحزاب في ممارسة العمل الحزبي ،مما انعكس على التجارب الديمقراطية ،إذ شكلت عائقا كبيرا، أمام تطور الحكم الديمقراطي في تاريخ السودان السياسي .[1]

- **تغليب المصالح الحزبية الضيقة على المصلحة العامة والسعي لجني غنائم المرحلة دون اهتمام حقيقي بعملية اعادة بناء السودان، السعي لتحقيق مكاسب خاصة** : لعل ما يؤخذ على النخب السودانية ،انها لم تعمل على التأسيس لدولة جديدة ،تقوم على قواعد العدل، المساواة ، الحرية احترام القانون ،و الدستور، و انما سعت نحو جني غنائم المرحلة ،دون اهتمام حقيقي بعملية "**إعادة البناء**"، و هو ما أكده محمد صالح عباس في قوله :"***كان أداء المكون المدني على الصعيدين السياسي والتنفيذي مخيبا للآمال بشكل كبير،إذ لم ينجح في إحداث نقلة جوهرية في البلاد ،بل فاقم من الأوضاع على الأصعدة كافة ، حيث انتهى الامر بمحاصصات بين قوى حزبية تكمن مصالحها الظرفية ،و الضيقة في وراثة النظام السابق فحسب، و ليس انجاز الانتقال الديمقراطي، بل عمدت كذلك إلى تصفية حساباتها السياسية مع خصومها، وتمكين عناصرها من الحلول في مختلف المواقع ،والمناصب في أجهزة الدولة المختلفة، رغم أنها زعمت انهاء دولة التمكين [2]***".

الفرع الثاني : أولويات وخطوات إصلاح القوى المدنية :

وصل العمل الحزبي لحالة من الضمور ،و الاضمحلال ، أدى الى تراجع محورية الأحزاب ،في اللعبة السياسية السودانية، و عجزها عن لعب دورها المتوقع في مسار الانتقال الديمقراطي ،أسوة بالدور الذي لعبته أحزاب فاعلة في تجارب مماثلة عرفتها أمريكا اللاتينية ، و أوروبا الوسطى، و الشرقية بعد انهيار جدار برلين [3] ،ما يستلزم، تكاثف الجهود من اجل : إعادة الاعتبار للأحزاب السياسية ،و العمل على ترشيدها، على اعتبار ان" نجاح الانتقال الديمقراطي" مرهون بأداء

---

[1] -**المرجع نفسه** ،ص33

[2] -عباس محمد صالح عباس، عسكرة السياسة: قراءة في انقلاب25 أكتوبر في السودان،(**مركز الجزيرة للدراسات**، 15 نوفمبر2021)،ص3

[3] -نفيسة زريق،الأحزاب السياسية في المنطقة العربية: بحث في مقاربات الازمة و إمكانية اصلاح الاختلالات ، (**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد10، العدد 03، جويلية2021)، ص320 ص311-323

الطبقة السياسية، و بالتالي فإن استمرار الأحزاب السياسية بشكلها الحالي، "**بدون عملية إصلاح مؤسسي هيكلي**" ،يهدد الثورة ،و استقرار الحكومة الانتقالية ، و لا يساهم في نجاح مهام الفترة الانتقالية، و منه لن يؤدي الي ديمقراطية حقيقية في نهاية المرحلة الانتقالية، و عليه يجب على جميع الأحزاب السياسية عقد "مؤتمراتها العامة "بصورة عاجلة، و تجديد قياداتها، حتي تتم عملية الإصلاح الحزبي المطلوبة[1].

ماهية الإصلاح الحزبي :

تحديث البنية الحزبية و دمقرطتها : هي مجموعة من الإجراءات ،تهدف الى معالجة القصور، النواقص، العيوب البنيوية ،و الاختلالات الهيكلية في الأحزاب ،من خلال تجديد بناها، و هياكلها التنظيمية، و خطابها، لينسجم مع معطيات المرحلة الجديدة ،مما يمكنها من طرح البديل ، و التأسيس لدولة تقوم على قواعد : العدل ، المساواة و الحرية و احترام القانون و الدستور .

" الفكر الديمقراطي مطالب بترسيخ اسسه في كل المؤسسات الاجتماعية والسياسية ولا يتم في الأحزاب الا بإقصاء الطائفية وتحجيم دورها السياسي ، فالحزب الذي لا يقوم بناؤه على الديمقراطية ليس مؤتمنا على نظام سياسي ديمقراطي" [2]

"لابد ان تكفل الأحزاب السياسية في داخلها سيادة الديمقراطية وتضمن تداول السلطة و اختلاف الرأي في داخلها كما أن أعضاءها يجب أن يجدوا حقوقهم كاملة اتجاه القيادة ويجب ان تتوفر كل الشفافية في نشاطاتها التنظيمية ومصادر تمويلها وسياساتها" [3]

" من مؤشرات القوة التنظيمية للحزب وسلامة ومتانة بناءه : ترسيخ الديمقراطية الحزبية و المؤسسية ،الالتزام بمعايير الديمقراطية و المؤسسية داخل الأجهزة الحزبية و في اختيار القيادات والكوادر واليات اتخاذ القرارات " [4]

---

[1] -د.مقبول التجاني، إصلاح الأحزاب السودانية : ضرورة وجود قانون للأحزاب، في : إصلاح الأحزاب السودانية: ضرورة وجود قانون للأحزاب - صحيفة الراكوبة(alrakoba.net) ،تاريخ الاطلاع : 24/04/2023.

[2] - محمد صالح عبد الله ،**مرجع سابق**،ص61

[3] - **المرجع نفسه** ،ص65

[4] - **المرجع نفسه**،ص27

تحتاج النخب السياسية الى "مراجعات كبرى" ، على مستويين رئيسيين : [1]

- **المستوى الاول (النقد الذاتي المؤسسي)** : لترسيخ الالتزام بقيم الممارسة الديمقراطية في إدارة صراعاتها الداخلية ،مع وضع "معايير أخلاقية"، ضابطة للأولويات العليا، تمكنها من تقديم "المصلحة الوطنية العامة"، على "مصالحها الحزبية الضيقة" .
- **المستوى الثاني :** يرتبط بمراجعة علاقات الأحزاب الافقية مع بعضها البعض، في اطار التنافس، و الصراعات السياسية، التي يجب أن تؤسس توافقات على السياسات ،و المصالح الوطنية العليا لا الاكتفاء ب "التوفيقات الترقيعية الحزبية" ،قبل المصالح الوطنية .

علاقة الإصلاح الحزبي بالانتقال الديمقراطي :

"من استحقاقات الانتقال الديمقراطي(اصلاح و تطوير المؤسسات السياسية)، التي يقوم عليها النظام السياسي" [2] حيث لا يمكن بناء ديمقراطية بقوى ،و تنظيمات غير ديمقراطية[3]، وهو ما يجعل الديمقراطية داخل الأحزاب، ضرورة ملحة لاستكمال التطور الديمقراطي[4]، **و هو ما يؤكده(عبد المنعم محمد صالح عبد الله) في قوله**[5]**: *" الحزب الذي لا يقوم بناؤه على الديمقراطية ليس مؤتمنا على نظام سياسي ديمقراطي"***

---

[1] -أحمد إبراهيم أبو شوك و صلاح الدين الزي محمد،ا لانتقال الديمقراطي في السودان (2019-2022) : التحديات و الافاق، (**لباب للدراسات الاستر اتيجية و الإعلامية**، مركز الجزيرة للدراسات ، العدد 6 ،ماي 2020)،ص27

[2] - عبده مختار موسى ،مستقبل الديمقراطية في السودان بعد انتخابات ابريل 2010،(**المستقبل العربي**) ،ص164

[3] - محمد صالح عبد الله ،**مرجع سابق**، ص46

[4] - **المرجع نفسه** ، ص46

[5] - **المرجع نفسه**،ص61

الشكل(9) : يوضح الشكل علاقة الانتقال الديمقراطي بالإصلاح الحزبي

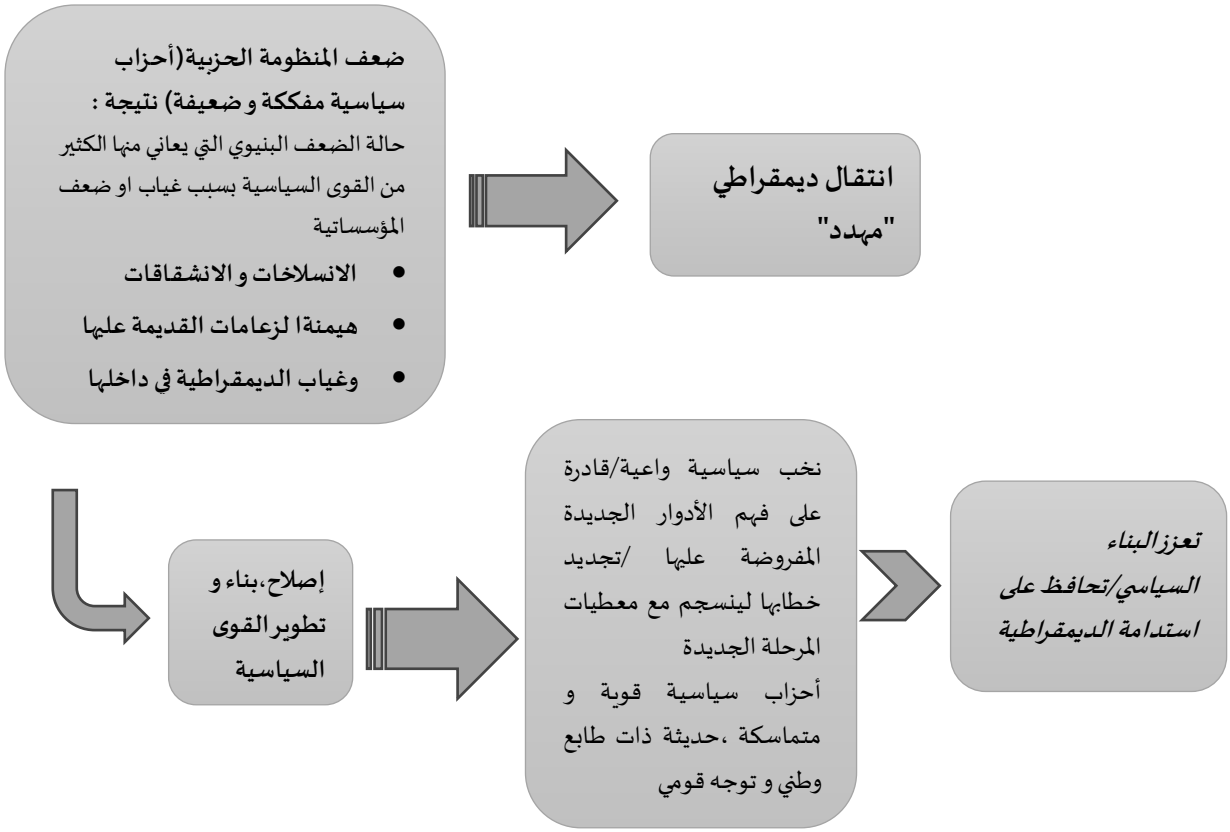

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على : عبده ،مرجع سابق ،ص164

يوضح الشكل العلاقة التفاعلية ،و الحتمية التي تربط بين الأحزاب السياسية ،و الانتقال الديمقراطي، حيث لا يمكن للديمقراطية أن تتأسس ،و تترسخ كمنظومة في حال غياب ،أو ضعف الممارسة الديمقراطية داخل أجهزة الأحزاب ،حيث يشكل "**التزام القوى السياسية بالديمقراطية** "، محرك، و أساس "الانتقال الديمقراطي" ، و منه يعتبر اصلاح ،و دمقرطة هذه الأخيرة مدخلا أساسيا ،و محوريا لدمقرطة النظام السياسي.[1]

[1]-فضيل التهامي،الأحزاب السياسية و إشكالية الانتقال الديمقراطي بالمغرب،(**مجلة المنارة للدراسات القانونية و الإدارية**،العدد 17، 2017)،ص ص113،112

شروط "دمقرطة الأحزاب السياسية" : لا يمكن وصف تنظيم سياسي بالديمقراطية إلا إذا تو افرت جملة من الشروط : [1]

- ألا تكون في الحزب سيادة على أعضاءه من قبل زعيم، أو عائلة ،أو صاحب صفة دينية، طائفية، أو قبلية لها حق، أو عرف ثابت ،يكرس موقعها في القيادة .
- أن تكون "العضوية "بضوابطها الديمقراطية، هي وحدها الواجبات ،و مصدر الحقوق الحزبية .
- أن تكون "العضوية في الحزب" مفتوحة لجميع المواطنين ،دون إقصاء، أو تمييز، سواءا من حيث العرق ، الدين أو المذهب ، و يكون اكتسابها متاحا لكل من اكتسب صفة المواطن في الدولة.
- يجب ان تطبق المبادئ الديمقراطية في اختيار تشكيلات الحزب، و قيادته. و ذلك بالاقتراع السري على فترات زمنية، على أن تحدد الاطار الذي يعمل به العضو ،و تحديد العلاقة بينه، و بين الناخبين من جهة، و بينه و بين الحزب من جهة أخرى ،مع بيان حقوق العضو وواجباته .
- ضمان حرية التعبير ،و مشاركة أعضاء الحزب في وضع برامج سياسية للحزب ، و منحهم حرية مناقشتها بالأساليب الديمقراطية.
- عدم جواز الجمع بين السلطة التنفيذية للحزب ،بالسلطة التشريعية، التي يملكها "مؤتمره العام المنتخب "انتخابا دوريا حرا و نزيها.
- يجب قبول الحزب لوجود غيره من الأحزاب، وضبط فكره، منهجه، و برنامجه في ضوء حق الرأي ،و المصلحة الأخرى في التمثيل، دون إقصاء.

[1] - رافع خضر صالح شبر و أركان عباس حمزة، الواجبات التنظيمية للحزب السياسي،(**مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية و السياسية** ،العدد الثاني، 2012)،ص45

أولويات و إجراءات إصلاح القوى السياسية السودانية :

لابد من اصلاح العديد من أوجه الضعف التي تعتري القوى السياسية السودانية و أوجه القصور التي يعانيها النظام الحزبي في مجمله، من هنا يمكن اقتراح ما يلي : [1]

- **مراجعة برامج الأحزاب وتكييفها بما يجعلها تستجيب للتحديات الجديدة المطروحة :** *"المهمة الأولى التي يجب على القوى المدنية أن تعمل عليها هي عدم تركيزكل طاقاتها واختزال هدفها في مجرد عزل قيادات النظام البائد(افول النظام و إزالة اثار حكم الانقاذ) ، بل لابد من التركيزعلى بناء مشروع حزبي وسياسي قادرعلى تقديم حلول جديدة لبلد يعاني من انقسام مناطقي ، قبلي وازمة اقتصادية وسياسية عميقة"* [2]
- **معالجة ظاهرة السياحة الحزبية قانونيا :** بضبط انتقال القوى السياسية من حزب لآخر ، بشروط معلومة دستوريّا ،على نحو يضمن توازن المشهد الحزبي، وسيرورة التجربة الديمقراطيّة من ناحية، ويضمن أخلاقية السياسة من ناحية أخرى[3].
- **الغاء البنية الطائفية للأحزاب** اصلاح الأحزاب السياسية، يستدعي رفض نموذج **"الحزب الطائفي"** ، بوصفه حزب قائم على أسس غير ديمقراطية، كونه :
  - يميز بين المواطنين بناءا على" انتماءهم الطائفي".
  - كما يعطي لقادة الطائفة ،سلطات غير محدودة ،و يجعل إمكانية تغييرهم، ضمن عملية تداول السلطة مستحيلة .
  - كما أن الحزب الطائفي يفتقر للمشروعية، كونه يستغل "النفوذ الطائفي"، لتحقيق "مصالح سياسية-اجتماعية" لقادته .

و بالتالي، يعد الفصل ما بين "الطائفة و الحزب" ، ما بين" القيادة الدينية و السياسية" ، و بناء "مؤسسات سياسية "تحقق شروط الفاعلية السياسية بعيدا عن "الدين و القبيلة" ،جوهري

---

[1] -محمد صالح عبد الله، **مرجع سابق**، ص ص38،39

[2] -عمرو الشوبكي، السودان بين (المكون المدني و العسكري) ،في: **السودان بين المكون المدني والعسكري - مصر 360 (masr360.net)**، تم الاطلاع يوم : 27/04/2023

[3] -أنور الجمعاوي، عن السياحة الحزبية في تونس، في: **عن السياحة الحزبيّة في تونس(alaraby.co.uk)** ، تم الاطلاع يوم : 11/05/2023

لاستعادة الدستورية في كامل النظام السياسي ،الامر الذي يمكنها من أداء دورها في "بناء نظام سياسي ديمقراطي" ، و ذلك من خلال :

- قيام الأحزاب بإعادة النظر في لوائحها الداخلية التي تنص على جواز بقاء رئيس الحزب في منصبه مدى الحياة.
- اتاحة الفرصة لكل أعضاء الحزب بتقلد المناصب القيادية(التناوب الديمقراطي على رئاسة الحزب) [1]، و هو ما يمنع انشقاق الحزب و يدعم وحدته .
- الحد من السلطات الواسعة التي تتيحها اللوائح الداخلية للرئيس و التي تجعله ينفرد بصنع القرار
- ترسيخ ثقافة الولاء للحزب ،بدل الاشخاص

❖ **<u>الوفاق و التو افق و تغليب المصلحة الوطنية</u>** : تقتضي ظروف المرحلة الانتقالية ضرورة بناء "توافقات سياسية "، و ذلك بإبداء قدر من المرونة ،و تقديم بعض التنازلات عن المصالح الضيقة ،و تجاوز منطق الاقصاء، و الصراعات ،كشرط لنجاح عملية الانتقال. هذا الطرح تؤكده" التجربة التونسية "، باعتبارها من التجارب العربية الاستثنائية في مجال الانتقال، التي تبنت النخب السياسية فيها ذلك النهج "التوافق السياسي" كألية للانتقال الديمقراطي بعد ثورة2011 " ، ما ساهم في تجاوز الخلافات بين مختلف الاطياف السياسية، و من ثم حماية مسار الانتقال الديمقراطي.[2]

تشهد الساحة السياسية السودانية تداخل ،وتعدد في النخب ،والجماعات الثورية على أسس أيديولوجية ،اقتصادية واجتماعية (قوى الحرية و التغيير تحالف سياسي غير متجانس) ،اشتركت هذه الجماعات فيما بينها في معارضة النظام والسعي لإسقاطه ،و تغييره ، لكنها اختلفت فيما بينها في نقاط كثيرة أخرى، تبدأ ب : كيفية إحداث التغيير، الشكل البديل المطروح، و سبل إدارة المرحلة الانتقالية.

---

[1] - محمد صالح عبد الله، **مرجع سابق**،ص65

[2] -إيهاب الأخضر، الثورة التونسية و آليات التوافق السياسي، (**مجلة الراصد لدراسات العلوم الاجتماعية**، المجلد 2، العدد01، 2022)،ص ص 201-206

مستقبل الانتقال الديمقراطي في السودان مرهون اليوم بقدرة النخب على تغليب المصلحة الوطنية ،تسوية الصراعات فيما بينها ،و احداث أرضية وفاق مشتركة (بناء تصور مشترك و متقارب) بين كافة شرائح المجتمع و قواه الحية، لاسيما التي صنعت الثورة (الشباب، منظمات المجتمع المدني)حول القضايا الوطنية الكبرى(القضايا الخلافية)[1] :

- طبيعة الحكم مستقبلا ،و مدنية الدولة وعلاقتها بالدين و المجتمع
- التشريعات و القوانين و طبيعة النظام السياسي" المأمول"
- قضايا الهوية

و هو ما أكده محمد خليفة صديق(*) في قوله [2] :***"...القوى السياسية إذا تخلت عن طموحاتها و أجندتها وتحلت بالوطنية ستعبر بلادنا إلى بر الأمان .....كما لا بد أن تسهم النخب السودانية بطرح أفكار عملية للخروج من هذا المأزق"***

وبالتالي فإن دور النخبة السياسية، لا يتوقف عند قرار الانتقال ،واسقاط النظام ،بل يتجاوز ذلك، الى مهمة إعادة بناء منظومة الدولة ،لاسيما في مرحلتها الانتقالية، باعتبار انها المسؤولة عن ترسيخ شكل الديمقراطية في النظام السياسي الجديد[3] ،ويبقى كل ذلك، مرهون بمرونة النخب، قدرتها على المساومة ، وإعلاءها للمصالح الوطنية مقابل المصالح الحزبية الضيقة .

---

[1] - أبو شوك، **مرجع سابق**، ص ص 27 ،28

[2] -إسماعيل محمد علي ، الجمود يجثم على الحياة السياسية في السودان فهل من سبيل للحل؟، في : الجمود يجثم على الحياة السياسية في السودان فهل من سبيل للحل؟ | اندبندنت عربية(independentarabia.com) ،تاريخ الاطلاع : 11/05/2023

[3] -أد رشيد عمارة ياس و م.فاروق عبدول مولود، دور النخبة السياسية في إدارة المجتمعات التعددية الديمقراطية و الانتقالية ،(**المجلة السياسية و الدولية**)،ص ص112،113

(*) : أستاذ العلوم السياسية في جامعة افريقيا العالمية في الخرطوم

- **<u>ارتكاز الأحزاب و النخب السياسية على مشروع ثقافي</u> يستهدف :**

  - تجاوز مفاهيم الاستبداد [1]، و ترسيخ قيم ،و مفاهيم العمل الديمقراطي، و تكريسها في المجتمع كنواة لأي عمل ثقافي انتقالي.
  - خلق الوعي بالحياة التعددية ، بعيدا عن تكريس ثقافة الأحادية، و رفض الاخر ،(فالوعي الديمقراطي للمجتمع هو "مبدأ الانتقال").

[1] -عبد الحميد الكيالي، أدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية،(**مركز دراسات الشرق الأوسط** : الأردن ،الطبعة الأولى،2012) ص20

الاستنتاجات

الاستنتاجات

وفي ختام دراسة ،و تحليل ملف العلاقات المدنية-العسكرية ، و تأثيرها على مسألة الانتقال الديمقراطي في السودان ،في المرحلة التي تلت نجاح "ثورة ديسمبر2018"، توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات ، نذكر منها :

- بما أن التجارب ، والظروف (التاريخية/الثقافية)، تختلف، و تتباين من دولة ،إلى أخرى ،هذا الأمر يجعل من طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية متعددة ،لا علاقة نمطية واحدة مرتكزة على النموذج الذي طرحه هنتنغتون و القائم على : "الفصل التام ،و الجامد"، بين المجالين المدني ، و العسكري .
- لابد أن تصاحب عملية "انهيار النظام الغير ديمقراطي "،عملية "توافق" بين الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي. لوضع قواعد جديدة تحكم اللعبة السياسية ، التي من شأنها أن تضمن المصالح الحيوية لكل الأطراف ،و توجد صيغة متوازنة بين الأدوار المنوطة بكل طرف ،مما يساهم في إيجاد بيئة مستقرة، ويعزز فرص نجاح العملية الانتقالية.

- تؤثر طبيعة العلاقات المدنية -العسكرية على مسار الانتقال الديمقراطي إيجابا من خلال :

- استجابة الجيوش للإرادة الشعبية و انحيازها للديمقراطية ، و الاخذ على عاتقها مهمة اسقاط "النظام الغير ديمقراطي"، و إقامة بديل ديمقراطي.
- توفر نخب مدنية قوية ،و متماسكة ، "حاملة لمشروع سياسي ".
- توازن القوى بين المكونين المدني ،و العسكري.
- سلوك النخب "المدنية و العسكرية" ،و قدرتها على تغليب المصلحة الوطنية ،و الالتزام بالتوافق ، المرتبط في الأساس بمدى تشبع تلك الأخيرة ب : **الثقافة، و القيم الديمقراطية.**

- يعد إبعاد الجيش عن السياسة مطلبا طوباويا ،غير قابل للتحقيق واقعيا ، فالتفكير لابد أن يكون متمركز في" **ضبط وتنظيم** "تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية، و جعل مشاركتها مشاركة إيجابية "تخدم الديمقراطية و تحميها "، بدل التفكير في آلية إلغاء تدخلها في الحياة السياسية .
- ان نجاح عملية الانتقال الديمقراطي تقتضي ضبط دور الجيش في الحياة السياسية، و معالجة موقعه في النظام الديمقراطي الجديد ،و هذا يتوقف بدوره على مدى وجود" توافق

وطني حقيقي" بين النخب، و القوى السياسية المدنية ، فكلما كان الانقسام، و الضعف بين صفوف القوى المدنية، كلما زادت مظاهر انحراف الجيش عن" أدواره المدسترة" .

- تماهت تاريخيا أنماط العلاقات المدنية -العسكرية في السودان ،بين النمط الذي يكون فيه الجيش أداة للسلطة السياسية (جيش السلطة الحاكمة) ، و النمط الذي يكون فيه الجيش العنصر الوحيد، و الأوحد الموجه و المتحكم في العمليات السياسية(الجيش الحاكم) .

- القارئ و المطلع على التاريخ السياسي السوداني منذ الاستقلال، سيصل الى استنتاج محوري مفاده أن اضطراب العلاقة (عدم قيام علاقة سوية)بين النخب العسكرية و المدنية في السودان (الصراع المدني العسكري) ، لا يعود لغريزة شهوانية سلطوية عند بعض العسكريين ، فالقوات المسلحة السودانية ليست ذات طبيعة انقلابية تتحكم فيها هواجس الانقضاض على السلطة ،و احتكارها ، بل إن هناك أسباب موضوعية تفسر "**سلوكها الانقلابي**" ، لعل أبرزها :

- ✓ ضعف و فشل القوى السياسية خلال فترات الحكم الديمقراطي : فالأحزاب التي تقلدت مقاليد السلطة في البلاد منذ الاستقلال ،كحزب الامة القومي أو الاتحادي الديمقراطي (اكبر حزبيين طائفيين في البلد) تنافست حول المصالح الخاصة ،و عجزت أن تفي للشعب السوداني بما وعدت به في برامجها الانتخابية ،و أخفقت في انجاز الأهداف الوطنية الكبرى المتمثلة في : إيجاد دستور دائم لحكم البلاد ، التوازن الخدمي ، التنمية الاقتصادية ، إرساء السلام ،ضمان و تمتين الوحدة الوطنية.
- ✓ قيام فصيل مدني بتزكية الجيش ،و دعوته صراحة إلى الانقلاب " كي يُزيح فصيلا بعينه مناوئا له" .فعبد الله خليل رئيس الوزراء المدني(في الديمقراطية الأولى بعد الاستقلال)، هو الذي سلم السلطة الديمقراطية للقائد العام للجيش الفريق "ابراهيم عبود" في عام 1958.
- ✓ و كذا نتيجة لاحتكار الأحزاب التقليدية الطائفية السلطة، واستبعادها القوى السياسية الحديثة خاصة منها "القومية اليسارية ،الإسلامية "، في فترات الحكم الديمقراطي ، ما دفع تلك الأخيرة ، نحو اختراق القوات المسلحة ،و التفكير في توظيفها لتكون الوسيلة الاسهل في الوصول الى السلطة.
  - فحزب الشيوعي والقوميون هم الذين جاءوا ب "انقلاب النميري" على النظام الديمقراطي في عام 1969 .
  - و حزب الجبهة الإسلامية هو الذي جاء ب"انقلاب الإنقاذ "على النظام الديمقراطي في عام 1989.

الاستنتاجات

- سقوط النظام السلطوي نتيجة لانقلاب عسكري بنزعة ديمقراطية، أو هزيمة عسكرية، يعطي للجيش احقية التحكم في المرحلة الانتقالية، و تسييرها .
- لعبت القوات المسلحة السودانية دورا محوريا في إنجاح الثورة ،و خلع رأس النظام "حسن البشير ". الأمر الذي يفسر موقعها كفاعل أساسي، ذو دور مركزي في" ترتيب المرحلة الانتقالية ".
- أحد أبرز العوامل المفسرة لسلوك القوات المسلحة السودانية ،و رفضها قمع الثوار "حماية للنظام الحاكم"، ما يلي :
  - ✓ سياسة التهميش ،و الاضعاف المنتهجة من النظام السابق (نظام الإنقاذ) ،ضد القوات المسلحة السودانية ،خاصة بعد تشكيل قوى عسكرية رديفة ،و بديلة "قوات الدعم السريع" . التي توغلت في الاقتصاد، ما هدد المصالح الحيوية للجيش لحساب الحزب الحاكم ،و قوى الدعم السريع .
  - ✓ تعزيز سلطات جهاز الامن و المخابرات على حساب القوات المسلحة السودانية، و هو ما أدى بالقوات المسلحة السودانية إلى فقدانها لدور احتكار العنف، لمصلحة أجهزة أمنية أخرى، تحتكر وسائل العنف .
  - ✓ حجم المظاهرات ،و طبيعتها
- انتقلت طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية في السودان من "**التوافق**" الذي أفرز الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019، إلى "**الصراع و الاستقطاب الحاد**" ،الذي امتد إلى داخل كلا المكونين (صراع : مدني/مدني، عسكري /عسكري)،الامر الذي انعكس على تجربة الشراكة و أدى إلى فشلها. وذلك نتيجة للموروث السياسي الذي خلفه" نظام البشير" المعبر عن حالة التفكك ، الانهيار و العجز السياسي الكلي للقوى السياسية، و العسكرية. كل ذلك أدى إلى إفراز حالة من "الفوضى و اضطراب المسار الانتقالي".
- على عكس المراحل السابقة من" التاريخ السياسي السوداني"، التي تميزت باختلال" توازن القوى" لصالح المؤسسة العسكرية . باعتبارها المؤسسة الأكثر تنظيما، و تدريبا ،و الأكثر تماسكا ، و وطنية من القادة السياسيين المدنيين. شهدت الفترة التي تلت سقوط نظام الإنقاذ ،حالة من الضعف ،و الوهن طالت كلا المكونين(المدني و العسكري) ، و هو ما خلق نوع من "توازن الضعف" بين الطرفين ، الامر الذي من شأنه أن يهدد مستقبل العملية الانتقالية .

الاستنتاجات

- من أجل السير نحو إنجاح المسار الانتقالي، نحو الترسيخ الديمقراطي في السودان ، لا بد من إخضاع كلا المكونين (المدني و العسكري) ،لعملية إصلاحية "هيكلة مزدوجة" ، التي من شأنها أن تقود إلى : تقوية الأحزاب السياسية ،و تهيئتها للقيام بدورها المطلوب في ترسيخ أركان النظام الديمقراطي، و استدامته، و عدم التفكير مطلقا في الانقلاب عليه، هذا من جهة ، كما ستقود إلى هيكلة الجيش ،و تزويده بالعقيدة العسكرية الصحيحة ،التي تجعله حاميا، و حارسا للنظام الديمقراطي، أمام أي انقلاب عسكري من جهة أخرى.

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية:

1) القوانين:

1/جمهورية السودان، الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019م، الجريدة الرسمية، العدد رقم 1895، المؤرخ في 2019/10/3.

2/جمهورية السودان، الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية (تعديل) لسنة2020، الجريدة الرسمية لجمهورية السودان، العدد (1908)، المؤرخ في 2 نوفمبر لسنة 2020.

2) الكتب:

1/ د. أحمد إسماعيل إسراء، **العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي - دراسة مقارنة بين مصر والجزائر**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى 2017).

2/ بهيج خالد محمد، **الاحتجاجات الشعبية في السودان منذ انفصال الجنوب وموقف النظام منه**، (القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1435 هـ-2014م).

3/بوحوش عمار، د محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، (الجزائر العاصمة: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة ،2007)

4/د. حسن حمدي عبد الرحمن، **العسكريون والحكم في افريقيا -دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية** -، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الافريقي، الطبعة الأولى ،1992).

5/ حسن الأنباري وعاطف الجولاني وآخرون، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية، (عمان: **مركز دراسات الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، 2012).

6/ حمدي عبد الرحمن، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا -معوقات بناء الدولة الوطنية**-،) الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى، 2015).

7/رحومة عمر جبريل، **الثورات السودانية ما بعد استقلال 1955م (تحديات السلطة والتغيير)**، (عمان، الأردن: ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2021).

8/روبرت أو. كولينز، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، **تاريخ السودان الحديث**، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015).

9/زولتان باراني ، **الجندي والدولة المتغيرة بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين**، ترجمة نبيل الخشن (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، فبراير 2018).

10/شلبي محمد، المنهجية **في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات**، (الجزائر 1997).

11/ الصادق المهدي، **الديمقراطية في السودان. عائدة وراجحة**، (مكتبة جزيرة :القاهرة الورد، الطبعة الثانية ،2015).

12/طيبي غماري ، **الجندي والدولة والثورات العربية**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى ،2019).

13/أ.د. عامر مصباح، **نظرية العلاقات المدنية العسكرية "الحالات التطبيقية في التحليل الإستراتيجي**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، الطبعة1، 2018).

14/علام عبد الله فيصل، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/تموز 1952-يوليو/تموز 2013**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، فبراير 2018).

15/د. فرجاني خيري أبو العزايم، **التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري**، (مصر: دار الفرابي للنشر والتوزيع،19 يوليو 2019)

16/قلندر محمود، **السودان ونظام الفريق عبود (17 نوفمبر 1958 -21 أكتوبر 1964)**، (الخرطوم، السودان: دار عزة للنشر والتوزيع، 2012).

17/ الكيالي عبد الحميد، ادارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية، (مركز **دراسات الشرق الأوسط**: الأردن، الطبعة الأولى،2012).

18/كتاب جماعي، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي ،2019).

19/ماضي عبد الفتاح، **الديمقراطية والبندقية -العلاقات المدنية العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة-**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

20/مجموعة باحثين، **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا -معوقات بناء الدولة الوطنية-**، تحرير حمدي عبد الرحمن، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، الطبعة الأولى،2015).

21/مجموعة مؤلفين، **قصة وتاريخ الحضارات العربية 19-20 (ليبيا -السودان -المغرب)**، (بيروت، 1998).

22/نارسيس سيرا، ترجمة وفيقة مهدي، الانتقال **العسكري -تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة-**، (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى 2016،)

23/هنتنغتون صامويل ، **الموجة الثالثة -التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين**، ترجمة. عبد الوهاب علوب، (دار سعاد الصباح، عام 1993).

24/ ويليام سي تايلور، **الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية -العسكرية في الشرق الأوسط -تحليل للأحداث في مصر، تونس، وليبيا وسوريا**، ترجمة: أسامة عباس وعمرو بسيوني (بيروت: دار الروافد الثقافية-ناشرون، الطبعة الأولى، 2018).

*3) **<u>المقالات:</u>***

1/ أبو فارس يوسف، انعكاسات انفصال جنوب السودان على الامن الاقتصادي السوداني، (**رؤية تركية**، المجلد4، العدد4، 31 ديسمبر2015)،(ص ص.149-165).

2/ د. أبوزيد أحمد الشورى، الانتقال التفاوضي في السودان. الظروف والملابسات وتحديات المستقبل 2019-2022، **(مجلة السياسة والاقتصاد**، المجلد9، العدد8، أكتوبر2020)، (ص ص.1-38)

3/ د. البوشي شريف، الانتقال الديمقراطي -العوامل والمراحل والأشكال، (**المعهد المصري للدراسات** ،8نوفمبر 2019).

4/باسم فتحي، إصلاح العلاقات المدنية-العسكرية، **(القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات)**

5/ أبكر أحمد سليمان، التحول الديمقراطي في السودان في ظل دولة هشة،(**المستقبل العربي**،المجلد44،العدد518، 2022)،(ص ص.47-60)
6/أبو القاسم نجاة ،أبو القاسم محمد ،الحكومة العسكرية الاولى في السودان 1958-1964 م ، (مجلة علمية محكمة ربع سنوية ، العدد التاسع ، صفر 1443 هـ- سبتمبر 2021 م)،(ص ص.7-28)
7/احتجاجات السودان : عوامل استمرارها و افاقها،(وحدة الدراسات السياسية، **المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات** ،11فيفري 2019)
8/أحمد إبراهيم أبو شوك و صلاح الدين الزي محمد، الانتقال الديمقراطي في السودان (2019-2022) : التحديات و الافاق، (**لباب للدراسات الاستراتيجية و الإعلامية**، العدد 6 ،ماي 2020)،(ص ص.1-16)

9/أرباب ليلى سيد مصطفى، الجيش و الاستقرار السياسي في السودان ،(**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 36، 31 أكتوبر2012)،(ص ص.9-25)
10/ د. أرباب ليلى سيد مصطفى، أثر الخطاب السياسي الإسلامي للأحزاب السياسية السودانية على العملية الانتخابية (دراسة حالة حزب المؤتمر الوطني)، (**مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصائية**، العدد10، 2012)، (ص ص.1-28)

11/أوركاجي سرحات، الثورة و الثورة المضادة في السودان و البحث عن الاستقرار، (**رؤية تركية**، المجلد 8، العدد3، 30يونيو 2019)(ص ص.29-41)

12/بومدين عربي، العلاقات المدنية -العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر بعد 2011: المؤسسة العسكرية في مواجهة قواعد الديمقراطية،) الحوار **المتوسطي**، المجلد 10، العدد 2، جوان 2019)، (ص ص.24-56)
13/التجاني عبد القادر حمد، الثورة السودانية و أفاق الانتقال الديمقراطي،(**سياسات عربية** ، المجلد 10، العدد54،يناير 2022)،(ص ص.45-63)

14/التهامي فضيل، الأحزاب السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي بالمغرب، (**مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية**، العدد 17، 2017)، (ص ص112-125).

15/ د. جبابلية عبد الحفيظ، سيناريوهات الانتقال الديمقراطي المصري في ظل الحكم العسكري، (**المجلة الجزائرية للأمن و التنمية** ، العدد العاشر ، جانفي 2017)،(ص ص. 398-412)

16/جمال محمود، الرقابة المدنية على الأجهزة العسكرية -ضوابط وتجارب-، (**المعهد المصري للدراسات**، المجلد6، العدد24، أكتوبر 2021)، (ص ص.1-21)

17/حسين الحاج علي أحمد، الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش و السلطة في السودان ، (**سياسات عربية** ، العدد24 ، يناير 2017)،(ص ص.52-62)

18/حفيظي نور الدين، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية، (مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 3، ديسمبر 2018)، (ص ص.452-467)

19/حمدي عبد العزيز، دوافع السياسة الامريكية نحو السودان و نتائجها، (**مركز دراسات الوحدة العربية** ،2016)،(ص ص.1-16)

20/حيدر إبراهيم علي، السودان إلى أين؟، **(المستقبل العربي، المجلد**37، العدد423، 2014)، (ص ص.37-56)

21/الأخضر إيهاب، الثورة التونسية و آليات التوافق السياسي، (مجلة الراصد لدراسات العلوم الاجتماعية، المجلد 2، العدد01، 2022)،(ص ص.199-210)

22/- خديجة بن قدور و جهيدة ركاش، العلاقات المدنية العسكرية و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك فبراير 2019 نموذجا، (**الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية**، المجلد 14، العدد 01، 2022) (ص ص.333-341)

23/رشيد عمارة ياس و م. فاروق عبدول مولود، دور النخبة السياسية في إدارة المجتمعات التعددية الديمقراطية و الانتقالية، (**المجلة السياسية و الدولية**، العدد31،41 ديسمبر 2019)،(ص ص.93-123)

24/أ. د رافع خضر صالح شبر و م.م أركان عباس حمزة، الواجبات التنظيمية للحزب السياسي، (مجلة **المحقق الحلى للعلوم القانونية و السياسية، العدد** الثاني، 2012)، (ص ص.48-77)

25/رويبح حياة، النموذج التركي للعلاقات المدنية العسكرية، (**مجلة دراسات استراتيجية، العدد** 20، 2014)، (ص ص.53-70)

26/-د. زاوي رابح و د. لونيس فارس،فهم صيرورة العلاقات المدنية العسكرية من خلال مدخل نظرية التوافق ، **(مجلة الناقد للدراسات السياسية** ، المجلد 04، العدد 01 ، 2020)،(ص ص122-134)

27/ زولتان باراني، القوات المسلحة و عمليات الانتقال السياسي، **(سياسات عربية، العدد** 24، يناير 2017)،(ص ص.81-94)

28/سالمي عائشة، دور النخبة السياسية في إدارة المرحلة الانتقالية -دول ما بعد الحراك العربي- ،(**مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية** ، المجلد 18 ، العدد01 ،2021)،(ص ص.192-202)

29/سطي عبد الإله، أسئلة حول فرضية الانتقال الديمقراطي بالمغرب، (المركز **العلمي العربي للأبحاث و الدراسات الإنسانية**).

30/الشاهي أحمد، الديمقراطية التوافقية، (**المستقبل العربي**، المجلد 29، العدد334، 2006)،(ص ص.115-126).

31/الشرجي عادل، إعادة هيكلة الجيش اليمني، (**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، مايو2013)، (ص ص. 1-23)

32/شنوف زينب، جدلية تحليل العلاقات المدنية العسكرية، (**مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**، المجلد الأول -العدد الثاني، ديسمبر 2018)، (ص ص.11-23)

33/أ.د. الطيب زين العابدين، التجربة الديمقراطية في السودان : النجاحات و الإخفاقات ،(**دراسات افريقية**،المجلد20،العدد 31، 2004) ،(ص ص.9-33)

34/عبد المعطى ذكي إبراهيم، وضعية الجيش في النظم السياسية -رؤية تحليلية-،) المعهد **المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**،31 مارس 2016)، (ص ص.1-9)

35/العربي العربي، المؤسسة العسكرية في ميزان الثورتين التونسية والليبية، (**سياسات عربية**، العدد37، مارس2019)، (ص ص.27-47)

36/عمر سمير خلف ، احتجاجات السودان أي أفاق لتغيير منشود؟ ،(بيروت -لبنان- : **منتدى البدائل العربي للدراسات AFA))**،(ص ص.1-10)

37/عبد الله فيصل علام ، العلاقات المدنية- العسكرية و إدارة المرحلة الانتقالية في السودان ، (**المستقبل العربي** ، المجلد43، العدد 495،2020)،(ص ص.27-47)

38/ عبده موسى و سمية مادبو، الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية: قراءة في التوافق السوداني، (**سياسات عربية**، العدد 43، مارس 2020)

39/د.عبد الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد ، التطور التاريخي و السياسي للسودان في الفترة من 1953 م -1989 م ،(**الساورة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية** ، العدد الأول ، ديسمبر، 2015)،(ص ص.65-80)

40/-عبده مختار موسى، تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان وتحدي الانتخابات، (المجلة **العربية للعلوم السياسية**، العدد26، 2010)، (ص ص.172-153)

41/عمرو عمر، السودان تاريخ مضطرب ومستقبل غامض، (ص ص. 1-100)

42/ عبده مختار موسى، مستقبل الديمقراطية في السودان بعد انتخابات ابريل 2010، (**المستقبل العربي**، المجلد33، العدد382، 31 ديسمبر 2010)، (ص ص.145-166)

43/ عزة مصطفى، تطورات الأوضاع في السودان، "ورقة متابعة"، (منتدى البدائل العربي للدراسات((AFA) ،) ص ص.1-6)

44/ د. عمري علي سيد أحمد، دور العدالة الانتقالية في دعم مسار التحول الديمقراطي "بالتطبيق على الحالة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للسودان 2019م"،(مجلة القلزم للدراسات الأمنية و الاستراتيجية علمية دولية محكمة، العدد الأول ،مارس 2021)،(ص ص.61-94)

45/عباس محمد صالح عباس، عسكرة السياسة : قراءة في انقلاب25 أكتوبر في السودان ، (مركز الجزيرة للدراسات) ،(ص ص.1-9)

46/د.عادل مجاهد الشرجبي ،إعادة هيكلة القوات المسلحة(تمهيدا لبناء الدولة المدنية الحديثة)، (شؤون العصر ،العدد45،يونيو 2012)،(ص ص.213-222)
47/عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية العسكرية و إدارة المرحلة الانتقالية في السودان، (**المستقبل العربي**، المجلد43، العدد 495، 2020)، (ص ص.27-47)

48/عبد المنعم محمد صالح عبد الله، أزمة المؤسسية في الأحزاب السياسية السودانية، **(المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد36، 2012)، (ص ص 26-44)
49/ فطيسة أحلام، دور الجيش في المسار الانتقالي للسودان بعد حراك 19 ديسمبر 2018 ،(**المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية** ،المجلد09 ،العدد 02 ، 2021) (ص ص. 369-393)

50 /الفيل خالد عثمان، سياسات التحرير الاقتصادي و في العلاقات المدنية العسكرية: حالات عربية مختارة، **(سياسات عربية**، العدد 44، ماي 2020)،(ص ص.36-56)

51/الأفندي عبد الوهاب، السلام الصعب في السودان،(**المستقبل العربي**،المجلد25،العدد286، 31 ديسمبر2002)،(ص ص.23-40)
52/ فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد، تطور التجربة الديمقراطية في السودان (قراءة تحليلية) ،(**مجلة العلوم الإنسانية** ،المجلد22،العدد2 ، سبتمبر 2021)،(ص ص.56-86)

53/ فلاك نور الدين، العلاقات المدنية- العسكرية في مصر بين تحدي إنهاء الوصاية العسكرية وإعادة إنتاج الحكم العسكري،) **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 11، العدد 02، سبتمبر 2020)، (ص ص.12-25)

54/. فتيحة طبيب، التحول الديمقراطي: دراسة في الأسباب و العوامل، (**مجلة الرائد في الدراسات السياسية**، المجلد 04، العدد 01، نوفمبر 2022) (ص ص.1-11)

55/ قاديرإسماعيل، فول مراد، دور المنظور البروسبوغرافي في دراسة العلاقات المدنية-العسكرية "محاولة لتأسيس مقاربة نظرية جديدة في الأكاديميا العربية " ،(**المجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية** ، المجلد 05 ،العدد 03 ، ديسمبر 2021)،(ص ص.581-601)

56/ كرواز الأمبن، نقاش العلاقات المدنية -العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي: حالتي تونس ومصر (2011-2014)، (**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 9، العدد 02، جويلية 2020)، (ص ص.379-392)

57/ د. كمال محمد جاه الله الخضر، السودان جغرافية الحراك الثوري و القوى الفاعلة،(**مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية**، ماي 2019)،(ص ص.1-32)

58/ ليلى سيد مصطفى أرباب، أزمة الأحزاب السياسية السودانية ، (**مجلة الاقتصاد و العلوم السياسية** ،العدد 4، 2010)،(ص ص.91-114)

59/ملاح سعيد، الوطن العربي والألغاز غير المحلولة في براديغم الانتقال الديمقراطي، (**المستقبل العربي**، المجلد43، العدد 498، 2020)، ص ص.23-40

60/مدوخ عجمي العتيبي، تطور العلاقات المدنية -العسكرية في إثيوبيا، (**سياسات عربية**، المجلد 10، العدد56، مايو 2022)، (ص ص.24-39)

61/ أ. ملاح السعيد، عتبات الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، (المجلة **الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد الخامس، جوان 2013)

62/ محمد نبيل بخدومة، حل معضلة العلاقات المدنية العسكرية لتحقيق الاستقرار السياسي في مصر وتركيا، (**مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 02، سبتمبر 2019)، (ص ص185-168)

63/د. محمد السيد ضلع جمال، تقييم عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا ،(**دفاتر المتوسط**،المجلد1،العدد2، 2014) ،(ص ص79 -109)

64/ د. ملاح سعيد، ط.د.ساعد بلواضح ، الشروط المسبقة للانتقال الديمقراطي Preconditions to **Democratic transition** ،(**مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية** ، المجلد 05 ، العدد 02 ، السنة 2020)

65/م.د نيران عدنان كاظم و م.د. مكطوف حسين علي، جدلية العلاقات المدنية-العسكرية جنوب إفريقيا أنموذجا، (**المجلة السياسية والدولية**، العدد 50، 2022)، (ص ص.193-227)

66 / د.مدوني علي، ظاهرة عسكرة السياسة و انعكاساتها على النظم السياسية العربية : حالة مصر ، (**مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية** ، المجلد3، العدد3 ، سبتمبر 2020)،(ص ص.51-67)

67/ ماضي عبد الفتاح، الجيوش والانتقال الديمقراطي "كيف تخرج الجيوش من السلطة؟"، **(سياسات عربية**، العدد24، يناير 2017)، (ص ص.7-27)

68/ محسن أحمد، العلاقات المدنية-العسكرية في الديمقراطيات الناشئة، **(مجلة المعهد المصري**، المجلد الرابع ، العدد الثالث عشر، يناير 2019)،(ص ص.1-14)

69/ مشيكة حسن حامد، التحول الديمقراطي و البحث عن الدستور في ظل الحكم الفدرالي في السودان، (**المستقبل العربي**، المجلد 36،العدد415، 2013) ،(ص ص.26-46)

70/مزارة زهيرة، الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام و استكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجا)،(**مجلة الفكر القانوني و السياسي**، المجلد الرابع، العدد الثاني ،2020) ، (ص ص 334 -351)

71/ محمد سعدي، إمكانية إصلاح مؤسسة الجيش و رهاناته في العالم العربي : دراسة أولية مقارنة ،(سياسات عربية ،العدد24 ،2017)،(ص ص.63-79)

72/ محمد بسيوني عبد الحليم، إدماج "المسلحين" بين النموذجين المدني و العسكري، (مجلة السياسة الدولية، المجلد 51، العدد 206،أكتوبر2016)،(ص ص.19-24)

73/نفيسة زريق، الأحزاب السياسية في المنطقة العربية : بحث في مقاربات الازمة و إمكانية اصلاح الاختلالات ، (**المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، المجلد10، العدد 03، جويلية2021)،(ص ص.311-323)

74/أ.د. نجاة أبو القاسم محمد أبو القاسم ، أسباب و عوامل تسليم السلطة للجيش في السودان 17نوفمبر 1958 ، (**مجلة القلزم العلمية للدراسات التاريخية و الحضارية علمية دولية محكمة**، العدد الخامس ، مارس 2021)،(ص ص.7-20)

75/د. نجاة أبو القاسم محمد أبو القاسم، ثورة 21 أكتوبر 1964 م في السودان (دراسة تحليلية) ،(**مجلة القلزم العلمية للدراسات التاريخية والحضارية علمية ودولية محكمة، العدد** 15 ، ذو القعدة 1443 هـ – يونيو 2022 م)،(167-178)

76/ م.م وليد مساهر حمد و م.م ظاهر عبد الله علوان، الحراك الشعبي في السودان و الجزائر و الموقف الدولي منهما،(**مجلة تكريت للعلوم السياسية : دورية فصلية محكمة** ، 2019)،(ص ص.1-20)

3/القواميس والمعاجم:

1/ معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، غي هرميه وبرتراند بادي وآخرون ترجمة هيثم اللمع، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت -لبنان، 2005).

2/ معجم بلاكويل للعلوم السياسية، فرانك بيلي، (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، الطبعة الأولى، 2004).

4/المذكرات والرسائل الجامعية:

1/ الأمين يوسف جميلة ، **حق التنظيم السياسي في الدستور دراسة مقارنة بين النظامين الإسلامي والوضعي (نموذج السودان والولايات المتحدة الأمريكية)** ، بحث لنيل درجة الدكتوراه،(جامعة أم درمان الإسلامية : كلية الشريعة و القانون ، 2009 م).

2/ بخدومة محمد نبيل ، **العلاقات المدنية العسكرية و تأثيرها على النظام السياسي التركي 2002-2013** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولة تخصص : الدراسات السياسية المقارنة ، (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2013-2014).

3/بشراوي مصطفى، **تأثير النزاعات الإثنية على مسألة بناء الدولة الوطنية : جنوب السودان أنموذجا** ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص : إدارة النزاعات و بناء السلم ،(جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية).

4/ بلخضر أسماء ، **تأثير العلاقات المدنية العسكرية على مسار التحول الديمقراطي في تركيا منذ 2002** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (جامعة محمد بوضياف : كلية الحقوق و العلوم السياسية،2016-2017).

5/ بومدين عربي ، **العلاقات المدنية العسكرية و تحديات دمقرطة النظم السياسية العربية -دراسة حالة مصر بعد 2011**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص: علاقات دولية،(جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،نوفمبر 2020م).

6/ حفيظي نور الدين، **المؤسسة العسكرية والعملية السياسية -دراسة مقارنة بين مصر وتونس 2011-2018** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية ،(جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية،2019-2020).

7/عبد العزيز نصر محمد سعيد، التداعيات **الاقتصادية المترتبة على انفصال جنوب السودان 1999-2011 م** ،بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد ،(جامعة أم درمان الإسلامية : معهد بحوث و دراسات العالم الإسلامي) .

8/ أ.د. فرحاتي عمر، **أزمة القيادة في الوطن العربي و إشكالية الصراع السياسي و العسكري -دراسة حالة الجزائر-** ، رسالة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية : تخصص تنظيم سياسي و إداري ، (جامعة محمد خيضر :كلية الحقوق و العلوم السياسية،2013-2014).

9/ القاسم بابكر عبد الرزاق محمد و أخرون، الاثار **الاجتماعية والاقتصادية للانقلابات العسكرية (دراسة مقارنة)** ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، (جامعة أمدرمان الإسلامية ، معهد بحوث و دراسات العالم الإسلامي ، قسم الدراسات النظرية،2009).

10/- زيام عبد النور، **المؤسسة العسكرية و دورها في عملية التحول السياسي في مصر 2011-2019** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2020-2021).

11/ طاهري مروان، الثقافة **السياسية و التحول الديمقراطي: دراسة في مسألة الاستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر تخصص سياسات عامة مقارنة ،(جامعة العربي بن مهيدي: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2016-2017).

5/المنشورات الصادرة عن المنظمات أو الهيئات الدولية:

1/ **دور النقابات العمالية في تعزيز حقوق الانسان في مرحلة الانتقال الديمقراطي: الاتحاد العام التونسي للشغل أنموذجا**، ضمن كتاب "الأولويات المطروح ما بعد الثورة"، (المعهد العربي لحقوق الانسان والوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية: تونس، 2013).

6/التقارير و أوراق مؤتمر :

1/ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان، **(تقرير رقم 3**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2020).

2/ السودان الواقع وافاق المستقبل، (**أوراق مؤتمر**، جامعة إفريقيا العلمية: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية، الجزء الأول، 25-26 سبتمبر 2012)

7/ المحاضرات:

1/د. خلفة نصير، **محاضرات في منهجية و تقنيات إعداد البحوث في العلوم السياسية ،مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة أولى ماسترعلوم سياسية** ،(جامعة ابن خلدون -تيارت-،كلية الحقوق و العلوم السياسية)

2/عزمي بشارة، **محاضرة افتتاحية بعنوان: الانتقال الديمقراطي و إشكالياته : دروس نظرية من تجارب عربية**، المؤتمر السنوي الثاني للمركز العربي-باريس : "ديمقراطيات في طور التشكل : البلدان العربية بوصفها مختبرا لتحولات سياسية جديدة"، الكوليج دو فرانس، باريس ،(28 نوفمبر 2019)

8/المراجع الالكترونية :

1/ سخري محمد ،" منظور العلاقات المدنية – العسكرية" ، في : **منظور العلاقات المدنية - العسكرية(politics-dz.com)** ،تاريخ الاطلاع على الموقع(2023/02/16)

2/ رشاد عبد العال ، العلاقات المدنية العسكرية بين النظريات التقليدية و الحديثة ، في : **العلاقات المدنية العسكرية بين النظريات التقليدية والحديثة – بو ابة الخبر الالكترونية-al) khabr.com)**، تاريخ الاطلاع : 2023/03/8

3/ مبادئ الاحتراف العسكري – مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية، **في : مبادئ الاحتراف العسكري – مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية (africacenter.org)** ، تاريخ الاطلاع : 21/02/2023 .

4/ الأمر الدستوري الأول لسنة 1958 ، **الأوامر الدستورية خلال فترة الحكم العسكري (1964–1958) ،في : الأمر الدستوري الأول لسنة 1958 - ويكي مصدر (wikisource.org)** ،تاريخ الاطلاع : 2023/03/26.

5/السودان: الديمقراطية والانقلاب العسكري(1983 – 1958) ،في : **السودان: الديمقراطية والانقلاب العسكري(fanack.com) (1983 - 1958)** ،تاريخ الاطلاع : 2023/03/28.

6/أ. الظافر قاسم،محاضرة بعنوان : **دورة الثورة و الإصلاح السياسي للسودان الحديث "3"** ، في : دورة الثورة والاصلاح السياسي- التاريخ السياسي للسودان الحديث - "3"أ. قاسم الظافر - YouTube، تاريخ المشاهدة : 2023/03/28 ، الساعة44 : 23.

7/ جعفر النميري، في : **جعفر النميري | الموسوعة | الجزيرة نت(aljazeera.net)** ،تاريخ الاطلاع : 10/5/2023

8/الحروب الأهلية في السودان، في : **الحروب الأهلية في السودان(fanack.com)** ، تاريخ الاطلاع : 09/05/2023

9/ السودان: انتفاضة أبريل 1986 والانقلاب العسكري الإسلامي، **في : السودان: انتفاضة أبريل 1986 والانقلاب العسكري الإسلامي(fanack.com)** ، تاريخ الاطلاع :10/05/2023

10/ حسام الحملاوي، السودان : الشمال و الجنوب و الثورة ، الاشتراكي إعلام من أجل الثورة ، في : **.16انتفاضة إبريل 1985 - بوابة الاشتراكي(revsoc.me)** ، تاريخ الاطلاع يوم: 2023/04/03

11/ سوار الذهب...من الجيش إلى الحكم و "الالتزام بالعهد"، في : **سوار الذهب.. من الجيش إلى الحكم و"الالتزام بالعهد | "سكاي نيوز عربية(skynewsarabia.com)** ،تاريخ الاطلاع : 10/05/2023.

12/ انقلاب 1989 في السودان ، في : الموقع الالكتروني : **انقلاب 1989 في السودان - ويكيبيديا(wikipedia.org) ، تاريخ** الاطلاع : 12/04/2023 .

13/ البشير يعلن تحمله المسؤولية الكاملة عن انقلاب **1989** ، في : الموقع الالكتروني : **البشير يعلن تحمله المسؤولية الكاملة عن انقلاب 1989 | سكاي نيوز عربية (skynewsarabia.com)**، تاريخ الاطلاع : 12/04/2023

14/ **البيان الأول لثورة الإنقاذ الوطني السودان 30 يونيو1989**،في: **البيان الاول لثورة الانقاذ الوطني السودان 30 يونيو 1989Bing video -** ،تاريخ الاطلاع : 12/04/2023

15/ سنوات نظام «الإنقاذ»... أخطاء جسيمة وحروب وعزلة دولية،في **: سنوات نظام «الإنقاذ»... أخطاء جسيمة وحروب وعزلة دولية(aawsat.com)** ، تاريخ الاطلاع : 03/05/2023 ، الساعة : 17 : 12 .

16/ الحسن عاشي ، أزمة اقتصاد السودان وكرة الثلج منذ انفصال الجنوب،في: **أزمة اقتصاد السودان وكرة الثلج منذ انفصال الجنوب - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي(carnegie-mec.org)** ، تاريخ الاطلاع يوم : 2023/04/16 .

17/حنا صالح، السودان بين ثورتي أبريل 1985 و2019 ،في : **السودان بين ثورتي أبريل 1985 و2019(alarabiya.net)** ، تاريخ الاطلاع : 2023/04/05 .

18/شاهد : المهدي ينفي الاتفاق مع الحكومة السودانية و يدعم سيناريو"عبود"، متوفر على : تم الاطلاع يوم ***: 6/3/2023***

19/ كمال عبد الرحمن، الاعلام السوداني...إرث ثقيل و حلول صعبة ،**في: الإعلام السوداني.. إرث ثقيل وحلول صعبة | سكاي نيوزعربية(skynewsarabia.com)** ،تاريخ الاطلاع: 03/04/2023.

20/-محررو الراكوبة، نقابة للصحفيين في السودان.. تجربة "تاريخية" تثير قلق بعض القوى، في **: نقابة للصحفيين في السودان.. تجربة "تاريخية" تثير قلق بعض القوى - صحيفة الراكوبة (alrakoba.net)** ، تاريخ الاطلاع :6/4/2023.

21/جمال محمد إبراهيم، السودان بين المدني و العسكري، مقالات و أراء سياسية،24 فيفري 2020 ، **في :السودان بين المدني والعسكري - صحيفة الراكوبة(alrakoba.net)** ، تاريخ الاطلاع : 2023/04/25 .

22/ صاموئيل راماني، تحوّل سياسي متعثر في السودان ،**في: تحوّل سياسي متعثر في السودان - سياسات السلطوية العسكرية في شمال إفريقيا - مركز كارنيغي للشرق الأوسط - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي(carnegie-mec.org)** ، تاريخ الاطلاع : 02/05/2023.

23/نصوص و مواد قانون القوات المسلحة السوداني 2023(mohamah.net) ،تاريخ الاطلاع : 03/05/2023

24/شريف مراد، من التمكين إلى سطوة الميليشيات..من يرث الإنقاذ في السودان؟،في: **من التمكين إلى سطوة المليشيات.. من يرث تركة الإنقاذ في السودان؟ | الموسوعة | الجزيرة نت (aljazeera.net)**،تاريخ الاطلاع : 04/05/2023.

25/تيسير حسن ادريس، موقف الجيش السوداني من مدنية حراك التغيير، في : **تيسير حسن ادريس - موقف الجيش السوداني من مدنية حراك التغيير(ahewar.org)** ، تاريخ الاطلاع : 06/5/2023.

26/محمد بدوي، الجيش و الحراك، أعمدة و مقالات ،في: **الجيش والحراك - صحيفة التغيير السودانية , اخبار السودان(altaghyeer.info)** ،تاريخ الاطلاع : 05/05/2023 .

27/السودان : ما توقعاتكم لدور الجيش في التعامل مع الاحتجاجات؟،في : **السودان: ما توقعاتكم لدور الجيش في التعامل مع الاحتجاجات؟ BBC News - عربي**،تاريخ الاطلاع : 05/05/2023 .

28/د. عائشة البصري، أسطورة انحياز الجيش و الجنجويد للثورة، في : **أسطورة انحياز الجيش والجنجويد للثورة - صحيفة الراكوبة(alrakoba.net)** ، تاريخ الاطلاع : 05/05/2023.

29/د. أماني الطويل، المكونات العسكرية السودانية : الإشكاليات و المسارات، في :**المكونات العسكرية السودانية: الإشكاليات والمسارات - مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية(ahram.org.eg)** ، تاريخ الاطلاع : 03/05/2023 .

30/أحمد يونس، البرلمان السوداني يجيز قانونًا جديدًا لـ«قوات الدعم السريع» ،في : **البرلمان السوداني يجيز قانونًا جديدًا لـ«قوات الدعم السريع (aawsat.com) »**،تاريخ الاطلاع : 05/05/2023.

31/ عبد الرؤوف طه، بعد أن خرجت عنه المؤتمر الوطني: أغلب الأحزاب المُنسحبة من الحكومة بلا وزن جماهيري وسياسي، في: **بعد أن خرجت عنه المؤتمر الوطني: أغلب الأحزاب المُنسحبة من الحكومة بلا وزن جماهيري وسياسي - صحيفة الراكوبة(alrakoba.net)** ، تاريخ الاطلاع : 04/05/2023.

32/مظاهرات السودان : ما هو تحالف إعلان الحرية و التغيير و ماهي مطالبه؟،في : **مظاهرات السودان: ما هو تحالف إعلان الحرية والتغيير وما هي مطالبه؟ BBC News - عربي**، تاريخ الاطلاع : 05/05/2023

33/السودان خلال 3 أشهر..كيف غيرت التظاهرات المشهد؟،**في: السودان خلال 3 أشهر.. كيف غيرت التظاهرات المشهد؟ | سكاي نيوز عربية(skynewsarabia.com)** ، تاريخ الاطلاع : 05/05/2023.

34/ خطاب ابن عوف، قناة ETTI ZANE ،في: **خطاب ابن عوفYouTube -** ، تاريخ المشاهدة : 11/04/2023

35/ لماذا تفشل الثورة في السودان؟ خمسة أسباب تشرح لك، الجزيرة، ،في: **لماذا تفشل الثورة في السودان؟ خمسة أسباب تشرح لك | الموسوعة | الجزيرة نت(aljazeera.net)** ، تاريخ الاطلاع : 03/02/2023

36/ أحمد مشاعر، (الحرية والتغيير).. ماذا يدور داخل الحاضنة السياسية؟،في : **(الحرية والتغيير).. ماذا يدور داخل الحاضنة السياسية؟ – صحيفة السوداني (alsudaninews.com)**،تاريخ الاطلاع : 2023/04/15

37/ خلافات و انشقاقات في السودان ..ما مصير الحكومة و المرحلة الانتقالية، في : **خلافات و انشقاقات في السودان.. ما مصير الحكومة والمرحلة الانتقالية - مركز أبحاث ودراسات مينا(mena-studies.org)** ،تاريخ الاطلاع : 18/04/2023

38/ الانقلاب في السودان : عبد الفتاح البرهان يحل مجلسي السيادة و الوزراء و يعلن حالة الطوارئ ، في: **الانقلاب في السودان: عبد الفتاح البرهان يحل مجلسي السيادة والوزراء ويعلن حالة الطوارئ BBC News - عربي**، تاريخ الاطلاع : 25/04/2023

39/ نبيل أديب: نتيجة التحقيق في فض الاعتصام قد تؤدي لانقلاب عسكري ،**في: نبيل أديب: نتيجة التحقيق في فض الاعتصام قد تؤدي لانقلاب عسكري | Sudanjem.com – حركة العدل والمساواة السودانية**،تاريخ الاطلاع : 6/05/2023

40/من السودان، مدعي المحكمة الجنائية الدولية يخبر مجلس الأمن أن كابوس الآلاف من سكان دارفور لم ينته بعد، في : **من السودان، مدعي المحكمة الجنائية الدولية يخبر مجلس الأمن أن كابوس الآلاف من سكان دارفور لم ينته بعد | أخبار الأمم المتحدة(un.org)** ، تاريخ الاطلاع : 03/05/2023

41/نص بيان رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني الفريق عبد الفتاح البرهان،فريق المرصد المصري،25 أكتوبر2021،المرصد المصري، في: **نص بيان رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني الفريق عبد الفتاح البرهان - المرصد(ecss.com.eg)** ، تاريخ الإطلاع : 01/05/2023

42/ما هي ردود الفعل الإقليمية والدولية حول الانقلاب في السودان؟،في: **ما هي ردود الفعل الإقليمية والدولية حول الانقلاب في السودان؟ BBC News - عربي**، تاريخ الاطلاع : 2023/04/25

43/ كيف علقت مصر والسعودية والإمارات وقطر على انقلاب السودان؟،**في : كيف علقت مصر والسعودية والإمارات وقطر على انقلاب السودان؟CNN Arabic -** ،تاريخ الاطلاع : 22/04/2023

44/ اتفاق حمدوك والبرهان: هل ينهي الصراع السياسي أم يزيد الاحتقان في السودان؟ ،**في: اتفاق حمدوك والبرهان: هل ينهي الصراع السياسي أم يزيد الاحتقان في السودان؟ - صحف عربية BBC News - عربي**، تاريخ الإطلاع : 28/04/2023

45/عبد العزيز التوم ،لماذا الممانعة في إعادة هيكلة الجيش ،ومن المستفيد؟،في : **لماذا المُمانعة في إعادة هيكلة الجيش، ومن المستفيد؟ - صوت الهامش(alhamish.com)** ، تاريخ الاطلاع : 02/05/223

46/ همسة حسن، إمبراطورية اقتصاد الجنرالات في السودان...من الهيمنة إلى التفكيك،،في: **أمبراطورية اقتصاد الجنرالات في السودان... من الهيمنة إلى التفكيك - رصيف22 (raseef22.net)**،تاريخ الاطلاع : 13/05/2023

47/ياسر عرمان،الحل السياسي زائف أم حقيقي؟..مبدأ الجيش الواحد و نحو إصلاح و تأسيس ثالث للقوات المسلحة السودانية« 1-2 » ،في: **الحل السياسي زائف أم حقيقي؟.. مبدأ الجيش الواحد ونحو إصلاح وتأسيس ثالث للقوات المسلحة السودانية «1- 2» - صحيفة التغيير السودانية , اخبار السودان(altaghyeer.info)** ،تاريخ الاطلاع : 13/05/2023

48/ يوسف السندي، دعوة لهيكلة الجيش و الأحزاب السياسية معا، في : **دعوة لهيكلة الجيش والأحزاب السياسية معا – صحيفة الراكوبة(alrakoba.net)** ،تاريخ الاطلاع : 01/05/2023.

49/العبيد أحمد مروح،**السودان .. إعادة هيكلة المؤسسة السياسية في: السودان .. إعادة هيكلة المؤسسة السياسية(assawsana.com) !! ،!!** ، تاريخ الاطلاع : 02/05/2023،

50/محمد جميل أحمد، رهانات الأحزاب و تحديات التغيير في السودان، في: **رهانات الأحزاب وتحديات التغيير في السودان | اندبندنت عربية(independentarabia.com)** ، تاريخ الاطلاع : 16/05/2023

51/"تسييس القبائل"... من يقف خلف الصراع القبلي في "النيل الأزرق" بالسودان؟،في : **"تسييس القبائل ..."من يقف خلف الصراع القبلي في "النيل الأزرق "بالسودان؟ - 16.07.2022, سبوتنيك عربي(sputnikarabic.ae)** ، تاريخ الاطلاع : 16/05/2023

52/كيف صعدت القبيلة في السودان وكيف تضعضعت القوى الحديثة؟،**في: كيف صعدت القبيلة في السودان وكيف تضعضعت القوى الحديثة؟ | شمائل النور| السفير العربي (assafirarabi.com)**، تاريخ الاطلاع : 16/05/2023.

53/د .أماني الطويل،القبيلة والسياسة في السودان: أبعاد الدور وتداعياته،مركز فاروس للاستشارات و الدراسات الاستراتيجية، في: **د. أماني الطويل تكتب لـ «فاروس» .. القبيلة والسياسة في السودان: أبعاد الدور وتداعياته(pharostudies.com)** ، تاريخ الاطلاع : 16/5/2023 .

54/منى عبد الفتاح ، *الساحة الحزبية في السودان هجين أيديولوجي ومؤسسي، في:* **الساحة الحزبية في السودان هجين أيديولوجي ومؤسسي | اندبندنت عربية (independentarabia.com)** ،تاريخ الاطلاع :17/05/2023

55/د.مقبول التجاني، إصلاح الأحزاب السودانية : ضرورة وجود قانون للأحزاب، في : **إصلاح الأحزاب السودانية: ضرورة وجود قانون للأحزاب - صحيفة الراكوبة (alrakoba.net)**،تاريخ الاطلاع : 24/04/2023.

56/عمرو الشوبكي، السودان بين (المكون المدني و العسكري) ،في: **السودان بين المكون المدني والعسكري - مصر 360(masr360.net)** ، تم الاطلاع يوم : 27/04/2023

57/أنور الجمعاوي، عن السياحة الحزبية في تونس، في : **عن السياحة الحزبيّة في تونس (alaraby.co.uk)**، تم الاطلاع يوم : 11/05/2023

58/إسماعيل محمد علي ، الجمود يجثم على الحياة السياسية في السودان فهل من سبيل للحل؟، في : **الجمود يجثم على الحياة السياسية في السودان فهل من سبيل للحل؟ | اندبندنت عربية(independentarabia.com)** ،تاريخ الاطلاع : 11/05/2023

59/ - د. حسنين توفيق إبراهيم ، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري ،في : **الانتقال الديمقراطي: إطار نظري | مركز الجزيرة للدراسات(aljazeera.net)** ،تاريخ الاطلاع : 01/02/2023

60/ نجم الدين داؤود عبد المولى ،السودان و سيناريوهات الانتقال الديمقراطي في ظل انقلاب25 أكتوبر، في :**السودان وسيناريوهات الانتقال الديمقراطي في ظل انقلاب 25 اكتوبر - صحيفة مداميك(medameek.com)** ،تاريخ الاطلاع : 14/05/2023

61/ جواد العطار ، اصدقاء السياسة اعداء عند الرئاسة، في : **كتابات في الميزان / اصدقاء السياسة اعداء عند الرئاسة (kitabat.info)** ،تاريخ الاطلاع : 13/04/2023

9/**حصص تلفزيونية :**

الجزيرة، أحمد منصور ،حسن الترابي، شاهد على العصر ،الجزيرة،(24 أفريل 2016)

2/المراجع باللغات الأجنبية :

- **Articles :**

1/Bishnu Pathak, PhD and Surendra Uprety , Civil-Military Relations: Theories to Practices, (**TRANSCEND Media Service** ,7 November 2011)

2/ Dayne E. Nix , American Civil-Military Relations: Samuel P. Huntington and the Political Dimensions of Military Professionalism,**(U.S Naval war college Press, volume 65,number2 ,spring,2012)**

3/ Derek Lutterbeck, CIVIL-MILITARY RELATIONS,**(Book Title: Arab Uprisings and Armed Forces, Ubiquity Press; Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces)**

4/ El-Battahani, Atta, The Sudan Armed Forces and Prospects of Change, (**CMI insight** , no. 3 ,April 2016)

5/ Eguono Olofin Ruth,**STRENGTHENING CIVIL MILITARY RELATIONS IN NIGERIA FOR IMPROVED NATIONAL SECURITY: LESSONS FROM THE FIELD**

6/ Florence Gaub **,** Understanding Arab armies**, (European Union Institute for Security Studies (EUISS) ,2014**),

7/ Jeffrey W. Donnithorne, Theories of Civil-Military Relations, (**IR University Press**, 2013)

8/ Joana Jean, Smyrl Marc**,** CIVILS ET MILITAIRES EN DÉMOCRATIE, (**Revue internationale de politique comparée,**Vol. 15, n. 1, 2008)

9/ Keeping Sudan's Transition on Track**,(INTERNATIONAL CRISIS GROUP , OCTOBER 2019 , WATCH LIST 2019, THIRD UPDATE**)

10/ **lexique de science politique -vie et institutions politiques-** , olivier Nay ,(Dalloz , 3eme édition , 2014)

11/ Legault Albert and J. Sokolsky Joël,Les relations Civilo-Militaires : transfert de normes et coopération démocratique, **(Études internationale**, Volume 32, Number. 92, 2001)

12/ Lene Heiberg, **Civil-Miltary Relations in Uganda: A Cultural Approch**, (Oslo , Universities Oslo, 2010)

13/ Ozan O.Varol ,The Democratic Coup d'ETAT , (**Harvard International Law Journal**, vol.53, N.2, Summer 2012)

14/ Perlmutter Amos, The Comparative Analysis of Military Regimes: Formations, Aspirations, and Achievements, **(Cambridge University Press,World Politics , Oct., 1980, Vol. 33, No. 1 (Oct., 1980)**

15**/** Strand Havard, Hegre Havard, Gates Scott, and Dahl Marianne, Why Waves? Global Patterns of Democratization, Department of Political Science, University of Oslon,Centre for the Study of Civil War, (**PRIO,Department of Sociology and Political Science,** Norwegian University of Science and Technology , February 3, 2012)

16/ Thomas Owens Mackubin, What Military Officers Need to Know About civil-Military Relations, (**Naval War Review** , vol 65 , N 02 , Spring 2012)

- **Web sites-site web**

1/coup d'état au Soudan :condamnation internationale, , site web **: Coup d'Etat au Soudan: condamnation internationale | L'Economiste (leconomiste.com),** visité le : 25/04/2023

2/ International reaction to Sudan's military coup,in **: International reaction to Sudan's military coup | Reuters,**26/04/2023

3/ international criminal court, Trying individuals for genocide, war crimes, crimes against humanity, and aggression, **Al Bashir Case, in :Al Bashir | International Criminal Court (icc-cpi.int)**

4/ La France condamne fermement la tentative de coup d'État au Soudan, site web **: La France condamne fermement la tentative de coup d'État au Soudan - Barlamane**,visité le :25/04/2023

5/ Sudan coup 2021: International reaction to the military takeover,in **: Sudan coup 2021: International reaction to the military takeover | Middle East Eye,**21/04/2023

6/THE ADDIS ABABA AGREEMENT ON THE PROBLEM OF SOUTH SUDAN, link : **Microsoft Word - THE ADDIS ABABA AGREEMENT.doc (un.org)**

7/Utterly unacceptable': World reacts to Sudan 'coup'**, in : 'Utterly unacceptable': World reacts to Sudan 'coup' | Protests News | Al Jazeera,**21/04/2023

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

شكر و عرفان
ملخص البحث

مقدمة.....01
الفصل الأول : العلاقات المدنية-العسكرية و الانتقال الديمقراطي : مقاربة نظرية معرفية .22
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للانتقال الديمقراطي.....23
المطلب الأول : تعريف الانتقال الديمقراطي.....23
المطلب الثاني : عوامل الانتقال الديمقراطي.....30
المطلب الثالث : أنماط الانتقال الديمقراطي.....34
المبحث الثاني : العلاقات المدنية -العسكرية : مقاربة مفاهيمية-نظرية.....37
المطلب الأول : مفهوم العلاقات المدنية -العسكرية.....38
المطلب الثاني : النقاشات النظرية المفسرة لطبيعة "العلاقات المدنية العسكرية".....47
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على العلاقات المدنية العسكرية.....60
المبحث الثالث : العلاقات المدنية -العسكرية و علاقتها بالانتقال الديمقراطي.....68
المطلب الأول : جدلية العلاقة بين الجيش و السلطة في النظم السياسية المختلفة.....70
المطلب الثاني : المؤسسة العسكرية و عملية الانتقال الديمقراطي.....74
الفصل الثاني : طبيعة الحكومات المتعاقبة على السودان منذ الاستقلال (جدلية الجيش و السياسة) 83
المبحث الأول : المرحلة الاولى : 1956-1964.....84
المطلب الأول : الديمقراطية الأولى(الحكومة المدنية الأولى) 1956-1958.....85
المطلب الثاني : الحكومة العسكرية الأولى (إبراهيم عبود) 1958 - 1964.....86
المطلب الثالث : ثورة أكتوبر 1964.....89
المبحث الثاني : المرحلة الثانية(1964-1985).....91
المطلب الأول : الحكومة الديمقراطية الثانية :1964-1969.....91

المطلب الثاني : الحكومة العسكرية الثانية النميري 1969-1985 93
المطلب الثالث : ثورة 6 أفريل 1985 97
المبحث الثالث : المرحلة الثالثة (1985 - 2019) 98
المطلب الأول : حكومة الديمقراطية الثالثة (1985-1989) 98
المطلب الثاني : انقلاب عسكري" حكومة الإنقاذ الوطني " 101
المطلب الثالث : ثورة 19ديسمبر 2018 : دراسة في الفواعل المدنية و العسكرية 111
الفصل الثالث : حدود العلاقات المدنية-العسكرية بعد سقوط نظام الإنقاذ وفرص بناء نظام ديمقراطي 124
المبحث الأول : العلاقات المدنية -العسكرية بعد سقوط البشير (نظام الإنقاذ)..... 125
المطلب الأول : العلاقات المدنية العسكرية في ظل الوثيقة الدستورية الانتقالية 2019 126
المطلب الثاني: مظاهر توتر العلاقات بين المكونين المدني والعسكري..... 131
المبحث الثاني : إصلاح نمط العلاقات المدنية -العسكرية كأساس لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي 140
المطلب الاول : اصلاح القوات المسلحة السودانية..... 141
المطلب الثاني : اصلاح القوى المدنية 147
الاستنتاجات..... 146
فهرس المحتويات..... 189

فهرس الجداول و الاشكال

1/**فهرس الأشكال**

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
01	علاقة النمو الاقتصادي بالانتقال الديمقراطي	32
02	العلاقات المدنية العسكرية	41
03	عناصر البنية النظرية للعلاقات المدنية العسكرية	46
04	السيطرة المدنية عند صمويل هنتنغتون « Samuel Huntington »	51
05	السيطرة المدنية وفقا لنظرية التوافق لريبيكا شيف « Rebecca L.Schiff »	56
06	شروط الانقلاب الديمقراطي	77
07	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2008-2012	109
08	ماهية الإصلاح العسكري	143
09	علاقة الانتقال الديمقراطي بالإصلاح الحزبي	157

2 /فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
01	التغيير في الحكومات خلال الديمقراطية الثانية(1964-1969)	91
02	التغيير في الحكومات خلال الديمقراطية الثالثة (1985-1989)	98
03	ظاهرة "شخصنة القيادة الحزبية" في أكبر القوى في الساحة السياسية السودانية	153